



البرهان المنير في دحض شبهات أهل التكفير والتفجير

# البرهان المنير في دحض شبهات أهل التكفير والتفجير

إعداد

د/عبد العزيز بن ريس الريس

## مقدمة الطبعة الثانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..... أما بعد،،،

فإن مما تباشر به أهل العلم والإيمان انكسار شوكة  
التكفيريين والتفجيريين في دولة التوحيد السعودية، وتبدد  
جموعهم ما بين قتيل، وسجين، وهارب، ومستخف على ما هو  
عليه من التكفير، أو مستخف لبس لباس غيره ليحمي نفسه.

وايم الله كنت جازماً بانكسارهم؛ لأنها لم تكن ولا كانت  
للخوارج راية ودولة، فكلما طلع لهم قرن بُتر وقُطِع.

يا لله العجب!! إن أكثر تفجيراتهم لم تكن في دول الكفر  
- مع عدم الرضا بذلك - بل كانت في دولة التوحيد السعودية  
مع أنها أحسن الدول الإسلامية ديناً.



وهذا مما يؤكد أن هؤلاء التكفيريين يفسدون الإسلام باسم الإسلام من حيث يدرون أو لا يدرون، بل الذي أجزم به أنهم ألعوبة للكفار لا سيما الإنجليز والأمريكان، فكم استفادوا منهم في إضعاف منابر الهدى تحججاً بمحاربة الإرهابيين، لذا تجدون دول الكفر محاضنهم ومأواهم دون دول الإسلام، وبعضهم مسجونون في بعض الدول الإسلامية وممكن من الكتابة على خلاف العادة لأمثاله من المسجونين مما يدل على أن وراء الأكمة ما وراءها.

ومما منّ الله به - وهو ذو الفضل والمن - أن الطبعة الأولى من كتابي هذا (**البرهان المنير**) قد آتت أكلها حتى بات التكفيريون يتساقطون ما بين صرعى، أو قتلى، أو جرحى من قوة ضرباته عليهم فانبرى اثنان هزيلان منهم - وكلهم كذلك - بتأثير وتشجيع رأس من رؤوسهم وهو التكفيري العنيد الجلد في تكفيره بجهل وبغي: (**أبو محمد المقدسي**) فقدم لهما في الكتابين وبينهما في الزمان ما يقرب من سنة.



وفي كلتا المقدمتين - بحمد الله - بان أثر ردي عليه في كتابي (تبديد كواشف العنيد في تكفيره لدولة التوحيد)، وأنه أصابه في مقتل، وذلك لأن كتابي (تبديد كواشف العنيد) جمع أموراً عدة:

**الأمر الأول:** أنه دُعّم - بفضل الله - بالحجج والأدلة الظاهرة في ضلال طريقة الخوارج عموماً وأبي محمد المقدسي خصوصاً.

**الأمر الثاني:** تقديم أهل العلم والفضل لكتابي كشيخنا العلامة صالح الفوزان - حفظه الله - .

**الأمر الثالث:** أن الكتاب تضمن ذكر سيرة مخزية لهذا المقدسي المسكين من جهل بالعلم، وعدم تلقيه على أهله، وسرقة الأموال، وتجويز الزنا بالكافرات بحجة أنهن إماء!! وكل هذا موثق ومثبت.



**الأمر الرابع:** تضمن الكتاب إبراز تكفير المقدسي لأئمة العصر كالشيخ العلامة عبدالعزيز بن باز، والشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين، وأمثالهم.

لذا - بحمد الله - اشتد حنقه وغيظه لهذا الأمور وغيرها، فحاول أن يذكر عني في مقدمته كل ما قيل سواء ثبت أو لم يثبت؛ لأجل محاولة تشكيك الناس في ردي عليه، وأنى له ذلك وما نقلته عنه موثق، إما من رسائله، أو بنقل من جالسه وعرف حاله، وما ذكره من شبهات ظنها أدلة بان حالها عند تسليط نور الوحي عليها، وأنها في الواقع تُرَّهات لم تبلغ كونه شبهات إلا تنزلاً وافتراساً.

وكان مما نقل عني المقدسي أني لا أكفر الساجد للصنم!! وردني أن أقول: سبحانك هذا بهتان عظيم، فقد بينت في مقال بعنوان **(كفر الساجد للصنم وبوذا)**<sup>(١)</sup> حقيقة الأمر، وأن من سجد للصنم كفر إجماعاً سواء كان لأجل المال أم لا، وأن هذا

(١) وهو موجود في الموقع الذي أشرف عليه الإسلام العتيق.



بالإجماع، وأن الرسالة التي يتناقلها هذا المقدسي وغيره لا يصح الاعتماد عليها؛ لأن كاتبها علق ذلك بقوله (إن صح النقل) فهو لم يجزم بثبوت الأمر عني.. إلى آخر التفصيلات والملازمات حول هذه الفرية.

يا سبحان الله!! تغضب وتصيح بنقلي بعض سيرتك المخزية بنقل الثقات الذين تعرفهم ويعرفونك وهم جمع، وتطير برسالة علق صاحبها القول فيها على الصحة والثبوت.<sup>(١)</sup>

(١) ومما نقل عني أي لم أكفر من قال: إن الله والشيطان وجهان لعملة واحدة. وهذا حق لكن إذا عرف السبب بطل العجب وذلك أن القائل لهذه الكلمة الليبرالي الخبيث تركي الحمد، وسبب عدم تكفيري له بهذه الكلمة أنه ساقها في روايته بمساق من يتحجج في فعل أخطائه بأن الله قدر عليه هذا وآخرون يحتجون بأن الشيطان خدعهم فقال: الله الشيطان وجهان لعملة واحدة. أي في التحجج بهما على فعل الأخطاء لا أنهما كذلك في واقع الحال. ولو ظهر لي أنه يريد المعنى الثاني لكفرته - ولا كرامة - لكن الذي ظهر لي أنه يريد المعنى الأول بدلالة سياقه، ومثل هذا ما نقل الإمام ابن القيم عن الإمام أحمد قال: فائدة: في فنون، سئل أحمد بن حنبل عن رجل سمع مؤذناً يقول: أشهد أن محمداً رسول الله. فقال: كذبت، هل يكفر؟ فقال: لا، لا يكفر لجواز أن يكون قصده تكذيب القائل فيما قال، لا في أصل الكلمة فكأنه قال: أنت لا تشهد هذه الشهادة كقوله ﴿والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾ اه. وعلى كل هذا ما ظهر لي - والله أعلم - .



وبعد ذكر هذه الإشارة المختصرة عن المقدم للكتابين  
 أبي محمد المقدسي، فأرجع للإشارة لما في الكتابين من اعوجاج في  
 الفهم، أو نقص في العلم بذكر عدة أمور، وهي وإن كانت  
 مختصرة لكنها دالة على ما وراءها، فإن البعرة تدل على البعير،  
 والأثر يدل على المسير، وإن الإطالة في مناقشة هؤلاء لا جدوى  
 من ورائها إلا إضاعة الوقت؛ لكونهم جمعوا - في الجملة - بين  
 التعصب، والجهل والطعن في أهل العلم الكبار باسم العلم  
 والتحقيق كما سترى - إن شاء الله -، بل بلغ من تعصبهم أنهم  
 يكررون الوقوع في الهفوات التي وقع فيها ساداتهم مع سابق  
 التنبيه والتعريف، فهل يا ترى هذا من تعصبهم أو من جهلهم  
 الذي جعلهم لا يدركون هذه الحقائق مع وضوحها أمامهم!!؟  
 وصدق الله القائل ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي  
 فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

وقد يكون صرفهم الله عن هذه الحقائق العلمية الجليلة  
 عقوبة لهم على ما اقترفوه من تبديل للشرع، وطعن في علمائه  
 كالإمام عبدالعزيز بن باز، والإمام محمد ناصر الدين الألباني



والإمام محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ، فإن الله يغار على أوليائه  
وينتقم لهم، كما أخرج البخاري من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن  
رسول الله ﷺ قال: قال الله تعالى (من آذى لي ولياً فقد آذنته  
بالحرب)، ولا نحسب أئمة السنة هؤلاء إلا أولياء الله وأنصاره،  
فعقوبة على طعنهم فيهم، صرفهم الله عن الهدى كما قال تعالى  
﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ﴾  
[محمد: ١٤]، وقال ﴿ سَأَصْرِفُ عَن آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ  
بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِن يَرَوْا كَلَّآءَآءَآءَ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ  
الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ  
بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٦] .

**واليك الإشارات إلى بعض ما في هذين الكتابين:**

**الإشارة الأولى:** أنهم سلكوا مسلك الدعاوى والصياح  
بها، فكم صاحوا ونادوا أنهم أهل التوحيد، وأهل الغيرة عليه،  
وأنهم أهل السنة، وهكذا... وأن غيرهم مرجئة، أو متأثرون  
بالمرجئة، أو أنصار للطواغيت، وهكذا... وهذه الدعاوى لا





ثبت بمجرد الدعوى كما في الحديث الذي أخرجه الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ: (لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم...) (١) وإن كان من لا يدري من المساكين ذوي الحماسة والعاطفة يغترون بهذا، لكن أهل الأدلة والحجج لا تنطلي عليهم الدعاوى الخاوية، وإلا لكان المعتزلة المبتدعة أهل التوحيد لكونهم اشتهروا بالتسمي به والدعوة إليه، ومرادهم توحيدهم البدعي، وهو أنه لا صفة لله سبحانه لذا قال البرهاري: (وإذا سمعت الرجل يقول تكلم بالتوحيد وشرح لي التوحيد فاعلم أنه خارجي معتزلي) اهـ. لذا لا يغتر بكل من سمى نفسه موحداً وداعياً إلى التوحيد بل العبرة بالحقائق لا بالدعاوى.

ومن ذلك ادعاؤهم تعظيم أئمة الدعوة النجدية السلفية وأتباعهم، ومعرفة أقوالهم، وهم من أبعد الناس عن ذلك كما بيته في ردي على كتاب (ملة إبراهيم) لأبي محمد المقدسي (٢)، بل

(١) صحيح البخاري (٤١٨٧)، صحيح مسلم (٣٢٢٨).

(٢) وهو ملحق بكتابي تبديد كواشف العنيد.



هم - في الحقيقة- أتباع سيد قطب الثوري لا أئمة الدعوة النجدية السلفية، وإن كنت في ريب من ذلك فراجع ردِّي على كتاب (ملة إبراهيم).

**الإشارة الثانية:** إن كلام هؤلاء القوم وقح رديء في علماء العصر وأئمة، فقال الأول منها - وهو المحاول التزين بعدم الطعن في علمائنا إلا تلميحاً - :  
(هل هم مشايخه المعاصرون؟)

أم هم علماء أهل السنة والجماعة على مر العصور؟

فإن كان يقصد مشايخه المعاصرين، فإننا بحمد الله لسنا بحاجة إلى أصولهم، والله سبحانه لم يترك الأمة على باطل حتى جاء مشايخ هذا ليبيّنوا لنا الأصول الصحيحة، فإن في كلام السلف الصالح ومن سار على نهجهم من العلماء المحققين ما فيه الغنية والكافية عن أصول مشايخه). اهـ

وكان أصول علمائنا الذي ضاق خناقه بكثرة النقل عنهم كالعلامة ابن باز، والعلامة وابن عثيمين، والعلامة الألباني



رَجَّهَ اللهُ، مخالفة لأصول السلف !!

وقال الثاني منهما - وهو أجراً على الوقعة في علمائنا - :

(كما هي طريقة أهل البدع، وهذا الذي وقع فيه بعض المعاصرين مثل الشيخين المذكورين ابن باز والألباني وغيرهما، فإنهما مما خلطاهنا... ) ١.هـ !!

وقد سبقهم إلى ما هو أسوأ من هذا شيخهم المقدم لهما أبو محمد المقدسي وكفر الإمام عبد العزيز ابن باز، والإمام محمد بن صالح العثيمين، - رحمهما الله - كما في رسالة له بعنوان: (زل حمار العلم في الطين)<sup>(١)</sup> فقال:

(فلقد قرأت في جريدة الرأي الأردنية بتاريخ ١٦ صفر ١٤١٧هـ الموافق ١٩٩٦/٧/٢م خبراً بعنوان (هيئة كبار العلماء بالسعودية تشجب حادث التفجير) وجاء في الخبر: (شجبت هيئة مجلس كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في بيان نقلته صحف المملكة أمس حادث التفجير في الخبر...) - ثم قال - :

(١) موجودة في مكتبته في منبر التوحيد والجهاد.



(فأقول: قد فضح الله أمركم وكشف ستركم يا علماء الضلالة.. ووالله لقد جاء علينا يوم كنا نكف ألسنتنا عن الخوض فيكم، ونربأ بأنفسنا عن الانشغال بكم، خوفاً من تهمة صراعنا والانحراف عن نهج دعوتنا.. وكنا نكتفي بتحذير الشباب من ضلالتكم.. حتى كفرنا من كفرنا لتركنا الخوض في تكفيركم.. وقد كنا نأمل أن تراجعوا أو تغيروا أو تبدلوا أو تتوبوا أو تستحيوا.. ونعرض عنكم متمثلين بحديث النبي ﷺ: (دعهم لا يتحدث الناس محمداً يقتل أصحابه)، ولكنكم يا للأسف لم تزدادوا إلا عمية وطفياناً وانحرافاً عن الحق وانسلاخاً عن التوحيد، وانحيازاً إلى الطواغيت وإلى الشرك والتنديد...). - ثم قال -:

(فمصيركم إن لم تتوبوا وتصلحوا وتبينوا مصير من قال الله تعالى فيه: ﴿وَأْتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوْنَهُ فَكُفِرَ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثَ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٥﴾﴾ [الأعراف: ١٧٥] . ا.هـ



ولم يرتض صاحب الكتابين مقدمة أبي محمد المقدسي لهما إلا لرضاهما به على حالته السيئة المشينة.

**الإشارة الثالثة:** إصرارهما على فهم اصطلاحات أهل العلم على غير معناها عندهم؛ كاصطلاح التبديل وعدم الالتزام، وقد أمنت معنى هذين الاصطلاحين عند أهل العلم بما يكفي، لكنهم مصرون على عدم الفهم وتغيير الحقائق سواء بجهل أو بقصد، وكرروا أمثال هذا في عدة مسائل، وهذا من أعظم أسباب التباس الأمور عندهم وإلباسها على غيرهم، ويخالفني أمر في نفسي وهو أنها يتعمدان هذا؛ لأنه بانكشاف معاني هذه الاصطلاحات والاستعمالات عند أهل العلم تزول شبهتهم برمتها، ولا يبقى عندهم شيء يتمسكون به، والذي يورث هذا في نفسي أنهم مصرون على عدم القناعة، مع أن بيان أهل العلم لها من أوضح الواضحات كما نقلت ذلك عنهم، وأجدني مضطراً لإعادة ما نقلته عنهم في معنى مصطلح التبديل، ثم الإجابة على اعتراضاتها الباردة لتكون دليلاً على غيرها.



قلت في البرهان المنير في الطبعة الأولى: (وذلك في حق من بدل حكم الله بحكم غيره، وبعض الناس لا يعرف معنى كلمة (بدل) فيظنها تشمل كل من حكم بغير حكم الله، وكلمة (بدل) في كلام أهل العلم هو أن يضع حكماً غير حكم الله زاعماً انه حكم الله، أما من وضع حكماً غير حكم الله، ولم يزعم أنه حكم الله فليس مبدلاً.

قال ابن العربي: (وهذا يختلف: إن حكم بما عنده على أنه من عند الله فهو تبديل له يوجب الكفر). اهـ<sup>(١)</sup>

وبمثله قال القرطبي<sup>(٢)</sup> وإليه أشار الإمام ابن تيمية فقال:

(ولفظ الشرع يقال في عرف الناس على ثلاثة معان:

الأول: (الشرع المنزل)، وهو ما جاء به الرسول ﷺ، وهذا

يجب اتباعه، ومن خالفه وجبت عقوبته.

والثاني: (الشرع المؤول)، وهو آراء العلماء المجتهدين فيها

(١) أحكام القرآن (٢/٦٢٤).

(٢) التفسير (٦/١٩١).



كمنهـب مالك ونحوه. فهذا يسوغ اتباعه ولا يجب ولا يحرم، وليس لأحد أن يلزم عموم الناس به، ولا يمنع عموم الناس منه.

والثالث: (الشرع المبدل)، وهو الكذب على الله ورسوله أو على الناس بشهادات الزور ونحوها، والظلم البين فمن قال إن هذا من شرع الله فقد كفر بلا نزاع. كمن قال: إن الدم والميتة حلال - ولو قال هذا مذهبي - ونحو ذلك) ا.هـ<sup>(١)</sup>

فلاحظ أنه جعل الشرع المبدل الكذب على الله بزعم أنه من شرع الله لا تغيير الحكم مطلقاً.

قال الأول منهما - وهو السابق زمنياً في كتابة رده - :

أقول: إن زعم المؤلف أن الذي يضع حكماً غير حكم الله لا يعتبر مبدلاً إلا إذا زعم أنه حكم الله باطل من وجوه:

**الأول:** أن الذي يضع قوانين من عنده، أو من عند غيره مخالفة لحكم الله ويُنحَى حكم الله ويقيم حكم غيره مقامه؛ يعتبر مبدلاً لحكم الله شرعاً وعقلاً؛ لأن التبديل هو أن يجعل شيئاً بدلاً

(١) مجموع الفتاوى (٣/٢٦٨).



عن شيء، والذي يُزيج حكم الله ويجعل مكانه حكم غيره لا شك أنه مبدلٌ، جعل حكم غير الله بدلاً عن حكم الله، وهذا أمر في غاية الوضوح.

**مثاله:** حُكِمَ الله في السارق القطع، فيأتي المبدل ويجعل حكم السارق السجن بضعة أيام، أليس هذا قد جعل حكمه بديلاً عن حكم الله؟

أليس هذا قد نَحَى حكم الله وأقام غيره مقامه؟

**الثاني:** أن اختراع القوانين المخالفة لحكم الله منازعةٌ لله في شيء من خصوصياته سبحانه وهو الحكم والتشريع وهذا كفر في حد ذاته، والكذب على الله كفر في حد ذاته ولا يختص بالحكم، ويوضح ذلك أن كل فعلٍ مخالف لصريح الشرع لو زعم فاعله أنه حكم الله يكفر، وليس الأمر مختصاً بالحكم فقط، ويوضحه كلام ابن تيمية الذي ذكره المؤلف (والثالث: (الشرع المبدل) وهو الكذب على الله ورسوله أو على الناس بشهادات الزور ونحوها، والظلم البين فمن قال إن هذا من شرع الله فقد





## كفر بلا نزاع]

فلاحظ قوله في الشرع المبدل: [هو الكذب على الله ورسوله] فإنه يدل على أن الكاذب على الله ورسوله ﷺ في نسبة الفعل المخالف للشرع إلى الله ورسوله كافر وهذا غير مختص بمسألة الحكم بالقوانين فقط، وإن كان نسبة القوانين إلى الشرع داخل في ضمن صور المسألة، فمن زعم أن شرب الخمر جائز في الشرع، أو أن الأمر بالمعروف محرم في الشرع فهو قد كذب على الله ورسوله وهو كافر بذلك، إذاً فليس الأمر مختصاً فيمن زعم أن حكمه بغير الشرع هو حكم الله، ولكن الحكم بغير ما أنزل الله له مناط مستقل في الحكم وهو منازعة الله في التشريع، وتعبيد الناس لغير الله في التحاكم، وهذا كفر في حد ذاته.

ثم قال ابن تيمية: [أو الكذب على الناس بشهادات الزور ونحوها] أي لو زعم أن ما يفعله من الكذب ومن شهادة الزور أنه موافق لشرع الله؛ فإنه يكفر لأنه كذب على الله في نسبة ما يخالف شرعه إليه.



ثم قال: [والظلم البين] أي ومن زعم أن الظلم الواضح موافق لشرع الله فإنه يكفر لأنه كذب على الله.

ثم قال: [فمن قال إن هذا من شرع الله فقد كفر بلا نزاع] أي من زعم أن الكذب على الله ورسوله ﷺ، أو الكذب على الناس، أو الظلم، أنه موافق لشرع الله فإنه يكفر.

وبهذا تعلم أن الكذب على الله كفر في حد ذاته سواء كان في الحكم بالقوانين أو في المحرمات الواضحة، فمناطق الكفر هنا الكذب على الله.

وأما الحكم بالقوانين الوضعية فلها مناطق مستقل وهو التشريع مع الله، ومنازعة الله في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وتأخير حكمه وتقديم حكم غيره على حكمه، وتعبيد الناس لغير الله في التحاكم، وإخضاع الناس لحكم الطاغوت وإلزامهم به.

ثم إن شيخ الإسلام يبين أن من حلل الحرام المجمع عليه أو حرم الحلال المجمع عليه أو بدّل الشرع المجمع عليه كفر، ولم



يشترط أن ينسب التحليل أو التحريم أو التبديل إلى الشرع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ : (والإنسان متى حَلَّ الحرام المجمع عليه وحرَّم الحلال المجمع عليه أو بدَّل الشرع المجمع عليه كان كافراً مرتداً باتِّفاق الفقهاء)...الخ. اهـ

إن هذا الذي أورده لا فائدة منه ولا حاجة إليه، وذلك أن الوجه الأول الذي ذكره لا فائدة منه بسبب أن كلامنا عن مراد أهل العلم باستعمال لفظ (بدل) لا ما يريد هو بهذا اللفظ.

أما الوجه الثاني الذي ذكره فهذا مبني على تصويره الباطل عن مسألة الحكم بغير ما أنزل الله وهو أن مجرد الحكم بغير ما أنزل الله على وجه التقنين يعتبر كصرف عبادة لغير الله، وتصوره هذا شيء وبحثنا في تحرير مراد أهل العلم بالتبديل شيء آخر لكن القوم لا يفقهون.

ثم تكملة الوجه الثاني بدأ بالكلام على مراد ابن تيمية وهو الشاهد والمفترض أنه يبدأ به ويقتصر عليه، فلما لم يستطع أن يجيب عليه فزع إلى التشغيب على معنى التبديل في كلام ابن تيمية



وجعله أعم من مسألة الحكم بغير ما أنزل الله وهذا حق وليس محل خلاف بيننا، لكن كل من بدّل شيئاً من الشرع كفر، ومن ذلك الحكم بغير ما أنزل الله، لذا إذا كفروا من بدل الشرع أرادوا به الكذب على الله ورسوله ﷺ لا مطلق الحكم كما يظن هؤلاء الغالطون، فعليه لا يتمسك بكلامهم في المبدّل لشرع الله على أنهم يقولون بكفر من حكم بغير ما أنزل الله، وهذا ما كنت بيته قبل وعارضوه ببيغهم أو جهلهم.

ومن مزيد جهلهم أو بغيهم أنهم يصرون على تفسير كلام أهل العلم بمرادهم وقناعاتهم لا بمراد أهل العلم، فهو مصر على أن التبديل الكفري لحكم الله في كلام أهل العلم ليس الكذب على الله ورسوله في حكم الشرع، بدلالة أن الحكم بغير ما أنزل الله كفر مطلقاً ولو بدون تبديل.

فيقال جواباً على هذا: هذه مصادرة للبحث وهو استدلال بمورد النزاع وإلا فلا أوافقك أن أهل العلم يكفرون بمجرد الحكم، ولا دليل يدل على ذلك إلا كلامهم في المبدل



فعليه يقال: دليلكم ليس دليلاً لأنه لا يوجد ما يسنده إلا اعتقادكم الباطل المبني على غير دليل.

ولما كان واضحاً صعب توضيحه، وكما قيل: توضيح الواضحات من المشكلات، لكنني استعین بالله في ذلك بتقريبه  
بمثال:

فلو اختلف رجلان في معنى التبديل:

**قال الأول:** الحكم بغير ما أنزل الله تقنياً كفر مطلقاً كالذبح لغير الله.

**قال الثاني:** ما شاهدك من كلام أهل العلم؟

**قال الأول:** كلامهم في كفر الحاكم بغير ما أنزل الله تبديلاً.

**قال الثاني:** التبديل غير مجرد الحكم بغير ما أنزل الله، وذلك أنه ترك الحكم بما أنزل الله مع زعم أنه من عند الله، فهو



كذب على الله ورسوله ﷺ ثم أتى بالنتقولات عن ابن العربي والقرطبي وابن تيمية.

**قال الأول:** إن مرادهم بالتبديل مجرد الحكم لا الزعم أنه من عند الله، بدليل أن الحكم بغير ما أنزل الله بوضع قانون كفر أكبر لذاته كصرف عبادة لغير الله.

**قال الثاني:** أثبت العرش ثم أنقش!!

فهذا ما لا أسلم لك به، وذلك أنني لا أسلم أن أهل العلم يكفرون بمجرد الحكم بغير ما أنزل الله، وإنما بالحكم بغير ما أنزل الله تبديلاً.

**قال الأول:** بلى! لأني أرى كفر من حكم بغير ما أنزل الله بمجرد وضع قانون كفر أكبر.

**قال الثاني:** هذا مورد النزاع ولم نسلم لك بعد، فهل عندك دليل على التكفير بمجرد الحكم بدون قيد التبديل؟



هذه المناظرة التقريبية هي واقع حالهم لمن لم يعرفه، وإن كنت في شك في ذلك فارجع إلى قراءة كلامه بعد تصورك لهذه المناظرة، علماً أن صاحب الرد الأول مما ابتلي بكثرة الكتابة وتسويد الأوراق بما لا فائدة منه، وكأنه أخذ على نفسه تكثير الأوراق للتهويل وما علم أن هذا لا يروج على أهل العقول والعلوم وهم المقصودون أصلاً، وما تقدم نقله عنه أحد الأدلة على ذلك وسيأتي المزيد - إن شاء الله - .

أما الثاني منهما - وهو المتأخر زمنياً - فقال وهو يتكلم

عني:

(فقد كان نقل كلاماً لابن العربي المالكي، وآخر لابن تيمية الحنبلي - شيخ الإسلام- ، مفاده أن الشرع المبدل هو تحليل ما حرم الله، أو العكس، بمعنى أن الذي يبذل الشرع باسم الشرع، فيدعي أن هذا هو الشرع، فهذا هو التبديل دون سواه، وليس هذا مما نحن فيه، فإن هذا بعض صور تبديل الشرع، والشرع المبدل الذي نحن نتكلم عنه أعم منه، برهان ذلك أن الإمام تقي الدين ابن تيمية نقل هذا وحرره تحريراً جيداً، وظن



هذا الجوهيل أن كلام الإمام ينصر ما هو عليه من الباطل، فقد قال تقي الدين كما في فتاويه (٢٦٨/٣) ما نصه:

(ولفظ الشرع يُقال في عرف الناس على ثلاثة معان:

**الأول:** (الشرع المنزل) وهو ما جاء به الرسول ﷺ.

**والثاني:** (الشرع المؤول) وهو آراء العلماء المجتهدين

فيها كمذهب مالك ونحوه...

**والثالث:** (الشرع المبدل) وهو الكذب على الله ورسوله

أو على الناس بشهادات الزور ونحوها، والظلم البيّن، فمن قال إن هذا من شرع الله فقد كفر بلا نزاع، كمن قال: إن الدم والميتة حلال - ولو قال هذا مذهبي - ونحو ذلك) ا.هـ

**قلت:** فقد فهم من ذلك المعترض، أن الإمام ابن تيمية

إنما يريد حصر الكفر بالتبديل بهذا الشرط، وهذا خطأ لم يردّه الإمام قطعاً، ولم يخطر هذا بباله البتة، ولو كان هذا الإمام على وجه البسيطة لأكذب هذا المفترى عليه وعلى الشريعة، وأنا





أكشف هذه الشبهة بما لا يدع مجالاً للشك لأحد، برهان ذلك ما حكاه شيخ الإسلام قبل هذا بقليل، حيث قال كما في نفس الموضوع من فتاويه (ص ٢٦٧)، ما نصه:

(والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه، أو حرّم الحلال المجمع عليه.....).

**قلت:** وهذا هو الشرع المبدّل، وهو يشبه قوله سابقاً، حيث قال: (الشرع المبدّل: وهو الكذب على الله ورسوله... كمن قال: إن الدم والميتة حلال...). اهـ

**قلت:** فالشرع المبدّل أخصّ من تبديل الشرع فالأول صورة من صورته، والثاني أعم منه، ولذلك لما ذكر شيخ الإسلام الشرع المبدّل، بيّن الحكم في تبديل الشرع بشكل عام فقال: (أو بدّل الشرع المجمع عليه كان كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء) اهـ فتأمل.



**قلت:** يدُّك على ذلك، أن شيخ الإسلام، قرر في كثير من مصنفاته، أن التحاكم إلى غير الشريعة، وعدم التزام ذلك، كفر (مخرج من الملة...) اه كلام الثاني منهما.

حاول - الثاني منهما- محاولة مشينة فاشلة ألا يجعل مرادهم العلماء بالتبديل الكذب على الله ورسوله في أحكام الشرع، فحاول التفريق بين تبديل الشرع والشرع المبدل في كلام أهل العلم استناداً إلى كلام الإمام ابن تيمية، فحاول أن يجعل الشرع المبدل أخص وتبديل الشرع أعم، ومعنى هذا أنه يريد أن يجعل معنى بدل الشرع أي غير الشرع بدون الكذب على الله ورسوله، بخلاف الشرع المبدل فهو تغيير الشرع مع الكذب على الله ورسوله، وهو بهذا وافق أن أهل العلم يطلقون التبديل ويريدون التغيير مع الكذب على الله ورسوله، لكن لم يسلم أن هذا معنى تبديل الشرع في كلامهم كابن تيمية.

وجواب هذا أن يقال: نحن وإياك تنازعون في معنى (بدل الشرع) ومتفقون على أنهم أطلقوا التبديل بمعنى تغيير



الشرع مع الكذب على الله ورسوله فحمل لفظ على ما فسروه في موضع آخر أولى من حمله على ما لم يفسروه في موضع آخر؛ لأن الشرع المبدل - إن سلم أنه أخص - سمي تبديلاً مع الكذب على الله ورسوله وليس عندك ما يدل على أنهم سموا تبديلاً على ما ليس كذباً على الله ورسوله، فوجب حمله على ذلك المعنى هذا أولاً.

أما ثانياً فكلام ابن العربي والقرطبي تأصيل عام في أن كل تبديل فهو كذب على الله ورسوله ﷺ، وتفسير أقوال العلماء بعضها ببعض أولى من تفسيرها بأفهامنا ابتداء بلائنة.

ولما شعر بضعف حجته في توجيه كلام الإمام ابن تيمية في تفسير التبديل فزع إلى غير مفرع وهو الاستدلال بكلام الإمام ابن تيمية في تكفير من حكم بغير ما أنزل الله؛ لأنه غير ملتزم فجعله مستنداً له في أن ابن تيمية يكفر بمجرد الحكم بغير ما أنزل الله، وهذا عليه لا له لو كان يعقل، وذلك أن الالتزام من كلام ابن تيمية هو ترك حكم الله إباء واستكباراً الخ... لا مجرد الترك كما بينت ذلك في البرهان المنير الطبعة الأولى فقلت:



بيان معنى (عدم الالتزام) من كلام أهل العلم لا سيما الإمام أحمد بن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ، وأنه لا يرادف الترك المستمر كما يتصوره بعضهم قال رَحِمَهُ اللهُ : وتكفير تارك الصلاة هو المشهور المأثور عن جمهور السلف من الصحابة والتابعين.

ومورد النزاع هو فيمن أقر بوجوبها والتزم فعلها ولم يفعلها. اهـ<sup>(١)</sup>

لاحظ قوله (التزم فعلها ولم يفعلها) يفيد أن معنى الالتزام غير معنى المداومة على الفعل، فقد يكون الرجل ملتزماً لها لكنه لا يفعلها.

فالالتزام الذي ينبنى على تركه الكفر أمر عقدي قلبي لا فعلي؛ لذا لما أراد ابن تيمية التعبير بالالتزام الفعلي قيده بوصف (الفعلي) ثم لم يجعله مكفراً لذاته بل لأمر آخر عقدي فقال - بعد النقل المتقدم- :

(أن لا يجحد وجوبها، لكنه ممتنع من التزام فعلها كبراً أو

(١) الفتاوى (٩٧/٢٠).



حسداً أو بغضاً لله ورسوله، فيقول: اعلم أن الله أوجبها على المسلمين، والرسول صادق في تبليغ القرآن، ولكنه ممتنع عن التزام الفعل استكباراً أو حسداً للرسول، أو عصبية لدينه، أو بغضاً لما جاء به الرسول، فهذا أيضاً كفر بالاتفاق، فإن إبليس لما ترك السجود للمأمور به لم يكن جاحداً للإيجاب، فإن الله تعالى بآشبهه بالخطاب، وإنما أبى واستكبر وكان من الكافرين). اهـ

فلاحظ أنه لم يجعل ترك الالتزام الفعلي مكفراً لذاته، بل لما احتف به اعتقاد كفري، وهو الكبر والحسد أو بغض الله ورسوله.

فهذا يتبين بجلاء أن ترك الالتزام ليس تركاً للفعل ولو على وجه الإصرار بل ترك للاعتقاد.

فإن قيل: ما معنى (عدم الالتزام)؟

فيقال: معناه ترك المأمور لدافع عقدي كفري كالإباء والاستكبار وهكذا... مع اعتقاد وجوبه على نفسه وعلى المسلمين كما في كلام ابن تيمية المتقدم - قريباً - : لكنه ممتنع من التزام فعلها كبراً أو حسداً أو بغضاً لله ورسوله.



ثم ذكر إبليس مثلاً لغير الملتزم وهو موجب طاعة الله على نفسه لكنه ترك إباء واستكباراً. اهـ

لكنه خلط في الالتزام كما خلط في معنى التبديل فالحمد لله الذي هدانا لما اختلف فيه من الحق بإذنه.

**الإشارة الرابعة:** إن الكتاب الثاني قرر قول الخوارج المكفرين بالكبيرة بزعمهم أنها من الكفر الأكبر وهو بهذا يقرر تقريرهم فقد ذكر أن المصر على ترك الواجب والفريضة كافر وتمسك - توهماً - في ذلك بأثر للإمام سفيان بن عيينة.

قال الثاني منهما: هذا من الأدلة الظاهرة على أن الرجل مرجىء في هذا الباب، وأن كلامه فيه غريب عن أقاويل علماء السنة، ذلك أن المرجئة - أيضاً - يحصرون الكفر في هذا الباب بالاستحلال، ولا يفرقون بين ترك الفرائض، وارتكاب المحارم، وهذا مما افترق عنهم به أهل السنة، حيث لم يجعلوا ترك الفرائض من جنس ترك المحرمات، فترك الفرائض كفر، بخلاف اقرار الكبائر فهي فسقٌ عندهم حتى يستحلها صاحبها.



قال سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللهُ كما في (السنة) لعبد الله بن أحمد، قال:

(والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله مصراً بقلبه على ترك الفرائض، وسموا ترك الفرائض ذنباً بمنزلة ركوب المحارم، وليسوا سواء، لأن ركوب المحارم من غير استحلال معصية، وترك الفرائض من غير جهل ولا عذر هو كفر...). اهـ

وهذا هو عين قول الخوارج المكفرين بالذنوب الذي برأ الله منه أئمة السنة ومنهم ابن عيينة، وقد أجبت عليه في البرهان المنير في الطبعة الأولى بما يكفي، وبينت معنى أثر سفيان بن عيينة فليراجعه من شاء.

إلى غير ذلك من الاستدراكات الكثيرة التي تدل على جهل عريض أو بغى مقيت.

**الإشارة الخامسة:** حاول الأول منها أن يكرر ما فعله أبو محمد المقدسي في كتابه الكواشف الجليلة في تكفير الدولة السعودية والذي رددت عليه في تبديد كواشف العنيد من أن



الدولة السعودية تحكم بغير ما أنزل الله وقد رددت على هذا في التبديد بما يغني عن إعادته فمن شاء فليطالعه.

**الإشارة السادسة:** حاول الكاتبان أن يجعلوا كفر الياسة أو الياسق لمجرد التحكيم، لا لأنهم جعلوا التحكيم بالياسة أو الياسق طريقاً إلى الله.

فهم حللوا وحرموا من دون الله وقد نقلت في البرهان المنير الطبعة الأولى كلام ابن تيمية وغيره في نقل هذا عنهم فقلت في الطبعة الأولى:

إن معرفتنا بحال التتر وواقع الياسق معين على فهم هذا الإجماع المحكي وذلك أنهم وقعوا في التبديل الذي هو التحليل والتحرير.

قال ابن تيمية: (إنهم يجعلون دين الإسلام كدين اليهود والنصارى وأن هذه كلها طرق إلى الله بمنزلة المذاهب الأربعة عند المسلمين ثم منهم من يرجح دين اليهود أو دين النصارى ومنهم من





يرجع دين المسلمين). اهـ<sup>(١)</sup>

وقد بين ابن تيمية كيف أنهم يعظمون جنكز خان ويقرونه بالرسول ﷺ - ثم قال - : (ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام باتفاق جميع المسلمين أن من سوغ (أي جوز) اتباع غير دين الإسلام فهو كافر وهو ككفر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب). اهـ

ومما يدل على أن الإجماع الذي حكاه ابن كثير راجع إلى التحليل والتحريم ما قاله ابن كثير نفسه:

(ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المشتغل على كل خير، الناهي عن كل شر وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بأرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكيز خان الذي وضع لهم الياسق، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية

(١) مجموع الفتاوى (٥٢٣/٢٨). وانظر ما يوضح حالهم لك أكثر (٢٨ / ٥٢٠ - ٥٢٧).



والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيه كثير من الأحكام أخذه من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير) ا. هـ<sup>(١)</sup>

وقال أحمد بن علي الفزاري القلقشندي: (ثم الذي كان عليه جنكيز خان في التدين وجرى عليه أعقابه بعده الجري على مناج يأسقه التي قررها، وهي قوانين ضمنها من عقله وقررها من ذهنه، رتب فيها أحكاماً وحدد فيها حدوداً ربما وافق القليل منها الشريعة المحمدية وأكثره مخالف لذلك سماها الياسة الكبرى)<sup>(٢)</sup>. اهـ

فمن كلام ابن كثير وشيخه أبي العباس ابن تيمية وغيرهما، يتضح أن الإجماع المحكيّ فيمن وقع في التحليل والتحريم؛ أي تجويز حكم غير حكم الله، إذ جعلوا الياسق كدين الإسلام موصلاً إلى الله، ومسألتنا المطروحة فيمن حكم

(١) التفسير (٣/١٣١).

(٢) الخطط (٤/٣١٠-٣١١)، وهذا القلقشندي من أعيان القرن الثامن. وتنبه -أيها القارئ - كيف أنه وصفه بأنه دين عندهم وما كان كذلك فهو خارج محل النزاع لأن مثل هذا كفر بالإجماع وهو التبديل.



بغير ما أنزل الله مع الاعتراف بالعصيان لا مع القول بأنه جائز  
لا محذور فيه أو بأنه طريق للرضوان. اهـ

فصرح القلقشندي بأنهم جعلوه ديناً يتدينون به أي  
يتعبدون الله به.

شغب على هذا الكاتبان فقال الأول منهما كلاماً طويلاً لا  
صلة له بما نحن فيه، كما هي عادته في هذا الكتاب يطيل الكلام  
بلا فائدة وفي غير ما نحن بصدده قال: (هذا كلام باطل من  
وجوه)، ثم ذكر الوجه الأول فنقل كلاماً طويلاً عن الطائفة  
المتنعة وكفرها وهذا ما لسنا بصدده ولا علاقة له بتحديد حال  
الياسق عند قومه علماً أني رددت على ما يتعلق بالطائفة المتنعة  
في الكتاب نفسه في الطبعة الأولى.

ثم ذكر الوجه الثاني و ذكر كلاماً هو من مورد النزاع بيننا  
وهو أن الحاكم بغير ما أنزل الله تقيناً كالذي عبد غير الله.

ومثله الوجه الثالث، وكل هذا استدلال بمورد النزاع  
بيننا وهذا خطأ من الجهة العلمية فهو إذاً لا يحسن المباحثة والرد.



لكن ذكر في ثنايا الوجه الثالث نقلاً عن ابن تيمية يحسن الوقوف معه وبيان معناه مع أنه واضح فقال:

(وتأمل قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ يَتَّبِعِينَ لَكَ أَنْ مَنْ تَرَكَ حُكْمَ اللهِ وَحُكْمَ بَغْيَرِهِ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ مَقْدَمًا لِحُكْمِ اللهِ عَلَى حُكْمِ اللهِ حَيْثُ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ فِي الْفُتَاوَى (ج ٣٥ ص ٤٠٦):

(ومن حكم بما يخالف شرع الله ورسوله وهو يعلم ذلك فهو من جنس التتار الذين يقدمون حكم الياسق على حكم الله ورسوله).

تمسك بهذا النص من ابن تيمية لأنه يوهم أن حال التتار الذين كفرهم في موضع آخر هو مجرد التحكيم وتمسكه بهذا النص لا يصح ويتبين عدم صحة تمسكه به عند إكمال النقل قال ابن تيمية بعد ذلك: ومن تعمد ذلك فقد قدح في عدالته ودينه ووجب أن يمنع من النظر في الوقف والله أعلم) اهـ.

فهو إذاً لم يكفره وإنما جعل هذا الفعل قدحاً في العدالة؛ أي نقصاً في الديانة فمنه يعرف أن ابن تيمية لم يكفر بمجرد التحكيم، كما يعزوه إليه.



ولازم هذا النقل عن ابن تيمية أنه لا يكفر التتار وهذا ما لا يقربه صاحب الرد الأول بل هو يرجع على كلامه كله بالنقض فعلام ينقله.

أما قوله: (جنس التتار)؛ أي من جنسهم عموماً في عدم تحكيم الشرع، لا أنه هو وإياهم سواء وإلا لكفرهم كما كفر التتار.

أما الكاتب الثاني فشغب على ما ذكرته من سبب تكفير ابن تيمية وغيره للتتار بالسبب والشتم والاستدلال بمورد النزاع فحسب.

فالحمد لله الذي رد كيده إلى مثل هذا.

**الإشارة السابعة:** ردد الكاتبان كثيراً أنه لا يصح إرجاع التكفير بالحكم بغير ما أنزل الله إلى الاعتقاد الكفري؛ لأن الاعتقاد الكفري كفر ولو من غير تحكيم.

فيقال في الإجابة على هذه الشبهة: إن جعل هذه الشبهة دليلاً من أعجب العجائب، وذلك أن كون الحكم بغير ما أنزل



الله ليس كفراً إلا بالاعتقاد الكفري لا يلزم منه أن يكون كفراً لذاته ولا أن يكون من قال هذا مرجئاً، وذلك مثل شرب الخمر والزنا وترك الزكاة والصيام المفروضين، فليس كفراً إلا باعتقاده الكفري؛ لأنه لا دليل صحيح على أن فعل هذه الأمور كفر لذا لم يكفر بها إلا بالاعتقاد الكفري وإلا لكفرنا بها، فلما لم يوجد دليل على أنها كفر والأصل عدم الكفر لم نكفر بها إلا إذا احتف بها اعتقاد كفري ودلالة الآية ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] على الكفر الأصغر لما تقدم بيانه في البرهان المنير والحمد لله.

وتتبع كلامهم يطول للغاية ويخرجنا عن المقصود وهو الإشارة إلى عدم الاعتماد على كلامهم الساقط حجة ودليلاً وتنبية من اغتر بهم ليتبرأ من هذا الفكري الغالي البدعي وأهله. وأخيراً في مناقشة هذين الكتاين إني لأنظر إلى هؤلاء القوم بنظرتين:



**النظرة الأولى:** نظرة بغض وعداوة لتحريفهم الكلم وإضلالهم الخلق وإضعافهم قوة الدول الإسلامية والمسلمين، فصاروا مرضاً مضعفاً معدياً في الأمة لا بد من بتره واستئصاله.

**النظرة الثانية:** نظرة رحمة كيف تلاعبت بهم الشياطين فأوقعتهم في هذه الأفكار الغالية الضالة، بل كيف استطاع أعداء الإسلام والمسلمين من الدول الكافرة كأمریکا وبريطانيا وفرنسا وأشباههم أن يسيروا هؤلاء لمصالحهم.

فكلما أرادوا حرب الإسلام والمسلمين في أرض زرعوا هؤلاء فيها ليكونوا حجة لهم أمام الرأي العام لذا انظروا كيف يرحبون بهم في أرضيهم ويهيئون لهم سبل المعيشة بل ويفتحون لهم المجال لنشر أفكارهم.

وبعد هذه المقدمة للطبعة الثانية لكتاب (البرهان المنير في دحض شبهات أهل التكفير والتفجير)، والتي زدت فيها بعض الزيادات المفيدة في المسألة المسماة الحاكمة.



أسأل الله الكريم بكرمه وجوده أن يجمع كل مبطل  
ويرفع راية التوحيد والسنة ويجعلنا برحمته من أنصارها أنصار  
الحق شوكة في حلوق أهل الباطل حتى نلقاه.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

د/ عبدالعزیز بن ریس الریس

حساب التویتر: (dr\_alraies)

٢٨ / ١١ / ١٤٣١ هـ





## مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.... أما بعد،،،

فإن للتكفيريين والتفجيريين والمتأثرين بأفكارهم شبهات يرددونها في كتب يؤلفونها، ومواقع في الشبكات العنكبوتية يبثونها، فأدخلوا في نفوس كثير من ذوي الحماسة الدينية المفرطة شكاً وريباً، فأحببت الزلفى إلى الله بكشف أشهر شبهاتهم الأحد عشر بما يسر سبحانه من أدلة شرعية، ونقول علمية عن أهل العلم من أرباب الدعوة السلفية.

علماً أني سأخص دولة التوحيد (السعودية)- حرسها الله- بمزيد دفاع ونفاح؛ لأنها تميزت من بين دول العالم برفع راية التوحيد والسنة، ولأنها أرض الحرمين ومهبط الوحي.



ومما يجدر التنبيه إليه أن المذموم هو التكفير بغير حق، أما التكفير بحق على أصول أهل السنة السلفيين فليس مذموماً.

وحذار أن يظن ظان أن من منهج أهل السنة السلفيين عدم تكفير المعينين كما رأيت بعضهم فاه بهذه الفرية، بل هم - عليهم رحمة الله ورضوانه - حذرون من التعجل والغلو في التكفير، لكن من توافرت في حقه الشروط وانتفت عنه الموانع كفروه؛ لأنه بهذا يكون مكفراً بالأدلة الشرعية.

ومن أوضح الأدلة على هذا تكفير رسول الله ﷺ الذي استحل فرج امرأة أبيه فتزوجها بأن خمس ماله - وسيأتي - ، وتكفير أبي بكر الصديق والصحابة ؓ للممتنعين عن دفع الزكاة وسموهم مرتدين ، وتهديد عمر بن الخطاب ؓ الذين استحلوا شرب الخمر متأولين بأنهم إن لم يرجعوا كفروا، وكان منهم قدامة بن مظعون البدري ؓ.



وقد سميت هذا الكتاب:

( البرهان المنير في دحض شبهات أهل التكفير والتفجير )

أسأل الله أن يكفي المسلمين شر الإفراط والتفريط في الدين وأن يحمينا وإياهم من شرور هؤلاء التكفيريين والمفجرين إنه بالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبدالعزیز بن ریس الریس

المشرف على موقع الإسلام العتيق

[www.islamancient.net](http://www.islamancient.net)



## الشبهة الأولى

### كفر الحكام لأنهم لا يحكمون بما أنزل الله

الجواب على هذه الشبهة بجوابين مجمل ومفصل

أما الجواب المجمل: أن التكفير بمسألة الحكم بغير ما أنزل الله - تنزلاً - من المسائل المختلف فيها، فقد ذهب الأئمة محمد بن إبراهيم، وابن باز، والألباني، وابن عثيمين رَحِمَهُمُ اللهُ إلى أنه كفر أصغر لا أكبر.

فقد قال الإمام محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ في فتاواه (٨٠/١) في أواخر حياته عام (١٣٨٥هـ): (وكذلك تحقيق معنى محمد رسول الله: من تحكيم شريعته، والتقييد بها، ونبذ ما خالفها من القوانين والأوضاع وسائر الأشياء التي ما أنزل الله بها من سلطان، والتي من حكم بها أو حاكم إليها معتقداً صحة ذلك وجوازه فهو كافر الكفر الناقل عن الملة، وإن فعل ذلك بدون اعتقاد ذلك وجوازه فهو كافر الكفر العملي الذي لا ينقل عن الملة). اهـ



والإمام عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ نَسَبَ فِي مَجْمُوعِ فَتَاوَاهُ  
وَمَقَالَاتِهِ<sup>(١)</sup> لِشَيْخِهِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِلَّا إِذَا  
احْتَفَ بِهِ اعْتِقَادَ كُفْرِي.

سئل شيخنا العلامة عبدالعزيز بن باز: هل الشيخ محمد  
بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ يرى تكفير الحكام على الإطلاق؟

**الجواب:** (يرى تكفير من استحل الحكم بغير ما أنزل  
الله فإنه يكون بذلك كافراً).

هذه أقوال أهل العلم جميعاً: من استحل الحكم بغير ما  
أنزل الله كفر، أما من فعله لشبهة أو لأسباب أخرى لا يستحله،  
يكون كفراً دون كفر) اهـ

ولساحة المفتي عبدالعزيز بن باز مقال قال فيه:

(اطلعت على الجواب المفيد القيم الذي تفضل به صاحب  
الفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - وفقه الله - المنشور

(١) مجموع الفتاوى (٢٧١/٢٨)



في جريدة الشرق الأوسط وصحيفة المسلمون الذي أجاب به فضيلته من سأله عن تكفير من حكم بغير ما أنزل الله من غير تفصيل، فألفيتها كلمة قيمة قد أصاب فيها الحق، وسلك فيها سبيل المؤمنين.

وأوضح - وفقه الله - أنه لا يجوز لأحد من الناس أن يكفر من حكم بغير ما أنزل الله بمجرد الفعل من دون أن يعلم أنه استحل ذلك بقلبه، واحتج بما جاء في ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من سلف الأمة.

ولا شك أن ما ذكره في جوابه في تفسير قوله تعالى:

﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤]

﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المائدة: ٤٥]

﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفٰسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٧]

هو الصواب، وقد أوضح - وفقه الله - أن الكفر كفران أكبر وأصغر، كما أن الظلم ظلمان، وهكذا الفسق فسقان أكبر وأصغر.

فمن استحل الحكم بغير ما أنزل الله أو الزنا أو الربا أو غيرهما من المحرمات المجمع على تحريمها فقد كفر كفرًا أكبر، ومن



فعلها بدون استجلال كان كفره كفراً أصغر وظلمه ظلماً أصغر،  
وهكذا فسقه (١)

وأجابت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في  
فتوى رقم (٥٧٤١) على سؤال أورد إليك نصه وجوابه:

س: من لم يحكم بما أنزل الله هل هو مسلم أم كافر  
كفراً أكبر وتقبل منه أعماله؟

ج: قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ  
الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ  
اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ  
يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] لكن إن  
استحل ذلك واعتقده جائزاً فهو كفر أكبر، وظلم أكبر، وفسق  
أكبر يخرج من الملة.

(١) مجموع فتاوى ابن باز (١٢٤/٩)



أما إن فعل ذلك من أجل الرشوة أو مقصد آخر وهو يعتقد تحريم ذلك ؛ فإنه آثم يعتبر كافراً كفوفاً أصغر، وفاسقاً فسقاً أصغر لا يخرج من الملة ؛ كما أوضح ذلك أهل العلم في تفسير الآيات المذكورة.<sup>(١)</sup>

وقال سماحة شيخنا عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: (من حكم بغير ما أنزل الله فلا يخرج عن أربعة أمور:

أولاً: من قال: أنا أحكم بهذا – يعني القانون الوضعي – لأنه أفضل من الشريعة الإسلامية فهو كافر كفوفاً أكبر.

ثانياً: ومن قال: أنا أحكم بهذا ؛ لأنه مثل الشريعة الإسلامية، فالحكم بهذا جائز وبالشريعة جائز، فهو كافر كفوفاً أكبر.

(١) اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عضو: عبد الله بن غديان نائب رئيس اللجنة: عبد الرزاق عفيفي الرئيس: عبد العزيز بن عبد الله بن باز وانظر للاستزادة مجموع فتاوى ومقالات ابن باز (٣/٩٩٠-٩٩٢) وما نقلته مجلة الفرقان عن الشيخ ابن باز العدد (٨٢)، (٩٤).





ثالثاً: ومن قال: أنا أحكم بهذا، والحكم بالشريعة الإسلامية أفضل، لكن الحكم بغير ما أنزل الله جائز، فهو كافر كُفراً أكبر.

رابعاً: ومن قال: أنا أحكم بهذا، وهو يعتقد أن الحكم بغير ما أنزل الله لا يجوز، ويقول: الحكم بالشريعة أفضل، ولا يجوز الحكم بغيرها، ولكنه متساهل، أو يفعل هذا لأمر صادر من حكامه فهو كافر كُفراً أصغر لا يخرج من الملة، ويعتبر من أكبر الكبائر).

أه(١)

وقرر الشيخ محمد بن صالح العثيمين في آخر حياته ما قرره الإمامان ابن باز والألباني فقال:

(الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على نبيينا محمد وعلى

آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد، ، ،

ففي هذا اليوم الثلاثاء الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول عام عشرين وأربعمائة وألف، استمعت إلى شريط مسجل

(١) قضية التكفير بين أهل السنة وفرق الضلال ص ٧٢ - ٧٣



ابتدأه مسجله بقول: بالسلام علي فأقول: عليك السلام ورحمة الله وبركاته.

وما ذكره من جهة التكفير فهي مسألة كبيرة عظيمة، ولا ينبغي إطلاق القول فيها إلا مع طالب علم يفهم ويعرف الكلمات بمعانيها، ويعرف العواقب التي تترتب على القول بالتكفير أو عدمه، أما عامة الناس فإن إطلاق القول بالتكفير أو عدمه في مثل هذه الأمور يحصل فيه مفسد.

والذي أرى أولاً: ألا يشتغل الشباب بهذه المسألة، وهل الحاكم كافر؟ أو غير كافر؟ وهل يجوز أن نخرج عليه أو لا يجوز؟ على الشباب أن يهتموا بعباداتهم التي أوجبها الله عليهم أو ندبهم إليها، وأن يتركوا ما نهاهم الله عنه كراهة أو تحريماً، وأن يحرصوا على التآلف بينهم والاتفاق وأن يعلموا أن الخلاف في مسائل الدين والعلم قد جرى في عهد الصحابة رضي الله عنهم ولكنه لم يؤد إلى الفرقة، وإنما القلوب واحدة والمنهج واحد.

أما فيما يتعلق بالحكم بغير ما أنزل الله فهو كما في الكتاب العزيز ينقسم إلى ثلاثة أقسام: كفر وظلم وفسق، على حسب الأسباب التي بني عليها الحكم؛ فإذا كان الرجل يحكم بغير ما أنزل الله تبعاً لهواه مع علمه بأن الحق فيما قضى الله به، فهذا لا



يكفر لكنه بين فاسق وظالم. وأما إذا كان يشرع حكماً عاماً تمشي عليه الأمة، يرى أن ذلك من المصلحة، وقد لبس عليه فلا يكفر أيضاً لن كثيراً من الحكام عندهم جهل في علم الشريعة، ويتصل بهم من لا يعرف الحكم الشرعي وهم يرونه عالماً كبيراً فيحصل بذلك المخالفة.

وإذا كان يعلم الشرع ولكنه حكم بهذا، أو شرع هذا، وجعله دستوراً يمشي الناس عليه، يعتقد أنه ظالم في ذلك، وأن الحق فيما جاء به الكتاب والسنة فإننا لا نستطيع أن نكفر هذا.

وانما نكفر من يرى أن حكم غير الله أولى أن يكون الناس عليه، أو مثل حكم الله عز وجل فإن هذا كافر لأنه مكذب لقول الله تبارك وتعالى: **أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ** وقوله: **﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾** [المائدة: ٥٠].

ثم هذه المسائل لا يعني أننا إذا كفرنا أحداً فإنه يجب الخروج عليه، لأن الخروج يترتب عليه مفسد عظيمة أكبر من السكوت، ولا نستطيع الآن أن نضرب أمثالا فيما وقع في الأمة العربية وغير العربية. وإنما إذا تحققنا جواز الخروج عليه شرعاً فإنه لا بد من استعداد وقوة تكون مثل قوة الحاكم أو أعظم. وأما أن



يخرج الناس عليه بالسكاكين والرماح ومعه القنابل والدبابات  
وما أشبه هذا فإن هذا من السفه بلا شك وهو مخالف للشرع). اهـ

فلو قدر أنها مسألة اجتهادية فإن التكفير للأعيان لا  
يكون في المسائل المتنازع فيها بين أهل السنة أنفسهم، وإن  
الخلاف مانع من تكفير المعينين.

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب: (أركان الإسلام خمسة،  
أولها الشهادتان، ثم الأركان الأربعة، فالأربعة إذا أقربها وتركها  
تهاوناً، فنحن وإن قاتلناه على فعلها، فلا نكفره بتركها، والعلماء:  
اختلفوا في كفر التارك لها كسلاً من غير جحود، ولا نكفر إلا ما  
أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان) اهـ (١)

وقال النووي في كتابه (رياض الصالحين) في تفسير  
(بواحاً): (أي ظاهراً لا يحتمل تأويلاً).

(١) الدرر السنية (١/١٠٢).



وتنازع أهل العلم تأويل يمنع التكفير ؛ لأن للمكفر أن يأخذ قول العلماء الآخرين بما أن الخلاف سائغ بين أهل السنة وهم من أهل السنة.

وقد نص - أيضاً - على أن التكفير لا يكون في المتنازع فيه الشيخ محمد بن صالح العثيمين في شرحه على القواعد المثلى إذ قال: (وكثير من الناس اليوم ممن ينتسبون إلى الدين وإلى الغيرة في دين الله عز وجل تجدهم يكفرون من لم يكفره الله عز وجل ورسوله، بل - مع الأسف - إن بعض الناس صاروا يناقشون في ولاية أمورهم، ويحاولون أن يطلقوا عليهم الكفر، مجرد أنهم فعلوا شيئاً يعتقد هؤلاء أنه حرام، وقد يكون من المسائل الخلافية، وقد يكون هذا الحاكم معذوراً بجهله ؛ لأن الحاكم يجالس صاحب الخير وصاحب الشر، ولكل حاكم بطانتان : إما بطانة خير، وإما بطانة شر، فبعض الحكام - مثلاً - يأتيه بعض أهل الخير ويقولون :

هذا حرام، ولا يجوز أن تفعله، ويأتيه آخرون، ويقولون :

هذا حلال ولك أن تفعله ! ولنضرب مثلاً في البنوك :



الآن نحن لا نشك بأن البنوك واقعة في الربا الذي لعن النبي ﷺ آكله، وموكله، وشاهديه، وكاتبه، وأنه يجب إغلاقها واستبدال هذه المعاملات بالمعاملات الحلال، حتى يقوم - أولاً - ديننا ثم اقتصادنا - ثانياً - ... فالتعجيل في تكفير الحكام المسلمين في مثل هذه الأمور خطأ عظيم، ولا بد أن نصبر فقد يمكن أن يكون الحاكم معذورا!

فإذا قامت عليه الحجة وقال: نعم هذا هو الشرع، وأن هذا الربا حرام، لكن أرى أنه لا يصلح هذه الأمة في الوقت الحاضر إلا هذا الربا! حينئذ يكون كافراً لأنه اعتقد أن دين الله في هذا الوقت غير صالح للعصر، أما أن يشبهه عليه ويقال: - هذا حلال - يعني: الفقهاء قالوا كذا! ولأن الله قال - كذا -! فهذا قد يكون معذوراً؛ لأن كثيراً من الحكام المسلمين الآن يجهلون الأحكام الشرعية - أو كثيراً من الأحكام الشرعية - فأنا ضربت هذا المثل حتى يتبين أن الأمر خطير، وأن التكفير يجب أن يعرف الإنسان شروطه قبل كل شيء). اهـ (١)



ومثله التفسير لا يكون فيما تنازع فيه علماء السنة، فمن رأى أن علة جريان الربا في الأصناف الأربعة هي الطعم مع الكيل أو الوزن، فليس له أن يفسق العامي المقلد لعالم معتبر يرى أن علة الربا في الأصناف الأربعة هي الادخار زيادة على الطعم مع الكيل أو الوزن إذا تبادل على وجه الزيادة فيما ليس مما يدخر. ومما يؤكد هذا أن الحدود تدرأ بالشبهات، فالتكفير من باب أولى يدرأ عن المعين بشبهة الخلاف، والله أعلم.

### أما الجواب المفصل:

إن ترك الحكم بما أنزل الله على شناعته وسوئه ليس ككفر أكبر، وإنما هو أصغر كما صرح بذلك سادات الأمة من علماء السنة - كما سيأتي -، وكونه أصغر لا أكبر ليس معناه التساهل به؛ لأنه لو لم يكن من قبحه إلا وصف الشريعة له بأنه كفر لكفى، فأليك الأدلة وأقوال علماء الأمة ومنهم الإمامان عبدالعزيز ابن باز، ومحمد ناصر الدين الألباني - رحمهما الله - في تقرير كونه كفوراً أصغر لا أكبر.



اتفق العلماء على أن من الحكم بغير ما أنزل الله كُفراً  
مخرجاً من الملة كأن يكون جحوداً أو استحلالاً - على ما سيأتي  
تفصيله - ومنه ما ليس كُفراً كأن يظلم الأبُّ أحدَ ابنيه ولا يعدل  
بين الأبناء؛ فإنه بهذا يكون قد حكم بينهما بغير ما أنزل الله إذ الحكم  
بين الأبناء من جملة الحكم فإن كان عدلاً فهو بما أنزل الله وإن  
كان ظلماً فهو بغير ما أنزل الله، قال ابن تيمية:

(وكل من حكم بين اثنين فهو قاضٍ سواءً كان صاحب حربٍ أو  
متولي ديوانٍ أو منتصباً للاحتساب بالأمر بالمعروف والنهي عن  
المنكر حتى الذي يحكم بين الصبيان في الخطوط فإن الصحابة  
كانوا يعدونه من الحكام ...). اهـ<sup>(١)</sup>

والحكم بغير ما أنزل الله حالاتٌ، لكن هناك حالةٌ كُثر  
الكلام فيها وهي إذا حكم الحاكم بغير ما أنزل الله هوىً وشهوةً  
بأن يضع قوانين من نفسه أو يتبنى قوانين وُضعت قبله وهو مع

(١) مجموع الفتاوى (١٨/١٧٠).





هذه الحالة معترفٌ بالعصيان والخطيئة فهل مثل هذا يُعد كُفراً  
مُخرجاً من الملة أم لا؟

وقبل ذكر أدلة كل طائفة أحرّر محل النزاع من كلام  
شيخنا الإمام عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ ، ثم أذكره تفصيلاً قال  
رَحِمَهُ اللهُ فيمن يحكم بالقوانين الوضعية التي وضعها الرجال من  
النصارى أو اليهود أو غيرهم:

(من حكم بغير ما أنزل وهو يعلم أنه يجب عليه الحكم بما  
أنزل الله ، وأنه خالف الشرع ولكن استباح هذا الأمر ، ورأى أنه لا  
حرج عليه في ذلك ، وأنه يجوز له أن يحكم بغير شريعة الله فهو  
كافر كفراً أكبر عند جميع العلماء ؛ كالحكم بالقوانين الوضعية  
التي وضعها الرجال من النصارى أو اليهود أو غيرهم ممن زعم أنه  
يجوز الحكم بها ، أو زعم أنها أفضل من حكم الله ، أو زعم أنها  
تساوي حكم الله ، وأن الإنسان مخير إن شاء حكم بالقرآن والسنة ،  
وإن شاء حكم بالقوانين الوضعية . من اعتقد هذا كفر بإجماع  
العلماء كما تقدم .

أما من حكم بغير ما أنزل الله لهوى أو لحظ عاجل وهو يعلم  
أنه عاص لله ولرسوله ، وأنه فعل منكراً عظيماً ، وأن الواجب عليه



الحكم بشرع الله فإنه لا يكفر بذلك الكفر الأكبر، لكنه قد أتى منكراً عظيماً ومعصية كبيرة وكفراً أصغر، كما قال ذلك ابن عباس ومجاهد وغيرهما من أهل العلم، وقد ارتكب بذلك كفراً دون كفر، وظلماً دون ظلم، وفسقاً دون فسق، وليس هو الكفر الأكبر<sup>(١)</sup>. اهـ (١) وهو يتلخص فيما يلي:

١- أن يجحد الحاكمُ حكمَ الله سبحانه وتعالى ومعنى الجحود أنه يكذب وينكر أن هذا حكم الله عز وجل وهذا كفرٌ بالاتفاق قال تعالى ﴿وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَسْتَقِنْتَهَا أَنْفُسَهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤] وقال سبحانه ﴿فَأْتَتْهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتٍ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وكفرُ الجحود نوعان: كفرٌ مطلقٌ عامٌ وكفرٌ مقيدٌ خاص. والخاص المقيد: أن يجحد فرضاً من فروض الإسلام أو تحريم محرم من محرماته. اهـ (٢)

والفرق بين التكذيب والجحود من وجهين:

(١) مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز (٣٥٥/٥)

(٢) أفاده ابن القيم في المدارج (٣٦٧/١).



أ- أن كفر الجحود تكذيب اللسان مع علم القلب،  
قاله الخفاجي<sup>(١)</sup>.

ب- أن كفر الجحود مصحوب بالعناد.<sup>(٢)</sup>

ثانياً: أن يجوز الحاكم الحكم بغير ما أنزل الله  
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: - وهذا هو الاستحلال وهو كفرٌ بالاتفاق، قال ابن  
تيمية: (والإنسان متى حلَّ الحرام المجمع عليه أو حرَّم الحلال  
المجمع عليه أو بدل الشرع المجمع عليه كان كافراً مرتداً باتفاق  
الفقهاء وفي مثل هذا نزل قوله تعالى على أحد القولين ﴿وَمَنْ لَّمْ  
يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، أي هو  
المستحلُّ للحكم بغير ما أنزل الله). اهـ<sup>(٣)</sup>

وقال: (وبيان هذا أن من فعل المحارم مستحلاً لها فهو

كافرٌ بالاتفاق فإنه ما آمن بالقرآن من استحلَّ محارمه). اهـ<sup>(٤)</sup>

(١) شرح الخفاجي للشفاء مطبوع في الحاشية (١١٠١/٢)

(٢) راجع المدارج (٣٦٦/١) ونوا قض الإيمان الاعتقادية (٦٠/٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٦٧/٣).

(٤) الصارم المسلول (٩٧١/٢).



وقال: (ولا ريب أن من لم يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله فهو كافر فمن استحل أن يحكم بين الناس بما يراه عدلاً من غير اتباع لما أنزل الله فهو كافر... ) اهـ<sup>(١)</sup>، ومما يدل على أن الاستحلال كفر أيضاً ما يلي:

أ- قوله تعالى ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِّئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧]

قال ابن حزم: (وبحكم اللغة التي نزل بها القرآن أن الزيادة في الشيء لا تكون البتة إلا منه لا من غيره فصح أن النسبيء كفر وهو عمل من الأعمال وهو تحليل ما حرم الله تعالى فمن أحل ما حرم الله تعالى وهو عالم بأن الله تعالى حرمه فهو كافر بذلك الفعل نفسه... ) اهـ<sup>(٢)</sup>

(١) منهاج السنة (٥/١٣٠).

(٢) الفصل (٣/٢٠٤).



ب- قوله تعالى ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيَجِدُوا لَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن: ( كيف حكم على أن من أطاع أولياء الشيطان في تحليل ما حرم الله أنه مشرك وأكد ذلك بأن المؤكدة... ) اهـ (١).

ج- قوله تعالى ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]

قال ابن كثير: (إنهم لا يتبعون ما شرع الله لك من الدين القويم، بل يتبعون ما شرع لهم شياطينهم من الجن والإنس من تحريم ما حرموا عليهم من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام وتحليل الميتة والدم والقمار... إلى قوله من التحليل والتحريم والعبادات الباطلة والأقوال الفاسدة). اهـ (٢)

(١) الرسائل والمسائل النجدية (٤٦/٣) وينحو هذا فسره ابن كثير في تفسيره (٣٢٩/٣)

(٢) التفسير (١٩٨/٧).



وقال ابن جرير: (يقول تعالى ذكره أم لهؤلاء المشركين بالله شركاء في شركهم وضاللتهم شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله يقول ابتدعوا لهم من الدين ما لم يُبِحِ اللهُ لهم ابتداعه).  
اه<sup>(١)</sup>

لذا درج جماعة من العلماء<sup>(٢)</sup> على ذكر الآية من الأدلة على تحريم البدع - التي هي تشريع أمور جديدة يزعم صاحبها أنها من الدين ليُتَعْبَدَ اللهُ بها - ومن هذا يتبين خطأ المستدلين بالآية على تكفير من شرع أحكاماً غير حكم الله ووجه خطأ استدلالهم أن الآية كفرت من جمع بين وصف التشريع والزعيم أنه من الدين وهذا هو المسمى بالتبديل - كما سيأتي - أما التشريع وحده دون زعم أنه من الدين فلم تحك الآية كفره فتنبه.

٣- أن يسوّي الحاكم حكم غير الله بحكم الله جَلَّ جَلَالُهُ:  
وهذا كفرٌ مخرجٌ من الملة كما قال تعالى ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾

(١) التفسير (١٤/٢٥).

(٢) كما فعله ابن تيمية في مواضع منها في أوائل كتاب الاستقامة (٥/١) والافتضاء (٥٨٢/٢).



[النحل: ٧٤] وقال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وقال ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] وقال ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]

٤- أن يفضّل حكم غير الله على حكم الله سبحانه وتعالى: وهذا كفرٌ مخرجٌ من الملة إذ هو أولى من الذي قبله فهو تكذيبٌ لكتاب الله سبحانه وتعالى قال الله تعالى ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

٥- أن يحكم بغير ما أنزل الله على أنه حكم لله، وهذا كفر أكبر بالإجماع قال تعالى ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١] فجمعوا بين التشريع وزعمه من الدين فهذا يسمى تبديلاً.

وبعد تحرير ما أظنه مورد النزاع انتقل إلى ما كثر فيه الخلاف، وهو إذا حكم الحاكم بغير ما أنزل الله هوىً وشهوةً بأن يضع قوانين من نفسه أو يتبنى قوانين وضعت قبله مع اعترافه



بالعصيان ومخالفة أمر الرحمن سبحانه فهل مثل هذا الحاكم يصير  
كافراً مرتداً عن الدين؟

سأورد المسألة على وجه المناظرة ليسهل تصورها من  
حيث الدليل ومن لا يكفر في هذه المسألة أصفه بـ (المفسق) ومن  
يكفر أصفه بـ (الكفر).

**قال المفسق:** إن الأصل في المعاصي والذنوب عدم  
الكفر إلا بدليل شرعي خاص، فإن ذكرت دليلاً يدل على  
التكفير الكفر الأكبر ولم أستطع الإجابة عليه، فليس لي إلا  
المصير إلى قولك ويكفيك في إثبات الكفر دليلاً واحداً صحيحاً  
من جهة الثبوت والدلالة، وإن لم تصح أدلتك إما من جهة  
الثبوت أو من جهة الدلالة، فإنه يلزمك الرجوع إلى الأصل وهو  
عدم التكفير مع اتفاقنا أنه واقع في ذنبٍ خطير؛ حسب هذا  
الذنب خطورة تسمية الشريعة صاحبه كافراً وتنازع الناس في  
إخراجه من الملة.





**قال المكفر:** عندي أدلة كثيرة متنوعة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل دالة على أن الكفر أكبر ولكن لتكن طريقتنا في المباحثة دراسة كل دليل وحده، فإن سلّمت بصحة دلالة دليل واحد من حيث الثبوت والدلالة فليتوقف البحث لأن المقصود قد حصل. وقد ذكرت أن دليلاً واحداً يكفي لإثبات ما أريد.

**قال المفسق:** هات الأدلة مستعيناً بالله.

**قال المكفر:** الدليل الأول قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

وجه الدلالة: أن الله حكم على الذي لم يحكم بما أنزل الله بأنه الكافر فرتب وصفه بالكافر على مجرد الحكم بغير ما أنزل الله دون نظر لاعتقاد، فدلّ على أن علّة هذا الحكم كونه لم يحكم بما أنزل فحسب ولا يصحّ لك أن تحمل وصف الكافر هنا على الكفر الأصغر؛ لأن الحافظ الإمام ابن تيمية حكى بعد الاستقراء



لنصوص الشريعة أن الكفر المعرّف لا ينصرف إلا إلى الأكبر<sup>(١)</sup>، ثم ذكر هو وغيره أن الأصل في الكفر إذا أُطلق انصرف إلى الأكبر إلا بدليل إذ الأصل في اللفظ إذا أُطلق في الكتاب والسنة انصرف إلى مسماه المطلق وحقيقته المطلقة<sup>(٢)</sup>.

**قال المنسّق:** لقد ذكرت في ثنايا كلامك حججاً ثلاثاً:

**أولاً:** أن الشارع علّق الحكم بمجرد التحكيم دون النظر للاعتقاد.

**ثانياً:** أن اللفظ إذا أُطلق في الشريعة انصرف إلى حقيقته المطلقة إلا بدليل.

**ثالثاً:** أن ابن تيمية استقرأ لفظ الكفر في الشريعة وتبين له أنها لا تنصرف إلا إلى الأكبر دون الأصغر.

والجواب على الحجة الأولى يكون بما يلي:

(١) انظر الاقتضاء (٢١١/١) وشرح العمدة قسم الصلاة (٨٢).  
(٢) انظر مجموع الفتاوى (٦٦٨/٧) والرسائل والمسائل النجدية (٧/٣) وشرح العمدة قسم الصلاة لابن تيمية ص ٨٢.



أولاً: لا أخالفك أن الشارع علّق الحكم بوصف (الكافر) على مجرد التحكيم بغير ما أنزل الله، لكنني أقول بأن الكفر هنا أصغر لا أكبر للأدلة التالية:

(١) أن الأخذ بعموم الآية يلزم منه تكفير المسلمين في أي حادثة لم يعدلوا فيها بين اثنين، حتى الأب مع أبنائه، بل والرجل في نفسه إذا عصى- ربه ؛ لأن واقعه أنه لما عصى- ربه لم يحكم بما أنزل الله في نفسه<sup>(١)</sup> ووجه هذا اللازم أن لفظة (مَنْ) عامة تشمل كل عالم<sup>(٢)</sup>، (وما) عامة تشمل كل ما ليس بعالم ومن

(١) قال ابن حزم في الفصل (٣ / ٢٣٤): فإن الله عز وجل قال: ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون. فليلزم المعتزلة أن يصرحوا بكفر كل عاص وظالم وفاسق لأن كل عامل بالمعصية فلم يحكم بما أنزل الله.ا.هـ

(٢) درج كثير من العلماء أن يعبر بكلمة (عاقل) بدل (عالم) لكن عالم أدق لأن (مَنْ) أطلقت على الله، فالله يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل. قال الخطابي في كتاب شأن الدعاء ص ١١٣: وفي أسائه العليم ومن صفته العلم، فلا يجوز قياساً عليه أن يسمى عارفاً لما تقتضيه المعرفة من تقديم الأسباب التي بها يتوصل إلى علم الشيء وكذلك لا يوصف بالعاقل.ا.هـ.



لم يعدل بين بنيه داخل في عموم (من) ومسألته التي لم يعدل فيها داخله في عموم (ما).

فالنصوص الدالة على عدم كفر مثل هذا وكل عاصي تكون صارفةً للآية من الأكبر إلى الأصغر، لأجل هذا أجمع العلماء على عدم الأخذ بعموم هذه الآية، إذ الخوارج هم المتمسكون بعمومها في تكفير أهل المعاصي والذنوب ولم يلتفتوا إلى الصوارف من الأدلة الأخرى.

قال ابن عبد البر: (وقد ضلّت جماعة من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة في هذا الباب فاحتجوا بآيات من كتاب الله ليست على ظاهرها مثل قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾). اهـ (١).

وقال: (أجمع العلماء على أن الجور في الحكم من الكبائر لمن تعمد ذلك عالماً به...). اهـ (٢).

(١) التمهيد (١٦/١٧).

(٢) التمهيد (٧٤/٥-٧٥).



وقال محمد رشيد رضا: (أما ظاهر الآية لم يقل به أحد من أئمة الفقه المشهورين. بل لم يقل به أحد قط) ا. هـ<sup>(١)</sup> فلعلّه لا يرى الخوارج أيضاً متمسكين بظاهر الآية لكون المشهور عنهم التكفير بالكبيرة لا بالصغيرة وظاهر الآية تشمل حتى الصغائر.

وقال الآجري: (ومما يتبع الحرورية من المتشابه قول الله عز وجل ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ويقرءون معها ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] فإذا رأوا الإمام الحاكم يحكم بغير الحق قالوا: قد كفر، ومن كفر عدل بربه فقد أشرك، فهؤلاء الأئمة مشركون، فيخرجون فيفعلون ما رأيت؛ لأنهم يتأولون هذه الآية). اهـ<sup>(٢)</sup>

وقال الجصاص: (وقد تأولت الخوارج هذه الآية على تكفير من ترك الحكم بما أنزل الله من غير جحود). اهـ<sup>(٣)</sup>

(١) تفسير المنار (٤٠٦/٦).

(٢) الشريعة ص ٢٧.

(٣) أحكام القرآن (٥٣٤/٢).



وقال أبو حيان: (واحتجت الخوارج بهذه الآية على أن كل من عصى الله تعالى فهو كافر وقالوا هي نص في كل من حكم بغير ما أنزل الله فهو كافر). اهـ<sup>(١)</sup>

انظر - يا رعاك الله - توارد كلمات علماء الأمة في ذم الأخذ بعموم الآية وأنه مذهب الخوارج، فكن حذراً.

(٢) أنه ثبت عن ترجمان القرآن تفسير الآية بالكفر الأصغر دون الأكبر وليس لنا أن نخالفه.

**قال المكفر:** لا أسلم لك صحة الاستدلال بأثر ابن عباس لا من حيث السند ولا المتن.

أما من حيث السند؛ فإن ما جاء عن ابن عباس صريحاً في إرادة الكفر الأصغر لا يثبت كقوله: (كفر لا ينقل عن الملة) فإن هذا الأثر رواه ابن نصر<sup>(٢)</sup> من طريق عبد الرزاق عن سفيان عن رجلٍ عن طاووس عن ابن عباس به، وفي إسناده رجلٌ مُبهمٌ فهو

(١) البحر المحيط (٣/٤٩٣).

(٢) تعظيم قدر الصلاة رقم (٥٧٣).



من أنواع المجهول، ورواية المجهول ضعيفة لا يُتَّجُّ بها، وكقوله  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (ليس بالكفر الذي تذهبون إليه) فقد رواه ابن نصر<sup>(١)</sup> من  
 طريق ابن عيينة عن هشام بن حجير عن طاووس عن ابن عباس  
 به وهشام بن حجير قد ضعفه يحيى القطان وابن معين وغيرهما.  
 فعلى هذا يكون الأثر ضعيفاً وكقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : (كفرٌ دون  
 كفرٍ) فقد أخرجه الحاكم من طريق ابن عيينة عن هشام بن  
 حجير عن طاووس عن ابن عباس به وهذا الأثر ضعيفٌ لضعف  
 هشام بن حجير).

وأما ما ثبت عن ابن عباس في تفسير الآية كقوله (هي  
 به كفرٌ) كما رواه عبد الرزاق<sup>(٢)</sup> عن معمر عن ابن طاووس عن  
 أبيه عن ابن عباس به فليس صريحاً في الأصغر، إذ قد يُحمل على  
 الأكبر.

---

(١) رقم (٥٦٩).

(٢) التفسير (١٨٦/١) رقم (٧١٣).



ومثل هذا ما أخرجه الطبري في تفسيره من طريق سفيان عن معمر بن راشد عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قوله (هي به كفر وليس كفراً بالله وملائكته وكتبه ورسله).

**قال المفسق:** ما ذكرته من البحث الإسنادي أنا مسلمٌ به ولم يكن اعتماداً على هذه الآثار الضعيفة في تثبيت هذا القول عن ابن عباس وإنما مُعتمَدِي ما يلي: أن هذين الأثرين الصحيحين عن ابن عباس محتملان للكفر الأصغر أو الأكبر، فرجحت احتمال إرادة الأصغر لثلاثة أمور:

أ - أن أصحاب ابن عباس كطاووس صرَّحوا بأن المراد بالآية كفر لا ينقل عن الملة بإسناد صحيح رواه ابن نصر<sup>(١)</sup> وابن جرير في تفسيره، فهذا يغلب جانب احتمال إرادة الكفر الأصغر فيصير من باب الظن الغالب وهو كافٍ للاستدلال، فإن أقوال أصحاب الرجل توضَّح قوله بل قد يُعلَّل ويُضعَّف قول الرجل

(١) كتاب تعظيم قدر الصلاة رقم (٥٧٤).





إذا كان أصحابه على خلاف قوله كما فعل يحيى بن سعيد في  
تضعيف قول لابن مسعود لأن أصحابه على خلافه<sup>(١)</sup>.

ب - أنني لا أعرف أحداً من العلماء الماضين جعل قولاً  
آخر لابن عباس بناءً على هذه الرواية، وإنما من جعل منهم لابن  
عباس قولاً آخر اعتمد على ما روي عنه من أنه فسر الآية  
بالجحد وإسناده ضعيفٌ، ثم أيضاً مما يقوّي عدم إرادة ابن  
عباس الكفر الأكبر أن فتنة الخوارج في زمانه وكانوا متمسكين  
بهذه الآية في التكفير وكانت له معهم مناظراتٌ، فتفسير الآية  
بالكفر الأكبر لا فائدة منه في الرد عليهم. فتنبه هُديت الرُّشد.

ج - أن الرواية الضعيفة التي فيها التصريح بأنه كفر دون  
كفر ليس ضعفها شديداً، فإنه قد وثق بعض أهل العلم هشام بن  
حجير فيعتضد بها في بيان معنى الآثار الصحيحة وأن المراد بها  
كفر أصغر<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ٢٢.

(٢) قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ في تعليقه على كلام الشيخ الألباني: احتج الألباني بهذا الأثر  
عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وكذلك غيره من العلماء الذين تلقوه بالقبول لصدق حقيقته على كثير



## قال المكفر: لقد أجبت على الحجة الأولى فما جوابك

### على الحجة الثانية؟

من النصوص، فقد قال النبي ﷺ: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) ومع ذلك فإن قتاله لا يخرج الإنسان من الملة لقوله تعالى ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ إلى أن قال ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ لكن لما كان هذا لا يرضي هؤلاء المفتونين بالتكفير صاروا يقولون: هذا الأثر غير مقبول، ولا يصح عن ابن عباس، فيقال لهم: كيف لا يصح؟ وقد تلقاه من هو أكبر منكم وأفضل وأعلم بالحديث وتقولون لا يقبل!؟

فيكفينا أن علماء كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهما وغيرهما تلقوه بالقبول، ويتكلمون به وينقلونه، فالأثر صحيح، ثم هب أن الأمر كما قلتم أنه لا يصح عن ابن عباس فلدينا نصوص أخرى تدل على أن الكفر قد يطلق ولا يراد به الكفر المخرج عن الملة كما في الآية المذكورة، وكما في قوله ﷺ: (اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت) وهذه لا تخرج عن الملة بلا إشكال، لكن كما قال الشيخ الألباني - وفقه الله - في أول كلامه: قلة البضاعة من العلم، وقلة فهم القواعد الشرعية العامة هي التي توجب هذا الضلال، ثم شيء آخر نضيفه إلى ذلك وهو سوء الإرادة التي تستلزم سوء الفهم؛ لأن الإنسان إذا كان يريد شيئاً لزم من ذلك أن يتنقل فهمه إلى ما يريده ثم يحرف النصوص على ذلك، وكان من القواعد المعروفة عند العلماء أنهم يقولون: استدل ثم اعتقد، ولا تعتقد ثم تستدل فتضل، فالمهم أن الأسباب ثلاثة:

الأولى: قلة البضاعة من العلم الشرعي.

الثانية: قلة الفقه في القواعد الشرعية العامة.

الثالثة: سوء الفهم المبني على سوء الإرادة. اهـ انظر تعليق الشيخ ابن عثيمين في كتاب (فتنة التكفير للشيخ الألباني) ص ٢٤ - ٢٥.



**قال المنسَّق:** إنك تجعل الأصل في لفظ الكفر أنه للأكبر إلا بدليل يصرفه عن ذلك، وقد ذكرتُ لك الدليل الصارف من الأكبر إلى الأصغر وهو فهم الصحابي أولاً.

وثانياً: كل دليل يدل على عدم كفر من ظلم بين اثنين ولم يعدل بل ومن ظلم مطلقاً غيره وأيضاً ما ذكر ابن عبد البر من الإجماع على أن الجور في الحكم ليس كفراً بل كبيرةً من كبائر الذنوب.

**قال المكفِّر:** ما جوابك على الحجة الثالثة؟

**قال المنسَّق:** الجواب من وجهين:

أ- أن استقراء ابن تيمية كان على لفظ (الكفر) وهي مصدرٌ والذي ورد في الآية ليس مصدرأ وإنما اسم فاعل وفرق بينهما<sup>(١)</sup> إذ المصدر يدل على الحدث وحده، أما اسم الفاعل فهو

(١) والفرق بينهما مقرر عند أهل اللغة ففي حاشية الصبان (١ / ١٦١):



يدل على الحدث والفاعل أفاده بمعناه العلامة محمد بن صالح العثيمين<sup>(١)</sup>.

ومما يدل على أن استقراءه راجع إلى المصدر دون اسم الفاعل أنه هو نفسه جعل الآية من الكفر الأصغر قال رَحِمَهُ اللهُ: (وإذا كان من قول السلف: إن الإنسان يكون فيه إيمان ونفاق، فكذلك في قولهم: إنه يكون فيه إيمان وكفر، ليس هو الكفر الذي ينقل عن الملة، كما قال ابن عباس وأصحابه في قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، قالوا: كفروا كفراً

إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث ا.هـ وقال (١ / ٢): وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به ا.هـ وفي شرح قطر الندى - (١ / ٢٧٨): لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ا.هـ

(١) قال: وأما القول الصحيح عن شيخ الإسلام فهو تفريقه رَحِمَهُ اللهُ بين الكفر المعرف ب (ال) وبين "كفر" منكرًا، فأما الوصف فيصلح أن نقول فيه "هؤلاء كافرون" أو هؤلاء الكافرون"، بناء على ما اتصفوا به من الكفر الذي لا يخرج من الملة، ففرق بين أن يوصف الفعل، وأن يوصف الفاعل ا.هـ (فتاوى الأئمة في النوازل المدلومة ص ٢٢٧).



لا ينقل عن الملة، وقد أتبعهم على ذلك أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة). اهـ<sup>(١)</sup>

ب - على فرض أن استقراء ابن تيمية يشمل اسم الفاعل فسُيقال إن استقراء ابن تيمية قاصر ناقص ليس تاماً لكون هذه الآية جاءت معرّفة وأريد بها الكفر الأصغر دون الأكبر لما سبق من الأدلة.

وبعد الإجابة على حججك الثلاث وإثبات أن الآية محمولةٌ على الكفر الأصغر ألفت نظرك - يا صاحبي - إلى أن الآية قد يُراد بها الكفر الأكبر، وذلك في حق من بدل حكم الله بحكم غيره وبعض الناس لا يعرف معنى كلمة (بدل) فيظنها تشمل كل من حكم بغير حكم الله وكلمة (بدل) في كلام أهل العلم هو أن يضع حكماً غير حكم الله زاعماً أنه حكم الله، أما من وضع حكماً غير حكم الله ولم يزعم أنه حكم الله فليس مبدلاً.

(١) مجموع الفتاوى (٣١٢/٧) وانظر فتح الباري لابن رجب (١/١٢٦)



قال ابن العربي: (وهذا يختلف: إن حكم بما عنده على أنه من عند الله فهو تبديل له يوجب الكفر...). اهـ<sup>(١)</sup>

قال القرطبي: (وهذا يختلف إن حكم بما عنده على أنه من عند الله فهو تبديل له يوجب الكفر وإن حكم به هوى ومعصية فهو ذنب تدركه المغفرة على أصل أهل السنة في الغفران للمذنبين)<sup>(٢)</sup> وإليه أشار الإمام ابن تيمية فقال:

(ولفظ الشرع يقال في عرف الناس على ثلاثة معان:

الأول: (الشرع المنزل) وهو ما جاء به الرسول ﷺ، وهذا يجب اتباعه، ومن خالفه وجبت عقوبته.

والثاني: (الشرع المؤول) وهو آراء العلماء المجتهدين فيها كمذهب مالك ونحوه. فهذا يسوغ اتباعه ولا يجب ولا يحرم، وليس لأحد أن يلزم عموم الناس به، ولا يمنع عموم الناس منه.

(١) أحكام القرآن (٢/٦٢٤).

(٢) التفسير (٦/١٩١).



والثالث: (الشرع المبدل) وهو الكذب على الله ورسوله أو على الناس بشهادات الزور ونحوها، والظلم البين فمن قال إن هذا من شرع الله فقد كفر بلا نزاع. كمن قال: إن الدم والميتة حلال – ولو قال هذا مذهبي – ونحو ذلك اهـ<sup>(١)</sup>

فلاحظ أنه جعل الشرع المبدل الكذب على الله بزعم أنه من شرع الله لا تغيير الحكم مطلقاً.

وما رواه مسلم سبباً لنزول هذه الآية من حديث البراء بن عازب هو تبديل إذ زعم اليهود أنهم يجدون حد الزنى في كتابهم التحميم والواقع أن حد الزنى في كتابهم الرجم لكنهم غيروه إلى التحميم مدعين أن التحميم حكم الله المنزل فالآية إما أن تحمل على الأصغر كما سبق أو على الأكبر في حق المبدل قال ابن تيمية: (والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه أو حرم الحلال المجمع عليه، أو بدل الشرع المجمع عليه كان كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء، وفي مثل هذا نزل قوله على أحد القولين ﴿وَمَنْ لَّزَمَ﴾

(١) (٢٦٨/٣)



**يَحْكُمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿١﴾** أي هو المستحل للحكم  
بغير ما أنزل الله ا.هـ<sup>(١)</sup>.

**فائدة:** كثيراً ما يذكر أهل العلم في كلامهم لا سيما الإمام أحمد بن تيمية رَحِمَهُ اللهُ أن من لم يلتزم هذا فهو كافر. فظن بعضهم أنه يريد المداومة على ترك الواجب أو المداومة على فعل الحرام، ويسمون هذا غير ملتزم، وهذا الظن خطأ، وخطوة من خطوات الشيطان ليجعلهم على فكر الخوارج في مرتكب الكبيرة، ورد هذا الظن من أوجه:

أولاً: بيان معنى (عدم الالتزام) من كلام أهل العلم لا سيما الإمام أحمد بن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، وأنه لا يرادف الترك المستمر كما يتصوره بعضهم قال رَحِمَهُ اللهُ: (وتكفير تارك الصلاة هو المشهور المأثور عن جمهور السلف من الصحابة والتابعين).

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٦٧) وانظر (٧/ ٧٠-٧١).





**ومورد النزاع هو فيمن أقر بوجوبها والتزم فعلها ولم**

**يفعلها) ١.هـ<sup>(١)</sup>**

لاحظ قوله: (التزم فعلها ولم يفعلها) يفيد أن معنى الالتزام غير معنى المداومة على الفعل فقد يكون الرجل ملتزماً لها لكنه لا يفعلها، فالالتزام الذي ينبني على تركه الكفر أمر عقدي قلبي لا فعلي؛ لذا لما أراد ابن تيمية التعبير بالالتزام الفعلي قيده بوصف (الفعلي) ثم لم يجعله مكفراً لذاته بل لأمر آخر عقدي فقال - بعد النقل المتقدم - : (أن لا يجحد وجوبها، لكنه ممتنع من التزام فعلها كبراً أو حسداً أو بغضاً لله ورسوله، فيقول: اعلم أن الله أوجبها على المسلمين، والرسول صادق في تبليغ القرآن، ولكنه ممتنع عن التزام الفعل استكباراً أو حسداً للرسول، أو عصبية لدينه، أو بغضاً لما جاء به الرسول، فهذا أيضاً كفر بالاتفاق، فإن إبليس لما ترك السجود المأمور به لم يكن جاحداً للإيجاب، فإن الله تعالى باشره بالخطاب، وإنما أبى واستكبر وكان من الكافرين). اهـ

(١) الفتاوى (٩٧/٢٠).



فلاحظ أنه لم يجعل ترك الالتزام الفعلي مكفراً لذاته، بل للاعتقاد الكفري الذي احتف به، وهو الكبر والحسد أو بغض الله ورسوله.

فبهذا يتبين بجلاء أن ترك الالتزام ليس تركاً للفعل بل ترك للاعتقاد، فإن قيل: ما معنى (عدم الالتزام)؟

فيقال معناه<sup>(١)</sup>: ترك الفعل لدافع عقدي كالإباء والاستكبار لا مجرد الترك كما تقدم في عبارة الإمام ابن تيمية لما قال: لكنه ممتنع من التزام فعلها كبراً أو حسداً أو بغضاً لله ورسوله ﷺ. (٢)

(١) معنى الالتزام هذا تبين لي بعد تقديم المشايخ. وكنت قبل حصرته في أحد صوره وهو عدم الإيجاب على النفس.

(٢) إذا عرفت معنى الالتزام بما تقدم بيانه عرفت معنى كلام الإمام سفيان بن عيينة فقد روى عبد الله بن أحمد رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ السَّنَةَ (٣٤٨) قَالَ: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ سَأَلْنَا سَفِيَانَ بْنَ عَيْنَةَ عَنِ الْأَرْجَاءِ فَقَالَ: يَقُولُونَ الْإِيمَانَ قَوْلًا، وَنَحْنُ نَقُولُ الْإِيمَانَ قَوْلًا وَعَمَلًا، وَالْمَرْجُئَةُ أَوْجِبُوا الْجَنَّةَ لِمَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَصْرًا بَقَلْبِهِ عَلَى تَرْكِ الْفَرَائِضِ وَسَمَوْا تَرْكَ الْفَرَائِضِ ذَنْبًا بِمَنْزِلَةِ رُكُوبِ الْمُحَارِبِ وَلَيْسَ بِسِوَاءٍ؛ لِأَنَّ رُكُوبَ الْمُحَارِمِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْلَالٍ مَعْصِيَةٍ وَتَرْكَ الْفَرَائِضِ مَتَعَمَّدًا مِنْ غَيْرِ جَهْلٍ وَلَا عَذْرٍ هُوَ كُفْرٌ.



**ثانياً:** يلزم على قولهم أن من المكفرات عند أهل السنة الإصرار على المعصية تركاً لواجب أو فعلاً لمحرم فأين هو من كلامهم؟ بل إن كلامهم المسطور في كتب المعتقد أنه لا يكفر

وبيان ذلك في أمر آدم صلوات الله عليه وإبليس وعلما اليهود أما آدم فنهاه الله عز وجل عن أكل الشجرة وحرّمها عليه فأكل منها متعمداً ليكون ملكاً أو يكون من الخالدين فسمي عاصياً من غير كفر، وأما إبليس لعنه الله فإنه فرض عليه سجدة واحدة فجحدها متعمداً فسمي: كافراً.

وأما علماء اليهود فعرفوا نعت النبي ﷺ وأنه نبي رسول كما يعرفون أبناءهم وأقروا به باللسان ولم يتبعوا شريعته فساهم الله عز وجل: كفاراً. فركوب المحارم مثل ذنب آدم عليه السلام وغيره من الأنبياء. وأما ترك الفرائض جحوداً فهو كفر مثل كفر إبليس لعنه الله وتركها على معرفة من غير جحود فهو كفر مثل كفر علماء اليهود. اهـ

فمعنى الجحود في كلامه هو عدم الالتزام وهو ترك المأمور لدافع كفري كالإباء والاستكبار ويؤكد ذلك أنه هو كفر إبليس كما أخبرنا الله في كتابه واستعمال الجحود عند العلماء بهذا المعنى معروف قال ابن تيمية (٩٨/٢٠): (ومن اطلق من الفقهاء أنه لا يكفر إلا من يجحد وجوبها فيكون الجحد عنده متناولاً للتكذيب بالايجاب ومتناولاً للامتناع عن الاقرار والالتزام كما قال تعالى ﴿فَاتَّبَعُوا لَآئِكْزِبُوكُمْ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِعَايَتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٢٣٣]، وقال تعالى:

﴿وَجْحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٤]، والافتى لم يقر ويلتزم فعلها قتل وكفر بالانفاق) اهـ. وأثر الإمام سفيان وإن كان في إسناده ضعف إلا أن معناه صحيح قطعاً وإلا لما نقله أئمة السنة في كتب الاعتقاد من غير تكبير لكنه محمول على ما تقدم بيانه.



أحد من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله، وذلك رداً على الخوارج المكفرين بارتكاب الكبائر. فهو من باب الرد لا التأصيل.

**ثالثاً:** يلزم على قولهم أن المصر - على المعصية بفعل المحرم أو ترك الواجب كافر. وهذا مخالف لما ثبت عن ابن عباس أنه قال: (لا صغيرة مع الإصرار ولا كبيرة مع الاستغفار). أخرج ابن أبي حاتم وابن جرير في تفسيرهما لسورة النساء.

**رابعاً:** أنه لا دليل من الكتاب والسنة على التكفير بمجرد الإصرار على الذنب، والتكفير حق لله ورسوله ﷺ لا مدخل للعواطف ولا للحماسات فيه، بل النصوص دلت على عدم تكفير المصر كحديث صاحب البطاقة وغيره.

لذا المرجو التنبيه لخطوة الشيطان هذه وألا ينساق

وراءها.

**قال المكفر:** إن هناك أثراً ثابتاً عن علقمة ومسروق

أنهما سألا عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الرشوة، فقال: من السحت.



قال: فقالوا: أفي الحكم؟ قال: ذاك الكفر. ثم تلا هذه الآية ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ أخرجه الطبري في تفسيره. فهذا يفيد التكفير بمجرد الحكم بغير ما أنزل الله.

**قال المفسق:** إنك لو تأملت أثر ابن مسعود ولو قليلاً لعلمت أنه لا يدل على ما تريد ولا ممسك لك به، وذلك لوجهين:

أولاً: أن الأخذ بظاهره على ما تظن يقتضي الكفر الأكبر لمن أخذ الرشوة ليحكم بغير ما أنزل الله في مسألة واحدة. وهذا الظاهر لا تقول به، وقطعاً غير مراد للإجماعات التي سبق نقلها عن ابن عبد البر وغيره من أن هذا قول الخوارج دون غيرهم.

**ثانياً:** أن ابن مسعود لم يبين أي الكفر المراد: الأكبر أو الأصغر.



أما أثر ابن عباس فصريح في إرادة الأصغر دون الأكبر فلا يصح جعل الخلاف بين الصحابة بما هو مظنون، فإن الأصل عدم خلافهم لقلته بينهم كما قرره شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>.

**قال المكفر:** قد جاء عن السدي أنه جعل الرشوة كفرةً أكبر كما أخرج الطبري في تفسيره<sup>(٢)</sup> عن السدي: (ومن لم يحكم بما أنزل الله)، يقول: ومن لم يحكم بما أنزلت، فتركه عمداً وجار وهو يعلم، فهو من الكافرين.

**قال المفسق:** لا أسلم من وجهين:

**الوجه الأول:** أن في الأثر ضعفاً ففي إسناده أحمد بن الفضل وهو متكلم فيه قد تكلم فيه أحمد بن حنبل وغيره.

(١) كتاب الصيام من شرح العمدة (١٠٥/١)

(٢) (٣٥٧/١٠)



**الوجه الثاني :** أنه لا دليل على يدل على أن الكفر الذي عناه السدي هو الكفر الأكبر للإجماع الذي تقدم عن ابن عبد البر وغيره.

**قال المكفر :** إنك - يا أخي - أوردت كلام العلماء من الصحابة ومن بعدهم على أن هذا كفر أصغر وهؤلاء العلماء يتكلمون في واقع غير واقعنا إذ تنحية شرع الله كلية لم يوجد إلا مؤخراً فلا يصح تنزيل كلامهم على واقعنا فتنبه.

**قال المفسق :** إذا كنت - يا أخي - لا ترى الاستدلال بالآية وكلام السلف على مسألتنا المطروحة لكونها حادثة، فكذلك لا يصح تمسكك بالآية ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ دليلاً على تكفير من وقع في هذه الأزمان المتأخرة من الحكم بغير ما أنزل الله بجعل قانون وضعي وهو الذي نبخته فكن يقطاً؛ لأن هذه الآية بفهم الصحابة والتابعين حتى على قولك محمولة على من خالف في بعض الوقائع فهي لا تخرج عن الكفر الأصغر.



**قال المكفر:** عندي دليل ثانٍ وهو قوله تعالى ﴿ **فَلَا**

**وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ** ﴾ [النساء: ٦٥]

وجه الدلالة: أن الأصل في النفي هنا أن ينصرف إلى أصل الإيمان فيكون الحاكم بغير ما أنزل الله بمجرد تحكيمه كافرًا كفرًا أكبر لأن الإيمان قد نفي عنه. إلا أن يكون هناك دليل يدل على أن المنفي كمال الإيمان الواجب كقول رسول الله ﷺ (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين) (١) متفق عليه من حديث أنس واللفظ لمسلم وأنا لا أعلم دليلاً يصرفه إلى كماله الواجب.

**قال المنسق:** جزاك الله خيراً على هذا التأسيس القويم،

لكن عندي ما يدل على أن الإيمان المنفي هنا كماله الواجب لا أصله، مع العلم أن هذه الآية في المتحاكمين لا في الحكّام، وبحثنا في الحكّام لا المتحاكمين، ثم الإيمان المنفي كماله الواجب لا أصله.

(١) صحيح البخاري (١٣)، صحيح مسلم (٦٢).





ويدل عليه أن درجة التسليم درجة عالية وأكثر الناس لا يدركونها فهي لأهل الإحسان، فيلزم من هذا أن يكون أكثر الناس كفاراً، قال ابن القيم: (فالتحكيم: في مقام الإسلام وانتفاء الحرج: في مقام الإيمان والتسليم: في مقام الإحسان). اهـ<sup>(١)</sup>

ثم إن إنزال هذه الآية على الحكام هي طريقة الخوارج.

قال ابن تيمية: (فمن لم يلتزم تحكيم الله ورسوله فيما شجر بينهم فقد أقسم الله بنفسه أنه لا يؤمن، وأما من كان ملتزماً لحكم الله ورسوله باطنياً وظاهراً لكن عصى واتبع هواه فهذا بمنزلة أمثاله من العصاة، وهذه الآية مما يحتج بها الخوارج على تكفير ولاية الأمر الذين لا يحكمون بما أنزل الله، ثم يزعمون أن اعتقادهم هو حكم الله، وقد تكلم الناس بما يطول ذكره هنا، وما ذكرته يدل عليه سياق الآية). اهـ<sup>(٢)</sup>

(١) مدارج السالكين (٢ / ١٩٢)

(٢) منهاج السنة النبوية (٥ / ١٣١)



ومن أصر وجعل الآية في الحكم يلزم منه تكفير الأب الذي حكم بين ابنيه ظلماً، وهذا مخالف لإجماع أهل السنة كما تقدم النقل عن ابن عبد البر وغيره.

لذا قال ابن تيمية: (والمقصود هنا أن كل ما نفاه الله ورسوله من مسمى أسماء الأمور الواجبة كاسم الإيمان، والإسلام، والدين، والصلاة، والصيام، والطهارة، والحج، وغير ذلك، فإنما يكون لترك واجب من ذلك المسمى ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] فلما نفى الإيمان حتى توجد هذه الغاية دل على أن هذه الغاية فرض على الناس، فمن تركها كان من أهل الوعيد ...). اهـ (٢)(١)

(١) مجموع الفتاوى (٣٧/٧) وانظر (٥٣٠ / ٢٢) والقواعد النورانية ص ٦١.

(٢) قد ذكرت في الطبعة السابقة ثلاثة أحاديث في بيان أن المنفي في الآية كمال الإيمان الواجب لا أصله

الدليل الأول: سبب نزول الآية وهو ما رواه الشيخان عن عبد الله بن الزبير أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله ﷺ في شراج الحرة... إلخ، وفيه أن الأنصاري لم



يرض بحكم رسول الله ﷺ فغضب ثم قال أن كان ابن عمك ... إلخ ، فقال ابن الزبير: والله إني لأحسب هذه الآية ما نزلت إلا في ذلك ﴿ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴾ [النساء: ٦٥]

وجه الدلالة : أنه وجد في نفس الأنصاري البدري حرج ولم يسلم تسليماً لحكم رسول الله ومع ذلك لم يكفر، ويؤكد عدم كفره أن الرجل بدري والبدريون مغفورة لهم ذنوبهم كما في حديث علي في قصة حاطب لما قال رسول الله ﷺ: " وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم " والكفر الأكبر لا يغفر، فدل هذا على أن البدريين معصومون من أن يكفروا، ثم إن رسول الله ﷺ لم يطالبه بالإسلام.

ولى القول بأن الأنصاري لم يكفر ذهب بعض الشافعية وابن عقيل كما عزاه إليهم ابن تيمية في الصارم (٥٢٦/١). ولى هذا ذهب ابن التين كما نقله ابن حجر في الفتح (٣٦ / ٥) فقال: وقال ابن التين إن كان بدرياً فمعنى قوله لا يؤمنون لا يستكملون الإيمان والله أعلم اهـ. والذي ظهر لي بعد - والله أعلم - أن هذا الأنصاري ارتد وكفر لما لم يرض بحكم رسول الله ﷺ كما قرر هذه الإمام ابن تيمية في الصارم المسلول، وهذا التقرير يتبين بما يلي:

الأول: أن سب النبي ﷺ كفر بالإجماع على أي وجه كان وقول الأنصاري (أن كان ابن عمك) فيه نسبة الظلم إلى رسول الله ﷺ بأنه محابي لابن عمته، وما كان كذلك فهو سب وانتقاص لرسول الله ﷺ وكفر الساب أمر مستيقن والأدلة فيه صحيحة صريحة فما كان ظاهره يخالفه أول فإن الصحيح الصريح لا يرد بغير الصريح.

الثاني: أن رسول الله ﷺ لم يقتله لأن هذا حقه وله التنازل عن حقه.

الثالث: أن جماعاً من المنافقين ومنهم القائلون (لَيْتَن رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ) لم يطالب رسول الله ﷺ بأن يجددوا إسلامهم لأنهم منافقون ولم يقتلهم لأنه حقه ولا يريد الناس أن يتحدثوا أن محمداً يقتل أصحابه.

الرابع: يجب على كونه بدرياً وأن أهل بدر معصومون من أن يكفروا بأحد جوايين:

أحدها: أن زيادة كونه بدرياً ضعيفة قد ضعفها الإمام ابن تيمية.



وثانيها: أنه صار بدرياً بعد ذلك وهذه القصة قبل بدر كما ذكر هذين الجوابين شيخ الإسلام وأشار الداودي للوجه الأول وصرح بالوجه الثاني كما في فتح الباري لابن حجر (٥ / ٣٦).

ينظر من الصارم المسلول (١ / ٢٤٠، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٥، ٥٢٦، ٥٣٢)

الدليل الثاني: من حديث أبي سعيد الخدري قال بعث على بن أبي طالب وهو باليمن إلى النبي ﷺ بذهبية فقسمها بين أربعة فقال رجل يا رسول الله: اتق الله فقال " ويلك أأنت أحق أهل الأرض أن يتقي الله ثم ولي الرجل فقال خالد بن الوليد يا رسول الله ألا أضرب عنقه؟ قال رسول الله ﷺ: " لا لعله أن يكون يصلي "، قال خالد: وكم من مصلٍ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال رسول الله ﷺ: " إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم " الحديث.

وجه الدلالة: أن هذا الرجل اعترض على حكم رسول الله ﷺ ولم يرض به ويسلم، ووجد في نفسه حرجاً ولم يكفره الرسول ﷺ، وامتنع عن قتله خشية أن يكون مصلياً ولو كان واقعاً في أمرٍ كفري لم تنفعه صلاته لأن الشرك والكفر الأكبرين يجبطان الأعمال، فلا تنفع الصلاة معها، وأيضاً مما يدل على أن الرجل لم يقع في أمر كفري عند رسول الله ﷺ أن خالداً أراد أن يحيله على أمر كفري خفي في القلب فلم يرتض هذا رسول الله ﷺ ولو كان قوله كفراً لتمسك به خالد بن الوليد ولما قال رسول الله ﷺ: إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس.. " لأن هذا القول -المدعى أنه مكفر- قد ظهر منه، وما يوضح أن هذه الكلمة ليست كفراً أنه ثبت في الصحيحين عن عائشة أن أزواج النبي ﷺ جئنه يناشدنه العدل في بنت أبي قحافة، ولم يكن هذا منهن كفراً.

ثم ظهر لي بعد - والله أعلم - أن هذا الرجل كفر وارتد بمقولته هذه، لأنه سب رسول الله ﷺ لما قال: اعدل يا محمد. فمقتضى هذه المقولة نسبة الظلم إلى رسول الله ﷺ لذا طالبه بالعدل، وما كان كذلك فهو كافر بالإجماع. لاسيما وفي لفظ للبخاري (٤٦٦٧): ما عدلت.



وما كان كذلك فهو سب وانتقاص لرسول الله ﷺ وكفر الساب أمر مستيقن والأدلة فيه صحيحة صريحة فما كان ظاهره يخالفه أول فإن الصحيح الصريح لا يرد بغير الصريح.

والجواب على كون الصلاة مانعاً من تكفيره فيدل على إسلامه هو أن الرجل محسوب من المسلمين فقتله يفتن الناس ويصدهم عن الدين كما قال ﷺ: "حتى لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه" فتكون الصلاة مانعاً من قتله لا تكفيره. هذا خلاصة ما قرره شيخ الإسلام في الصارم المسلول - (١ / ٢٣٦) فقال: ومثل هذا الكلام لا ريب أنه يوجب القتل لو قاله اليوم أحد وإنما لم يقتله النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان يظهر الإسلام وهو الصلاة التي يقاتل الناس حتى يفعلوها وإنما كان نفاقه بما يخص النبي صلى الله عليه وسلم من الأذى وكان له أن يعفو عنه وكان يعفو عنهم تأليفاً للقلوب لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه وقد جاء ذلك مفسراً في هذه القصة أو في مثلها أ.هـ.

وقولي قبل: وأيضاً مما يدل على أن الرجل لم يقع في أمر كفري عند رسول الله ﷺ أن خالداً أراد أن يحيله على أمر كفري خفي في القلب... أ.هـ.

فيقال: إن هذا الكلام محتمل لهذا الاحتمال ومحتمل أن خالداً أراد تأصيلاً عاماً وهو أنه لا يلزم أن كل من صلى يكون صادقاً في صلاته. فأجابه رسول الله ﷺ تأصيلاً عاماً أنه لم يؤمر أن ينقب عما في قلوب الناس. وهذا الاحتمال وإن كان مرجوحاً لكن بدلالة أن كلامه سب مكفر، والإجماع على أن الساب كافر رجح هذا الاحتمال المرجوح.

ولا يصح أن يقال إن قوله (اعدل) من باب المراجعة في الاجتهاد الدنيوي لأن رسول الله ﷺ فهم نسبه إلى عدم العدل وهو الظلم لذا غضب لا سيما وقد حكم أنه يخرج من ضئضئه الخوارج، فهذا يدل على سوءه وسوء فعله.

ثم لو كان مريداً بذلك المراجعة في الأمور الاجتهادية لا اعتذر بهذا حتى لا يغضب عليه رسول الله ﷺ.

وقولي: ومما يوضح أن هذه الكلمة ليست كفراً أنه ثبت في الصحيحين عن عائشة... ولم يكن هذا منهن كفراً أ.هـ.



هذا الاستدلال لا يصح بحال وذلك أن العدل الذي يناشدنه أزواج النبي ﷺ مما لم يوجبه الله وتركه ليس ظلماً وهو العدل في محبة القلب ، قال النووي في شرحه على مسلم (١٥ / ٢٠٥): معناه يسألك التسوية بينهن في محبة القلب وكان صلى الله عليه وسلم يسوي بينهن في الافعال والمييت ونحوه وأما محبة القلب فكان يجب عائشة أكثر منهن وأجمع المسلمون على أن محبتهم لا تكليف فيها ولا يلزمه التسوية فيها لأنه لا قدرة لأحد عليها إلا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالْعَدْلِ فِي الْأَفْعَالِ ١.هـ

الدليل الثالث / ما روى الشيخان عن أنس بن مالك أن ناساً من الأنصار قالوا يوم حنين حين أفاء الله على رسوله من أموال هوازن ما أفاء فطلق رسول الله ﷺ يعطي رجالاً من قريش المائة من الإبل فقالوا يغفر الله لرسول الله يعطي قريشاً وسيوفنا تقطر من دمائهم " وفي رواية لما فُتحت مكة قسم الغنائم في قريش فقالت الأنصار إن هذا هو العجب إن سيوفنا تقطر من دمائهم..."

وجه الدلالة / أن هؤلاء استنكروا فعل رسول الله ﷺ ووجدوا في أنفسهم حرجاً ولم يكفّرهم ﷺ.

ثم ظهر لي بعد - والله أعلم - أن كلام هذا الأنصاري ليس اعتراضاً على رسول الله ﷺ وإنما من باب المراجعة في الاجتهاد في الأمور الدنيوية، قال ابن تيمية في الصارم المسلول (١ / ١٩٧): و ذوو الرأي من القبيلتين . و هم الجمهور . لم يتكلموا بشيء أصلاً بل قد رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا: حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله كما قالت فقهاء الأنصار [أما ذوو رأينا فلم يقولوا شيئاً] و أما الذين تكلموا من أحداث الأسنان و نحوهم فأروا أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما يقسم المال لمصالح الإسلام و لا يضعه في محل إلا لأن وضعه فيه أولى من وضعه في غيره وهذا مما لا يشكون فيه

و كان العلم بجهة المصلحة قد تنال بالوحي و قد تنال بالاجتهاد و لم يكونوا علموا أن ذلك مما فعله النبي صلى الله عليه وسلم و قال: إنه بوحى من الله فإن من كره ذلك أو اعترض عليه بعد أن يقول ذلك فهو كافر مكذب



و جوزوا أن يكون قسمه اجتهادا و كانوا يراجعونه في الاجتهاد في الأمور الدينية المتعلقة بمصالح الدين و هو باب يجوز العمل فيه باجتهاده باتفاق الأمة و ربما سألوه عن الأمر لا لمراجعته فيه لكن ليثبتوا وجهه يتفقوا في سنته و يعلموا علتها و كانت المراجعة المشهورة منهم لا تعدو هذين الوجهين: و إما لتكميل نظره صلى الله عليه و سلم في ذلك إن كان من الأمور السياسية التي للاجتهاد فيها مسأغ أو ليتين لهم وجه ذلك إذا ذكر و زادوا علما و إيانا و يفتح لهم طريق التفقه فيه. هـ.

ولقائل أن يقول: إذا كانت الآية نزلت فيمن كفر كفراً أكبر، فهي إذاً في نفي الإيمان بالكلية بحيث من نفي عنه يكون كافراً.

وجواب هذا أن يقال: إن الآية كما تقدم في نفي كمال الإيمان الواجب وكون من نزلت فيه نفي عنه كل الإيمان فلا يلزم أن تكون الآية لنفي أصل الإيمان، وذلك أن من نزلت فيه نفي عنه أصل الإيمان لأمر غير ترك التحكيم ألا وهو سب رسول الله ﷺ، ومن لم يكن كذلك فينفي عنه كمال الإيمان الواجب لا أصله لما تقدم بيانه في أن الآية في نفي كمال الإيمان الواجب.

لذا قال ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٣٧/٧) (وانظر (٥٣٠ / ٢٢) والقواعد النورانية ص ٦١): والمقصود هنا أن كل ما نفاه الله ورسوله من مسمى أسماء الأمور الواجبة كاسم الإيمان والإسلام والدين والصلاة والصيام والطهارة والحج وغير ذلك فإنما يكون لترك واجب من ذلك المسمى ومن هذا قوله تعالى) فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (فلما نفى الإيمان حتى توجد هذه الغاية دل على أن هذه الغاية فرض على الناس، فمن تركها كان من أهل الوعيد... هـ.

(٢) وقال ابن تيمية في منهاج السنة (١٣١/٥):.. فمن لم يلتزم تحكيم الله ورسوله فيما شجر بينهم فقد أقسم الله بنفسه أنه لا يؤمن، وأما من كان ملتزماً لحكم الله ورسوله باطناً وظاهراً، لكن عصى واتبع هواه، فهذا بمنزلة أمثاله من العصاة. وهذه الآية) فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ... (مما يحتج بها الخوارج على تكفير ولاة الأمر الذين لا يحكمون بها أنزل الله، ثم يزعمون أن



**قال المكفر:** دع عنك الاستدلال بهذا الدليل فإن عندي دليلاً ثالثاً ألا وهو قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠]

وجه الدلالة: أنهم صاروا منافقين لكونهم يريدون التحاكم إلى الطاغوت وجعل إيمانهم مزعوماً.

قال ابن الجوزي: (والزعم والزعم لغتان وأكثر ما يُستعمل في قول ما لا تتحقق صحته). اهـ (١)

**قال المنسق:** إن هذه الآية عارية الدلالة عن تكفير الواقع في الحكم بغير ما أنزل الله، وذلك يتضح من أوجه:

---

اعتقادهم هو حكم الله. وقد تكلم الناس بما يطول ذكره هنا، وما ذكرته يدل عليه سياق الآية.





### الوجه الأول: أن الآية محتملة لأمرين:

أولاً: أن إيمانهم صار مزعوماً لكونهم أرادوا الحكم بالطاغوت وهذا ما تمسكت به.

ثانياً: أن من صفات أهل الإيمان المزعوم – المنافقين – كونهم يريدون التحاكم للطاغوت ومشابهة المنافقين في صفة من صفاتهم لا توجب الكفر<sup>(١)</sup>، فعلى هذا من حكم بغير ما أنزل الله فقد شابه المنافقين في صفة من صفاتهم وهذا لا يوجب الكفر إلا بدليل آخر كمن شابه المنافقين في الكذب لم يكن كافراً فإذا توارد الاحتمال في أمر بين كونه مكفراً أو غير مكفراً لم يكفر بهذا الأمر لكون الأصل هو الإسلام فالنتيجة أنه لا يصح تمسكك بالآية في التكفير لكونها من المحتمل.

الوجه الثاني: أن هؤلاء يريدون الحكم بالطاغوت وليست إرادتهم هذه إرادة مطلقة بل هي إرادة تنافي الكفر به الكفر الاعتقادي ومن لم يعتقد وجوب الكفر بالطاغوت فلا

(١) انظر جامع البيان في تفسير القرآن (٩٩/٥).



شك في كفره الكفر الأكبر قال تعالى ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

قال ابن جرير: (يريدون أن يتحاكموا في خصومتهم إلى الطاغوت يعني إلى من يعظمونه ويصدرون عن قوله ويرضون بحكمه من دون حكم الله وقد أمروا أن يكفروا به يقول وقد أمرهم أن يكذبوا بما جاءهم به الطاغوت الذي يتحاكمون إليه فتركوا أمر الله واتبعوا أمر الشيطان). اهـ<sup>(١)</sup>

فإن أبيت إلا أن تحملها على مطلق الإرادة فيقال إن الإرادة هنا محتملة لما قلت وقلت والكفر لا يكون في الأمور المحتملة - كما سبق -

**قال المكفر:** إليك الدليل الرابع قال تعالى: ﴿وَلِإِنْ أٰطَعْتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وجه الدلالة: أن طاعة غير الله في الأحكام الوضعية شرك.



**قال المفسق:** لماذا أراك - يا أخي - نسيت؟ قد سبق بيان أن هذه الآية راجعة إلى التحليل والتحريم ثم إياك أن تنسى مرة ثانية فتستدل بقوله تعالى ﴿ **أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ** ﴾ [الشورى: ٢١]، فقد سبق الكلام عنها وأن المراد بها من جمع بين التشريع وزعم أن هذا من الدين الذي مؤداه إلى التحليل والتحريم وهو المسمى بالتبديل.

**قال المكفر:** الدليل الخامس قوله تعالى ﴿ **وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا** ﴾ [الكهف: ٢٦].

**قال المفسق:** انتظر - يا أخي - هل هؤلاء الذين يحكمون بغير ما أنزل الله يقولون هذا حكم الله حتى يكونوا مشاركين له في وضع حكمه **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**؟ إن كانوا كذلك فقد سبق أن هذا كفر لا شك فيه وإن لم يكونوا كذلك فلا يصح الاستدلال عليهم بالآية. فتأمل!

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي: (هذا يشمل الحكم الكوني القدرى والحكم الشرعي الديني فإنه الحاكم في خلقه



قضاءً وقدرًا وخلقاً وتدبيراً والحاكم فيهم بأمره ونهييه وثوابه  
وعقابه). اهـ (١)

فحكم الله الكوني واقع سواءً كان الله سبحانه مجباً له أو غير مجبٍ كالإرادة الكونية وهذا بلا شك لا أحد يشاركه فيه ومن اعتقد أن أحداً يشارك الله في هذا فقد وقع في الشرك الأكبر إذ إنه سوى غير الله بالله في أمرٍ خاصٍ بالله وهو شرك في الربوبية أما الحكم الشرعي، فإن أريد به التحليل والتحريم فهذا لاشك كفرٌ كما سبق، وإن أريد مخالفة أمر الله مع الاعتراف بالخطأ فهذا لاشك أنه ليس كفراً كما هو الحال في باقي الذنوب، وإلا كنا كالخوارج مكفرين بالذنوب فلأجل هذا - يا صاحبي - لا يصح لك الاستدلال بهذه الآية.

**قال المكفر:** الدليل السادس قوله تعالى ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾  
﴿أَمَرَ الْأَنْعَابُ وَالْآيَاتُ﴾ [يوسف: ٤٠] وجه الدلالة: أن هؤلاء الذين

(١) كتاب تيسير الكريم الرحمن.



وضعوا أحكاماً وضعية نازعوا الله في أمر خاص به سبحانه فيكون شركاً أكبر.

**قال المفسق:** القول في هذا الدليل هو القول نفسه في الدليل الذي قبله إذ الحكم هنا يشمل الكوني القدري والشرعي الديني قال ابن تيمية: (وقد يجمع الحكمين – أي الكوني والشرعي – مثل ما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠] ا. هـ<sup>(١)</sup>)

وقال الشاطبي: (ويمكن أن يكون من خفي هذا الباب مذهب الخوارج في زعمهم أن لا تحكيم استدلالاً بقوله تعالى ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾ فإنه مبني على أن اللفظ ورد بصيغة العموم فلا يلحقه تخصيصٌ فلذلك أعرضوا عن قوله تعالى ﴿فَابْعَثُوا حُكَمَاءَ مِنْ أَهْلِهِمْ وَحُكَمَاءَ مِنْ أَهْلِهِمْ﴾ [النساء: ٣٥] وقوله ﴿يَحْكُمُ بِهِمْ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] وإلا فلو علموا تحقيقاً قاعدة العرب في أن العموم يراد

(١) مجموع الفتاوى (٢/٤١٣).



به الخصوص لم يسرعوا إلى الإنكار ولقأوا في أنفسهم: لعل هذا العام مخصوصٌ فيتأولون). اهـ<sup>(١)</sup>

**قال المكفر:** الدليل السابع قوله تعالى ﴿ **اتَّخِذُوا**

**أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ** ﴾ [التوبة: ٣١].

وجه الدلالة: أن أهل الكتاب لما أطاعوا علماءهم وعبادهم وصفهم الله بأنهم اتخذوهم أرباباً من دون الله.

**قال المنسَّق:** أن طاعة هؤلاء لا تخرج عن حالتين:

**الأولى:** طاعتهم في معصية الله بدون تحليل ولا تحريم وهذا ليس كفراً قطعاً وإلا للزم منه تكفير أهل الذنوب والمعاصي لأنهم أطاعوا هواهم في معصية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

**الثانية:** طاعتهم في التحليل والتحريم وهذا لا شك أنه كفر مخرجٌ من الملة كما سبق ذكره في تحرير محل النزاع<sup>(٢)</sup>.

(١) الاعتصام (١/٣٠٣).

(٢) هذا ملخص ما قرره أبو العباس ابن تيمية (٧٠/٧) مجموع الفتاوى.



**قال المكفر:** الدليل الثامن قوله تعالى ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ

مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ [الشورى: ١٠]

وجه الدلالة: أن هؤلاء تحاكموا لغير الله سبحانه وتعالى  
فخالفوا ما أمر الله جل وعلا به.

**قال المفسق:** لست أختلف معك ولو بقيد أنملة أن

هؤلاء الحاكمين بغير ما أنزل الله آثمون وواقعون في ذنبٍ عظيمٍ  
وأثمهم من أسباب هزيمة أمتنا وضعفها لكن ليس لي أن أحكم  
عليهم بكفرٍ إلا بدليلٍ؛ لأن التكفير حقٌ لله سبحانه - كما هو  
متقررٌ - وغاية ما في هذا الدليل أنه يجب عليهم الرجوع إلى  
كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وليس فيه الحكم بكفرهم مطلقاً  
عند ترك ذلك.

**قال المكفر:** لا تظن - يا أخي - أن البحث انتهى فلا

زالت عندي أدلة من السنة والإجماع والعقل.



الدليل التاسع: سبب نزول قوله تعالى ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ** ﴾ [النساء: ٦٠] قال الشعبي: (كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة فقال اليهودي نتحاكم إلى محمد ﷺ لأنه عرف أنه لا يأخذ الرشوة وقال المنافق نتحاكم إلى اليهود لعلمه أنهم يأخذون الرشوة، فاتفقا أن يأتيا كاهناً في جهينة فيتحاكما إليه فنزلت الآية ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ** ﴾ (١).

**قال المنسق:** إن هذا الأثر لا يصح الاستدلال به لا من جهة الإسناد ولا المتن ولعلي أكتفي ببيان ضعف السند وهو واضح فإن الشعبي تابعي فيكون الأثر منقطعاً وهو من أنواع الضعيف.

**قال المكفر:** هناك سبب نزول آخر وهو أن رجلين اختصما فقال أحدهما: نترافع إلى النبي ﷺ وقال الآخر إلى كعب

(١) أخرجه الطبري (٩٧/٥).





بن الأشرف ثم ترافعا إلى عمر فذكر له أحدهما القصة فقال للذي لم يرض برسول الله ﷺ أكذلك قال نعم فضربه بالسيف فقتله).

**قال المفسق:** إن هذا الأثر لا يصح أيضاً بل هو أشد ضعفاً من الذي قبله إذ هو من طريق الكلبي عن أبي صالح باذام عن ابن عباس به<sup>(١)</sup> فقد جمع هذا السند بين كذاب ومتروك وانقطاع.

**قال المكفر:** هناك سبب نزول<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس قال كان أبو بردة الأسلمي كاهناً يقضي بين اليهود فيما يتنافرون إليه فتنافر إليه أناس من المسلمين فأنزل الله تعالى ﴿**الَّذِينَ يَرْتَمُونَ**﴾ الآية. قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح<sup>(٣)</sup>.

(١) كما علقه الواحدي في أسباب النزول ص ١٠٧ - ١٠٨ والبغوي في معالم التنزيل (٢٤٢/٢).

(٢) رواه الطبراني في الكبير (٥/١٢٤) والواحدي في أسباب النزول ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٣) مجمع الزوائد (٦/٧).



وقال الحافظ: (إسناده جيد)<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ مقبل الوادعي<sup>(٢)</sup>: (شيخ الطبراني ما وجدت ترجمته لكنه قد تابعه إبراهيم بن سعيد الجوهري عند الواحدي). أه وصحة سبب النزول هذا يزيد أثر الشعبي ورواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ضعفاً.

فبهذا يتبين صحة إسناده فما قولك فيه؟

**قال المنسق:** قد سلمت بصحة هذا الأثر لكن لم أسلم بدلالته على ما نحن فيه وذلك لما يلي:

أولاً: أن هؤلاء الذين أتوا أبا بردة منافقون كما يدل عليه سياق الآيات فمن ثم تكون الآية ذاكرة صفة من صفاتهم، وليس تحاكمهم هو السبب في كونهم يزعمون بل هم يزعمون الإيمان

(١) الإصابة (١٨/٧).

(٢) بعد أن أورده في الصحيح من أسباب النزول ص ٦٩.



من قبل التحاكم فعليه من شابه المنافقين في صفة لم يكن منافقاً إلا بإثبات أن هذه الصفة مكفرةً بنص خارجيٍّ آخر فأين هو؟

**ثانياً:** أن هؤلاء النفر يريدون التحاكم إلى غير ما أنزل الله وإرادتهم هذه ليست مطلقة بل إرادة تنافي الكفر بالطاغوت الذي يعد الكفر به ركناً من أركان الإيمان، ولا شك أن من لم ير وجوب الكفر بالطاغوت فهو كافر - كما سبق - .

**ثالثاً:** أن استدلالك بهذا الأثر يلزم منه لازم لا تقول به أنت وهو أن تكفر من لم يحكم بها أنزل الله ولو في مسألة واحدة.

**قال المكفر:** الدليل العاشر: ما رواه الخمسة وغيرهم عن البراء بن عازب ولفظه عند أبي داود والنسائي قال: (لقيت - وعند النسائي أصبت - عمي ومعه راية، فقلت له أين تريد؟ قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل نكح امرأة أبيه فأمرني أن أضرب عنقه وأخذ ماله).

وعند الترمذي وابن ماجه ورواية للنسائي أنه (خاله).



وأخرجه النسائي والطحاوي من حديث معاوية بن قرة  
عن أبيه وفيه: (وأصفي ماله).

ففي هذا الحديث ما يفيد صراحة بأن الرجل قتل كافراً  
لأنه أخذ ماله وهذا بمجرد عمل عمله، فكيف بمن يحكم بغير ما  
أنزل الله، ويضع له محاكم، ويلزم الناس بالرجوع إليها؟ أو بمن  
يضع الربا ويحميه؟ وهكذا...

**قال المنسق:** إن هذا الحديث من رواية معاوية بن قرة  
عن أبيه عن جده صحيح، صححه الإمام يحيى بن معين<sup>(١)</sup> -  
وكفى به من إمام - لكن ثبوت الحديث لا يكفي لثبوت الدعوى  
بل لابد من ثبوت الدلالة - أيضاً - والدعوى التي ادعتها - يا  
أخي - لا يدل عليها الحديث ألبته، وذلك أن الحديث في حق من  
استحل محرماً، فإن هذا الرجل المتزوج بامرأة أبيه قد استحل  
فرجها بعقد الزواج، وفرق بين الزنى بامرأة الأب وتزوجها، فإن

(١) زاد المعاد (١٥/٥) واحتج بالحديث الإمام أحمد كما نقله ابن القيم في روضة المحيين  
(٣٧٤/١) وصححه ابن القيم في الإعلام (٣٤٦/٢).



الزنى بها حرام وليس كفراً أما التزوج بها فهو كفر من جهة استحلال فرج محرم؛ لأن الزواج معناه جعل فرجها حلالاً وهذا بخلاف الزنى.

وفي مسائل الإمام أحمد قال ابنه صالح: قلت الذي تزوج امرأة أبيه أو أمته يستتاب؟ قال: (لا هذا على استحلال يقتل إذا عرس).<sup>(١)</sup>

وقال الإمام ابن تيمية: (وتحرم بنته من الزنا قال الإمام أحمد في رواية أبي طالب في الرجل يزني بامرأة فتلد منه ابنة فيتزوجها فاستعظم ذلك وقال يتزوج ابنته عليه القتل بمنزلة المرتد - ثم قال - وقال أبو العباس كلام أحمد يقتضي أنه أوجب حد المرتد لاستحلال ذلك، لا حد الزنى وذلك أنه استدل بحديث البراء وهذا يدل على أن استحلال هذا كفر عنده). اهـ.<sup>(٢)</sup>

وقال ابن تيمية: (وأيضاً حديث أبي بردة بن نيار لما بعثه النبي إلى من تزوج امرأة أبيه فامرأة أن يضرب عنقه ويخمس ماله

(١) مسائل صالح (٣/١٣١).

(٢) الاختيارات الفقهية ص ٣٦٠



فإن تخميس المال دل على أنه كان كافراً لا فاسقاً وكفره بأنه لم يحرم ما حرم الله ورسوله). (١) اهـ

قال أبو جعفر الطحاوي: (وهو أن ذلك المتزوج، فعل ما فعل ذلك، على الاستحلال، كما كانوا يفعلون في الجاهلية، فصار بذلك مرتداً، فأمر رسول الله أن يفعل به ما يفعل بالمرتد) (٢). اهـ

**قال المكفر:** الدليل الحادي عشر: هو إجماع العلماء على كفر من حكم بغير ما أنزل الله وجعله قانوناً.

وقد حكى الإجماع الحافظ ابن كثير فقال: (وفي ذلك كله مخالفة لشرائع الله المنزلة على عباده الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر، فكيف بمن تحاكم إلى الياسق وقدمها عليه؟ من فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين). اهـ (٣)

(١) مجموع الفتاوى (٩٢-٩١/٢٠)

(٢) شرح معاني الآثار (١٤٩/٣) وانظر الاختيارات الفقهية ص ٣٦٠.

(٣) كتاب البداية والنهاية (١٢٨/١٣).



**قال المنسق:** إن معرفتنا بحال التتر وواقع الياسق معين على فهم هذا الإجماع المحكي وذلك أنهم وقعوا في التبديل الذي هو التحليل والتحرير.

قال ابن تيمية: (إنهم يجعلون دين الإسلام كدين اليهود والنصارى وأن هذه كلها طرق إلى الله بمنزلة المذاهب الأربعة عند المسلمين ثم منهم من يرجح دين اليهود أو دين النصارى ومنهم من يرجح دين المسلمين). اهـ<sup>(١)</sup>

وقد بين ابن تيمية كيف أنهم يعظمون جنكز خان ويقرنونه بالرسول ﷺ - ثم قال - : (ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام باتفاق جميع المسلمين أن من سوغ (أي جوز تجويزاً شرعياً) بمعنى حلل ما حرم الله اعتقاداً) اتباع غير دين الإسلام فهو كافر وهو كافر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب) اهـ.

ومما يدل على أن الإجماع الذي حكاه ابن كثير راجعٌ إلى التحليل والتحرير ما قاله ابن كثير نفسه: (ينكر تعالى على من

(١) مجموع الفتاوى (٥٢٣/٢٨). وانظر ما يوضح حالهم لك أكثر (٥٢٠-٥٢٧).



خرج عن حكم الله المشتعل على كل خير، الناهي عن كل شر وعَدَلَ إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكيز خان الذي وضع لهم اليباسق وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها وفيه كثير من الأحكام أخذه من مجرد نظره وهواه فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يحكم سواه في قبيل ولا كثير). اهـ<sup>(١)</sup>

وقال أحمد بن علي الفزاري القلقشندي: (ثم الذي كان عليه جنكيز خان في التدين وجرى عليه أعقابه بعده الجري على منهاج ياسة التي قررها، وهي قوانين ضمنها من عقله وقررها من ذهنه، رتب فيها أحكاماً وحدد فيها حدوداً ربما وافق القليل منها

(١) التفسير (٣/١٣١).





الشريعة المحمدية وأكثره مخالف لذلك سماها الياسة الكبرى). اهـ<sup>(١)</sup>

فصرح القلقشندي أنهم يتدينون به أي يتعبدون به

فمن كلامه وكلام ابن كثير وشيخه أبي العباس ابن تيمية وغيرهما يتضح أن الإجماع المحكيّ فيمن وقع في التحليل والتحريم؛ أي تجويز حكم غير حكم الله، إذ جعلوا الياسق كدين الإسلام موصلاً إلى الله، ومسألتنا المطروحة فيمن حكم بغير ما أنزل الله مع الاعتراف بالعصيان لا مع القول بأنه جائز لا محذور فيه، أو بأنه طريق للرضوان.

**قال المكفر:** ما ذكرته وجيه ومقنع لكن جاء عن ابن تيمية ما يدل على أن التتار وقعوا في مجرد تحكيم غير كتاب الله فيجب على المسلمين أن يحكموا الله ورسوله في كل ما شجر

(١) الخطط (٤/ ٣١٠-٣١١)، وهذا القلقشندي من أعيان القرن الثامن. وتنبه -أيها القارئ - كيف أنه وصفه بأنه دين عندهم وما كان كذلك فهو خارج محل النزاع لأن مثل هذا كفر بالإجماع وهو التبديل.



بينهم ومن حكم بحكم البندق وشرع البندق أو غيره مما يخالف شرع الله ورسوله وحكم الله ورسوله وهو يعلم ذلك: (فهو من جنس التتار الذين يقدمون حكم (الياسق) على حكم الله ورسوله ومن تعمد ذلك فقد قدح في عدالته ودينه ووجب أن يمنع من النظر في الوقف)<sup>(١)</sup>. اهـ والله أعلم.

**قال المنسق:** إنك لو تأملت كلام شيخ الإسلام هذا

تبين بيقين أنه لا ممسك لك في كلام الإمام ابن تيمية، وذلك أن نهاية كلامه دال على أنه لم يكفره وهذا خلاف ما تقرره وتريد الوصول إليه، وذلك أنه قال: (ومن تعمد ذلك فقد قدح في عدالته ودينه ووجب أن يمنع من النظر في الوقف). اهـ

وهو ما يريد بيقين تشبيهه بالتتار من كل وجه وإلا لكفره كما كفر التتار، وإنما أراد المشابهة من وجه وهو أن جميعهم ترك حكم الله.

(١) مجموع الفتاوى - (٣٥ / ٤٠٨)



**قال المكفر:** قد تذكرت دليلاً من كتاب الله وهو قوله

تعالى ﴿ **أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ** ﴾

[المائدة: ٥٠].

**قال المنسق:** إضافة الشيء إلى الجاهلية أو وصفه به لا

يدل على الكفر فمن ثم لا يكون كفراً إلا بدليل خارجي دال على الكفر ويوضح ذلك قول رسول الله ﷺ لأبي ذر: (إنك امرؤ فيك جاهلية) متفق عليه وقال في حديث أبي مالك الأشعري عند مسلم (أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونها...)<sup>(١)</sup>

قال أبو عبيد القاسم بن سلام (ألا تسمع قوله ﴿ **أَفْحَكُمُ**

**الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ** ﴾ تأويله عند أهل التفسير أن من حكم بغير ما أنزل الله وهو على ملة الإسلام كان بذلك الحكم كأهل الجاهلية، وإنما هو أن أهل الجاهلية كذلك كانوا يحكمون). اهـ<sup>(٢)</sup>

(١) صحيح مسلم (١٥٥٠).

(٢) الإتيان ص ٤٥.



**قال المكفر:** سلّمت لك بما ذكرت ولكن بحكم العقل هذا الرجل الذي ينحّي الشرع ويحكم بأحكام الإفرنج ألا يكون كافراً لكونه وقع في كفر الإعراض وفعله هذا يدل على استحلاله؟ وإلا لماذا يترك أحكام رب الأرباب؟

**قال المنسّق:** إنك تريد تكفير هذا المسلم لكونك تصف فعله بأنه كفر إعراض.

وأرجو قبل وصفك فعله بأنه كفر إعراض أن تكون مستحضراً لضابط كفر الإعراض الذي هو الإعراض بالكلية عن أصل الدين أو عدم المبالاة بالرسول ﷺ والدين فلا يجبه ولا يبغضه ولا يصدقه ولا يكذبه، وهذا هو ضابط كفر الإعراض في الآيات.

قال ابن القيم: (وأما كفر الإعراض فأن يعرض بسمعه وقلبه عن الرسول، لا يصدقه ولا يكذبه، ولا يواليه ولا يعاديه، ولا يصغي إلى ما جاء به ألبتة كما قال أحد بني عبد يا ليل للنبي



ﷺ: ( والله أقول لك كلمة. إن كنت صادقاً، فأنت أجل في عيني من أن أرد عليك. وإن كنت كاذباً فأنت أحقر من أن أكلمك). اهـ (١)

وقال: (كفر إعراض محض لا ينظر فيما جاء به الرسول، ولا يحبه ولا يبغضه، ولا يواليه ولا يعاديه، بل هو معرض عن متابعتة ومعاداته). اهـ (٢)

وقال ابن تيمية: (ومن أعرض فليس يعتقد لا صدقه ولا كذبه كافر وليس بمكذب). اهـ (٣)

وعلى هذا من ترك الحكم بما أنزل الله لم يقع في كفر الإعراض؛ لأنه لم يترك جنس العمل.

أما إلزامك لمن ترك الحكم بما أنزل الله بأنه مستحلٌ لذلك فهذا إلزامٌ غير صحيح، وإن كان محتملاً ولا يدفع الدين اليقيني بالكفر المحتمل؛ لأن من دخل الدين بيقين لم يخرج إلا

(١) مدارج السالكين (١/٣٦٦).

(٢) مفتاح دار السعادة (١/٣٣١).

(٣) التسعينية (٢/٦٧٤).



بيقين مثله فأين هو؟ ثم هذا يفتح باباً في تكفير أهل المعاصي. فكل من يستعظم معصية يحكم على صاحبها بأنه كافر لأنه مستحل لهذه المعصية إذ فعل هذه المعصية عظيم لا تكون عنده إلا من مستحل لها.

**قال المكفر:** ألا ترى أن صحابة رسول الله ﷺ كفروا العرب الذين امتنعوا عن الزكاة بعد وفاة رسول الله ﷺ وجعلوهم مرتدين وذلك لكونهم جماعة امتنعوا عن شريعة من شرائع الدين ومثل هذا يقال في الجماعة التاركين للحكم بشريعة الله سبحانه.

**قال المنسق:** قد اختلف العلماء في حكم هؤلاء هل هم كفار أم غير كفار على قولين هما روايتان عن أحمد رَحِمَهُ اللهُ، وإن كنت أوافقك أنهم كفار، وهذا ترجيح ابن تيمية ولكن ليس كفرهم لأجل كونهم جماعة إذ القتال جماعة وقع من الخوارج ولم يكفروا باتفاق الصحابة، ووقع من خيار الأمة في الفتن ولم



يكفروا والله يقول ﴿ **وَلَا تَأْتُوا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَتَتْلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا** ﴾ [الحجرات: ٩] فأثبت الإيـمان مع وجود القتال جماعة.

وليس الكفر أيضاً من أجل الترك المجرد لأن رسول الله ﷺ لم يكفر أباً جميل الذي لم يدفعها بخلاً، وإنما الكفر لأجل عدم التزام هذا الحكم الذي سببه عدم الإقرار بوجوبه، إذ من الممتنع أن يقر أحد بوجوب حكم ثم يتركه ويصر. على تركه حتى تحت التهديد بالقتل فمثل هذا لا يكون إلا من غير مقر بوجوبها - كما سيأتي من كلام ابن تيمية - فهذا يكون القتل دليلاً على عدم إقراره بهذا الحكم لا أنه السبب في تكفيره فتأمل.

وتنبه أن هذا مطرد في كل حكم شرعي.

قال الإمام ابن تيمية: (والصحابه لم يقولوا هل أنت مقر بوجوبها أو جاحد لها، وهذا لم يعهد عنه الخلفاء والصحابه، بل قال الصديق لعمر رضي الله عنه: (والله لو منعوني عقلاً أو عناقاً كانوا يؤودنها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه) فجعل المبيح للقتال مجرد المنع لا جحد الوجوب. وقد روي أن طوائف منهم كانوا



يقرون بالوجوب لكن بخلوا بها ، ومع هذا فسيرة الخلفاء فيهم جميعهم سيرة واحدة وهي مقاتلتهم وسبي ذراريهم وغنيمة أموالهم ، والشاهدة على قتالهم بالنار وسموهم جميعهم أهل الردة . وكان من أعظم فضائل الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عندهم أن ثبته الله على قتالهم ولم يتوقف كما يتوقف غيره فناظرهم حتى رجعوا إلى قوله . وأما قتال المقرين بنبوّة مسيئة ، فهؤلاء لم يقع بينهم نزاع في قتالهم — ثم قال — وكفر هؤلاء وإدخالهم في أهل الردة قد ثبت باتفاق الصحابة المستند إلى نصوص الكتاب والسنة). اهـ<sup>(١)</sup>

وقال: (ولا يتصور في العادة أن رجلاً يكون مؤمناً بقلبه ، مقراً بأن الله أوجب عليه الصلاة ، ملتزماً لشريعة النبي ﷺ وما جاء به ، يأمره ولي الأمر بالصلاة فيمتنع ، حتى يقتل ، ويكون مع ذلك مؤمناً في الباطن قط لا يكون إلا كافراً ، ولو قال أنا مقر بوجوبها غير أنني لا أفعلها كان هذا القول مع هذه الحال كذباً منه). اهـ<sup>(٢)</sup>

(١) النقل بواسطة الإمام محمد بن عبد الوهاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في كتابه مفيد المستفيد في كفر تارك

التوحيد ص ١٧ .

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٦١٥).





وقال رَحِمَهُ اللهُ: (فإن كان مقرراً بالصلاة في الباطن، معتقداً لوجوبها يمتنع أن يصر على تركها حتى يقتل ولا يصلي، هذا لا يعرف من بني آدم وعاداتهم ولهذا لم يقع هذا قط في الإسلام، ولا يعرف أن أحداً يعتقد وجوبها ويقال له: إن لم تصل وإلا قتلناك وهو يصر على تركها مع إقراره بالوجوب، فهذا لم يقع قط في الإسلام. ومتى امتنع الرجل من الصلاة حتى يقتل: إن لم يكن في الباطن مقرراً بوجوبها، ولا ملتزماً بفعلها، فهذا كافر باتفاق المسلمين) ١. هـ.

فإذا تبين أن تهديد المصر- على ترك الطاعة بالقتل وإصراره بعد ذلك على عدم فعل الطاعة دليل على عدم إقراره فيقال:

لو أن أحداً قوتل على فعل طاعة ولم يفعلها لا لأجل ذات الطاعة، وإنما من أجل خوفه ممن هو أقوى منه فهذا لا يكفر؛ لأن القتال هنا ليس دليلاً على عدم إقراره بوجوبها، إذ هو مقر لكنه خائف من غيره الذي هو أقوى منه، وهذا مغاير لمن ترك لذات الطاعة نفسها وليس هناك سبب آخر إذ هذا الصنف

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/٤٨). وانظر كتاب الصلاة لابن القيم ص ٦٣.



كافر لأنه دليل على عدم إقراره بوجوبها. ومثل هذا يقال فيمن ترك الحكم بما أنزل الله وقوتل على ذلك فهم صنفان:

**الأول:** تارك لذات الحكم وهو مصر- على الترك مع مقاتلته على الحكم بما أنزل الله فهذا كافر- ولا كرامة - لأنه دليل على عدم إقراره بوجوبها.

**الثاني:** تارك الحكم بما أنزل الله خوفاً من غيره إذ هو وإن كان حاكماً إلا أنه محكوم من جهة من هو أقوى منه فمثل هذا لا يدل قتاله على أنه غير مقر بالوجوب. والله أعلم

**قال المكفر:** لكن - يا أخي - قد سمعت غير واحد، بل وقرأت لبعضهم كسفر الحوالي في كتابه ظاهرة الإرجاء<sup>(١)</sup>، يقول

(١) (٢/ ٦٩٥-٦٩٦). ونص كلامه: جاء المرجئة المعاصرون فقالوا: إن من كان لا يحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ولا يقيم من شريعة الله إلا جزءاً قد يقل أو يكثر، لا يقيمه لأنه من أمر الله وامتثالاً له وإيماناً بدينه - ثم قال - وما لم نطلع على ذلك فكل أعماله هي على سبيل المعصية - ثم قال - كل ذلك معاص لا تخرجه من الإسلام ما لم نطلع على ما في قلبه فنعلم أنه يفضل شرعاً وحكماً غير شرع الله وحكمه على شرع الله وحكمه، أو يصرح بلسانه أنه يقصد الكفر ويعتقده، وأنه مستحل للحكم بغير ما أنزل الله !! فمرجئة عصرنا أكثر غلواً من جهة



أنهم لم يحكموا له بشيء من أحكام الكفر لا ظاهراً ولا باطناً... ا.هـ فلاحظ جعلهم أشد غلواً من المرجئة الأوائل فابن باز والألباني - رحمهما الله - أشد غلواً من المرجئة الأوائل، وإن في هذا الكتاب عدة شنائع عقديّة أذكر بعضها تنبيهاً على غيرها:

أ/ أجمع أهل السنة السلفيون على أن الإيمان يزول بزوال عمل القلب ولو بقي تصديق القلب، ولم يخالف في ذلك إلا جهم بن صفوان، ومن شد من أهل البدع، قال ابن تيمية (٧/٥٥٠): فليس مجرد التصديق بالباطن هو الإيمان عند عامة المسلمين إلا من شد من أتباع جهم والصالحى، وفي قولهم من السفسة العقلية والمخالفة في الأحكام الدينية أعظم مما في قول ابن كرام إلا من شد من أتباع ابن كرام، وكذلك تصديق القلب الذي ليس معه حب لله ولا تعظيم، بل فيه بغض وعداوة لله ورسله ليس إيماناً باتفاق المسلمين ا.هـ قال ابن القيم في كتاب الصلاة ص ٥٤: فأهل السنة مجمعون على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق، مع انتفاء عمل القلب ومحبه وانقياده ا.هـ، ومع كون هذا مجمعاً عليه عند أهل السنة السلفيين إلا أن سقراً الحوالمى خالف فيه وقال (٢/٥٢٧): فمن ارتكب هذه الفاحشة بجوارحه فإن عمل قلبه مفقود بلا شك، خاصة حين الفعل؛ لأن الإرادة الجازمة على الترك يستحيل معها وقوع الفعل، فمن هنا نفى الشارع عنه الإيمان تلك اللحظة " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن"، لكن وجود قول القلب عنده منع من الحكم بخروجه من الإيمان كله ا.هـ فيرى أن الزاني ليس عنده شيء من أعمال القلوب، ومع ذلك لا يزال مسلماً، فهو بهذا يوافق الجهم بن صفوان والصالحى ونحوهما من غلاة المرجئة. فسبحان الله المنتقم لأوليائه كابن باز والألباني، فأظهر الإرجاء الغالى فيمن رماهم زوراً بالإرجاء!!

ب/ جعل الإصرار على عدم الفعل (أي على الترك) جحوداً للالتزام (٢/٦٣٢): ولما احتيج للاستدلال على كفرهم إلى قياس ولا غيره، إنما جحدوا الالتزام بها، أي أصرروا على ألا يدفعوها، مع الإقرار بأنها من الدين ا.هـ وهذه لوثة خارجية لأنه كفر بكبيرة الإصرار على عدم الفعل، وجعله جحوداً وردة، وتقدم رد هذا وبيان معنى الالتزام فليراجع. وإن بهذا الكتاب



بأن من قال بأن الحكم بغير ما أنزل الله كفره أصغر لا أكبر إلا إذا استحل فهو مرجئ.

**قال المنسق:** إن التنازع بالألقاب ووصف الآخرين بأوصاف أهل البدع سهل يستطيعه كل أحد وإنما الأمر العسر. وهو الذي عليه المعول لإبانة البرهان على هذه الدعاوى إذ كيف يقال ذلك وقد فسر الآية بالكفر الأصغر ابن عباس وأصحابه والأئمة كأحمد وغيره؟

ثم مما يزيدك يقيناً على وهاء هذا الوصف الخطأ أن أكبر أئمة أهل السنة في هذا العصر كالشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد بن عثيمين، والشيخ الألباني، على هذا القول<sup>(١)</sup>.

---

عدة أخطاء وشنايع بين جملة منها الإمام الألباني كما في كتاب " الدرر المتلألئة بتقص الإمام العلامة محمد بن ناصر الدين الألباني فرية موافقة المرجئة ".  
(١) تقدم نقل أقوالهم.



**قال المكفر:** - سابقاً والمفسق حاضراً - جزاك الله خيراً  
 فقد اتضح لي الحق وأنا راجع عن قولي السابق، فقد قال الله تعالى  
 ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ  
 مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وبعد هذه المناظرة التي أردت منها بيان حكم المسألة  
 بالدليل الصحيح ثبوتاً ودلالة أسأل الله أن يقر أعيننا برجوع  
 حكام المسلمين إلى الشرع المطهر المحكم فإن به عزهم دنيا  
 وأخرى قال تعالى ﴿وَأَلُوْا اسْتَقْنَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾  
 [الجن: ١٦].





## الشبهة الثانية

### التكفير بالتحاكم إلى هيئة الأمم

الرد على هذه الشبهة من أوجه :

**الوجه الأول:** تصور حال هيئة الأمم المتحدة، فإن الحكم على الشيء فرع عن تصوره: فهي هيئة ذات أنظمة وقرارات وعهود ومواثيق انضمت إليها أكثر دول العالم، ومنها الدولة السعودية - حرسها الله ورعاها، وقد نشأت إبان الحرب العالمية الثانية، والهدف الرئيس من إنشائها تقريب وجهات النظر بين الأمم، وتضييق الثغرات التي قد تنشأ بين الدول، والتي من شأنها إن استمرت أن تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين إلى جانب تحقيق السلام، ومنع اللجوء إلى استخدام القوة كحل للمشكلات العالمية.

وقد جاء نص مقاصد هيئة الأمم المتحدة في الميثاق، وذلك على النحو الآتي:



**أولاً: حفظ السلم والأمن الدولي:** ورد هذا الهدف في أجزاء متفرقة من الميثاق. فقد بدأت الفقرة الأولى من الديباجة (نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا: أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف) وذكرت الديباجة (وأن نضم قوانا كي نحافظ على السلم والأمن الدوليين)

وفي الميثاق نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى على هذا الهدف، إذ نصت على الآتي (حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم والعمل على إزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتنذر بالوسائل



السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم وتسويتها) ا.هـ<sup>(١)</sup>

وقد نص الملك فيصل رَحْمَةُ اللَّهِ فِي كَلِمَتِهِ الَّتِي أَلْقَاهَا فِي هَيْئَةِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ عَلَى هَذَا الْمَدْفِ فَكَانَ مِمَّا قَالَ: الْيَوْمَ يَتَجَهَّؤُنَا التَّارِيخِيُّ هَذَا الَّذِي اشْتَرَكْتَ فِيهِ دَوْلٌ عَدِيدَةٌ نَحْوُ تَأْسِيسِ وَدَعْمِ السَّلَامِ الْعَالَمِيِّ. لَقَدْ شَهِدَ هَذَا الْيَوْمَ إِكْمَالَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُسَمَّى بِمِيثَاقِ الْعَدْلِ وَالسَّلَامِ بَعْدَ عَمَلِ شَاقٍ وَمُنَاقَشَاتٍ طَوِيلَةٍ وَمُدَاوَلَاتٍ. الْمَدْفُ هُوَ خَلَقَ مِنْظَمَةَ ذَاتِ فَعَالِيَةِ قَصْوَى لِلْمَحَافِظَةِ عَلَى السَّلَامِ وَالْعَدْلِ فِي عَالَمِ الْمُسْتَقْبَلِ. هَذَا الْمِيثَاقُ لَا يُمَثِّلُ الْكَمَالَ الَّذِي تَتَوَقَّعُ إِلَيْهِ الدُّوَلُ الصَّغْرَى، لَكِنَّهُ بَلَا شَكٍّ أَفْضَلُ مَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَّفَقَ عَلَيْهِ خَمْسُونَ دَوْلَةً ا.هـ<sup>(٢)</sup>

(١) كتاب هيئة الأمم المتحدة منذ النشأة حتى اليوم ص ٤٣-٤٤، تأليف طلال محمد نور عطار.

(٢) مجلة الفيصل العدد (١٠٦) ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ السنة التاسعة وكان مما قال: إن الحكومة العربية السعودية تنضم إلى الأمم المتحدة في تصريحها القائل بأن مبادئ السلم والعدالة والحق يجب أن تسود أنحاء العالم، وأن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على هذه المبادئ وإن من دواعي اغتباطي العظيم، أن أقول: إن هذه المبادئ تطابق تعاليم الدين الإسلامي الذي يعتنقه





وقد نص على هذا - أيضاً - صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز - رحمه الله - في كلمة ألقاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة مرور أربعين عاماً على تأسيس الأمم المتحدة فقال: (إن المملكة العربية السعودية وهي تدين بالدين الإسلامي تضطلع بدور دولي متميز لأن سياستها الخارجية تسير على أساس أن المبادئ الأساسية التي ارتكزت عليها هذه المنظمة والأهداف النبيلة التي من أجلها وضع ميثاقها فيها تأكيد لما تقرره الشريعة الإسلامية من تنظيم للعلاقات بين

---

٤٠٠ مليون مسلم في العالم، وهي التعاليم التي اتخذت الحكومة السعودية منها دستوراً تسير على هديه ا.هـ (كتاب المملكة العربية السعودية والسعودية والمنظمات الدولية ص ٤٢-٤٣) وقال الملك فهد - وفقه الله لهده -: ونحن - أيها الأخوة المواطنين - نعمل في المحيط الدولي الشامل داخل دائرة هيئة الأمم المتحدة وفروعها ومنظماتها نلتزم بميثاقها وندعم جهودها ونحارب أي تصرف شاذ يسعى لإضعافها وتقليص قوة القانون الدولي لتحل محله قوة السلاح ولغة الإرهاب ا.هـ وأضاف خدام الحرمين الشريفين: ولقد كانت تصرفاتنا وستبقى تعكس إحساسنا بالانتماء إلى المجموعة الدولية كأسرة واحدة مهما اختلفت مصالحها، وتصور إيماننا بمبادئ السلام المبني على الحق والعدل، ونعتقد أن الأمن الدولي، والاستقرار السياسي مرتبطان بالعدالة الاقتصادية ومنبعثان منها ا.هـ المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية ص ٤٨.



الدول. - ثم قال - إذا كان الهدف الرئيسي للأمم المتحدة والذي قامت فلسفة الميثاق على أساس تحقيقه هو إقرار السلام والأمن الدوليين) ا.هـ<sup>(١)</sup>.

وبما أن الغلبة في هذه الهيئة للكفار فإن بها أنظمة لا توافق الشرع؛ فلذا عارضت السعودية بعض الأنظمة، ولم توافق على كل ما فيها - كما تقدمت الإشارة إلى هذا بإقرار من المقدسي نفسه.

وإليك جملة من العهود والمواثيق التي لم تقبلها الدولة السعودية - حرسها الله - :

١ - لم توافق المملكة العربية السعودية على الاتفاقية التي تنص على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. قال طلال محمد نور عطا: تحفظت المملكة العربية السعودية على هذه

---

(١) المرجع السابق.



الاتفاقية، ولا تلزم نفسها بما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ا.هـ<sup>(١)</sup>

وهذا ما لم يبينه المقدسي العنيد وكتمه عناداً أو جهلاً، وجعل هذا الميثاق من أسباب تكفير دولة التوحيد كما في كتابه الكواشف.

٢- لم توافق المملكة العربية السعودية على المادة السادسة عشرة في حقوق الإنسان القائلة (للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج الحق بالتزوج بدون قيد بسبب الدين) فقالت دولة التوحيد في مذكرة أرسلتها إلى الأمم المتحدة: إن زواج المسلم من امرأة وثنية وغير مؤمنة بوجود الله أمر حرمه الإسلام، وأيضاً زواج المسلم من كتابية يهودية أم مسيحية أباحه الإسلام، أما زواج غير المسلم بمسلمة فغير مباح.<sup>(٢)</sup>

(١) حاشية كتابه المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية ص ١٨١.

(٢) مذكرة الحكومة السعودية إلى منظمة الأمم المتحدة حول تطبيق حقوق الإنسان في المملكة عملاً بالشريعة الإسلامية. نشر في العدد الأول من المجلة العربية ص ١٨٢، وانظر كتاب موقف المملكة العربية السعودية من القضايا العالمية في هيئة الأمم المتحدة ص ٩٨.



٣- لم توافق دولة التوحيد على المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي أعطت كل شخص حرية تغيير دينه.<sup>(١)</sup>

٤- أن المملكة العربية السعودية لم تنضم إلى المعاهدتين الدوليتين: الأولى الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والثانية المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية، بسبب احتواء كل من هاتين المعاهدتين على مواد لا تسير تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة.<sup>(٢)</sup>

فإذا كانت هذه حال الدولة السعودية مع هيئة الأمم المتحدة، من أنها لا تقبل الأنظمة التي تخالف الشريعة الإسلامية باعتراف قادات هذه الدولة - وفقهم الله لما فيه هداه -، وبتطبيقهم لها عملياً، وذلك بأن يتحفظوا على الأنظمة والقرارات المخالفة للشريعة الإسلامية.

(١) المرجع السابق.

(٢) موقف المملكة العربية السعودية من القضايا العالمية في هيئة الأمم المتحدة ص ٩٨.



إذا كان هكذا حال الدولة مع هيئة الأمم المتحدة فلماذا -  
يا منصفون - يشنع عليها ويكفرها؟!!

أليس من حقها أن تشكر بدل أن تكفر، من أجل  
امتناعها عن القرارات المخالفة للشريعة؟

أليس من حقها أن تؤازر وتساند على اعتزازها وحدها  
من بين جميع الدول الإسلامية بشريعة الإسلام وتحفظها على كل  
ما يخالفه؟ لكن وأسفاه كيف استطاع المقدسي العنيد وأمثاله أن  
يحبوا هذه المحامد ويقبلوا المحاسن مساوئ.

### الوجه الثاني من الرد على هذه الشبهة:

أن المصلحة تقتضي انضمام الدولة السعودية لهذه الهيئة  
حماية لنفسها من أعدائها الكفار.

بل وبعض الدول الإسلامية المخالفة للمعتقد السلفي،  
فإنهم يتربصون بدولة التوحيد الدوائر لدوافع متعددة معلومة،  
ومن أوضح البراهين حرب الخليج الأولى، فدولة تهجم وأخرى  
عن أنيابها تكشر.



ومن المتقرر شرعاً أن للضعف أحكاماً مغايرة لحالة القوة، وبنود صلح الحديبية خير شاهد ودليل على هذا.

وقد ذكر الشيخ المؤرخ إبراهيم بن عبيد آل عبدالمحسن في كتابه التاريخي (تذكرة أولي النهى والعرفان بأيام الله الواحد الديان) كتب معاهدات مع بريطانيا ظاهرها الرضا بالضميم فقال:

(سادساً: يتعهد ابن سعود كما تعهد أبأؤه من قبل أن يتحاشى الاعتداء على أقطار الكويت والبحرين ومشايخ قطر وسواحل عمان التي هي تحت حماية الحكومة البريطانية، ولها صلات عهدية مع الحكومة المذكورة، وأن لا يتدخل في شؤونها وتخوم الأقطار الخاصة بهؤلاء ستعين فيما بعد. وجرى توقيعها في (١٨ صفر من هذه السنة الموافق ٢٦ ديسمبر ١٩١٥)، ولا ريب أن هذه الاتفاقية جائزة...).

وقد انتقدها الكتاب فقال عنها الضليع فؤاد حمزة لما أشرف عليها أنها معاهدة جائزة.



وقال عنها الماهر الذكي حافظ وهبة المشهور بحرية الفكر ورجاحة العقل واستقلال الرأي ما نصه:

(تجلى قصر نظر مستشاري ابن سعود بما يجري في العالم والاستفادة من الفرص ولكن يقال عنها أن الظروف والأحوال ذلك الوقت دعت إلى توقيفها. ولما خلى ابن سعود وصحبه الذين فيهم الشرف والدين والقوة غير أنهم لا يعرفون لغة السياسة وأساليب الاستعمار ولا يصدقون بالظفر لغير الصارم البتار واستشارهم كعادته أجابوه بأننا في حال ضعف وخصمنا قوي جبار، فنراها تنفعنا بإذن الله في الحال ولا تضرنا إذا كنا في حالة منعة وقوة، ويمكن تعديلها فيما بعد، فالعبرة بالقوة في كل وقت وحال، فقم وتوكل على الله ووقعها، كما أنه أدرك بأنه لا يبيع ولا يتخلى ولا يرهن من نيته حسن الجوار، وتسهيل طرق الحجاج. فما أحسن نتائج هذه الآراء والأفكار، ولنا أسوة في صلح الحديبية، أضف إلى ذلك أنها لغت بعد سبع سنوات وعدلت فيما بعد ذلك لما فتح الله له الحجاز واعترفت له بريطانيا بالاستقلال التام يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد). اهـ<sup>(١)</sup>

(١) (١٩٨/٢).



### الوجه الثالث من الرد على هذه الشبهة:

أنه لو قدر جدلاً أن الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة من الحكم بغير ما أنزل الله لما كفرت الدولة السعودية بفعلها؛ لأنه تقدم بيان أن الحكم بغير ما أنزل الله على شناعته وكونه سبباً للضعف وتسلط الأعداء، إلا أنه لا يخرج من الملة، وبهذا كان يفتي شيخنا عبدالعزيز بن باز والشيخ الألباني - رحمهما الله - كما تقدم.

فعلى هذا لا يصح لهذا المقدسي العنيد أن يكفر بالحكم بغير ما أنزل الله بلاد التوحيد؛ لأنه ليس موجوداً ولو كان موجوداً فالتكفير به من المتنازع فيه، والمسائل المتنازع فيها لا يكفر بها عيناً كما تقدم تقريره من كلام أهل العلم.

**تنبيه:** لو كان الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة من الحكم بغير ما أنزل الله لرأيت علماءنا كالشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ سعد العتيق، والشيخ عبدالعزيز ابن باز، والشيخ محمد





العثميين رَحِمَهُمُ اللهُ أنكروه وبينوا حرمة بل نص على جوازه بعضهم فقد سئل الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين:

بعض الناس يقول إن الانضمام إلى الأمم المتحدة تحاكم أيضاً إلى غير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فهل هذا صحيح؟

فأجاب: (هذا ليس بصحيح، فكل يحكم في بلده بما يقتضيه النظام عنده، فأهل الإسلام يحتكمون إلى الكتاب والسنة، وغيرهم إلى قوانينهم، ولا تجبر الأمم المتحدة أحداً أن يحكم بغير ما يحكم به في بلاده، وليس الانضمام إليها إلا من باب المعاهدات التي تقع بين المسلمين والكفار) ١هـ.

ولما ردوا ما بين حين وآخر أن الدولة السعودية - حرسها الله - تحكم بما أنزل الله، وزكوها بهذا - كما سيأتي النقل عن بعضهم - .



(١) مجلة الدعوة - العدد ١٦٠٨ - ١٠ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ - ١١ سبتمبر ١٩٩٧ م.



## الشبهة الثالثة

إن هؤلاء الحكام قد كفروا لإعانتهم  
الكفار على المسلمين في عدة وقائع

والجواب على هذه الشبهة من أوجه :

أولاً: أن التكفير ليس أمراً هيئياً، ولا تقبل فيه الإشاعات التي لا زمام لها ولا خطام لاسيما وولاية الأمر خاصة في هذا البلد ينفون عن أنفسهم إعانة الكفار على المسلمين، بل وصرحت بذلك بعض الصحف الغربية الكافرة، والحق ما شهدت به الأعداء.

ثانياً: أنه لو قدر حصوله فلا يتعجل في التكفير به ؛ لأن للإكراه مساعاً لا سيما والغلبة للدول الكافرة، فالإكراه يكون مانعاً من التكفير كما قال تعالى ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِأَلْيَمَنِ﴾ [النحل: ١٠٦].



فإن قلت: إن الإكراه لا يقبل بالإجماع في إزهاق أنفس  
الآخرين لاستبقاء نفسه؟

فيقال: هذا صحيح، لكن غاية ما في هذا الإجماع إثبات  
أن الإكراه لإبقاء النفس مقابل إزهاق أنفس الآخرين غير معتبر،  
وأن صاحبه آثم، لكن ليس معنى هذا أنه لا يكون عذراً في منع  
الحاق الكفر به، ففرق بين التأييم والتكفير، فالإكراه - في هذا -  
ليس مانعاً من التأييم لكنه مانع من التكفير.

**ثالثاً:** إن التكفير بمطلق الإعانة لا يسلم به لأنها مسألة  
نزاعية - كما سيأتي بيانه -.

**رابعاً:** إن أصح أقوال أهل العلم - فيما يظهر - أن  
التكفير بالإعانة ليس كفرّاً لذات الإعانة، وإليك تأصيل المسألة  
وبحثها:

إن التعامل مع الكفار ليس كفرّاً مطلقاً بل على درجات  
ثلاث:



**الدرجة الأولى:** معاملة كفرية وهي توليهم: قال تعالى

﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] قال ابن حزم: (صح أن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ إنما هو على ظاهره بأنه كافر من جملة الكفار، وهذا حق لا يختلف فيه اثنان من المسلمين). اهـ<sup>(١)</sup>

وضابط الولاء الكفري (التولي): حجة الكفار لأجل دينهم أو نصرتهم لأجله والرضا به، فإن وجدت نصره بدون هذا الدافع وإنما لحظ دنيوي فهو محرم وليس كفراً.

والدليل على هذا الضابط ما رواه الستة إلا ابن ماجه من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه في قصة حاطب بن أبي بلتعة إذ أرسل الرسالة إلى قريش يخبرهم بقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يا حاطب ما هذا؟

قال: لا تعجل عليّ إني كنت امرأً ملصقاً في قريش ولم أكن من أنفسهم وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات

(١) المحل (١١/١٣٨)



يحمون أهليهم بمكة فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم أن  
اتخذ فيهم يداً يحمون بها قرابتي وما فعلت ذلك كفراً ولا ارتداداً  
عن دينٍ ولا رضاً بالكفر بعد الإسلام.

فقال رسول الله ﷺ: إنه صدقكم<sup>(١)</sup>.

فكلام حاطب مع إقرار رسول الله ﷺ صريح في أن  
مجرد فعل حاطب ليس كفراً لذا قال لم أفعله كفراً ولا ردةً عن  
الدين ولو كان مجرد فعل حاطب كفراً لما احتاج إلى قوله لم أفعله  
كفراً لأن مجرد الفعل كفرٌ كما أنه لا يصح لمستهزئ بالله أن يقول  
لم أقله كفراً لأن مجرد الاستهزاء كفرٌ.

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن:

(فدخل حاطب في المخاطبة باسم الإيمان ووصفه به،

وتناوله النهي بعمومه وله خصوص السبب الدال على إرادته مع أن  
في الآية الكريمة ما يشعر أن فعل حاطب نوع موالاته وأنه أبلغ إليهم  
بالمودة، فإن فاعل ذلك قد ضل سواء السبيل لكن قوله ( صدقكم

(١) صحيح البخاري (٢٧٨٥).



خلوا سبيله ) ظاهر في أنه لا يكفر بذلك إذا كان مؤمناً بالله ورسوله غير شك ولا مرتاب، وإنما فعل ذلك لغرض دنيوي ولو كفر لما قيل (خلوا سبيله).

لا يقال قوله ﷺ لعمر (وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم) هو المانع من تكفيره؛ لأننا نقول لو كفر لما بقي من حسناته ما يمنعه من لحاق الكفر وأحكامه، فإن الكفر يهدم ما قبله لقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥] وقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨] والكفر محبط للحسنات والإيمان بالإجماع فلا يظن هذا.

وأما قوله ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّكُمْ فَيَنْتَهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] وقوله ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢] وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوعًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَافِرَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ مَوْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]، فقد فسرتة السنة وقيدته وخصته بالموالاة المطلقة العامة، وأصل الموالاة هو الحبُّ والنصرة والصداقة



ودون ذلك مراتب متعددة ولكل ذنب حظه وقسطه من الوعيد والذم، وهذا عند السلف الراسخين في العلم من الصحابة والتابعين معروفاً في هذا الباب وغيره). اهـ<sup>(١)</sup>

ثم في كلام حاطب بن أبي بلتعة إبانة للضابط الكفري إذ قال (ولا رضاً بالكفر بعد الإسلام).

فإن قيل: حكى بعض العلماء الإجماع على أن مطلق الإعانة كفر.

فيقال: هذا الإجماع المحكي ما بين حالتين:

الأولى: أن يكون خارج محل النزاع مثل قول ابن حزم -

في المحلى - : (صح أن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنَّهُمْ﴾

[المائدة: ٥١] إنما هو على ظاهره بأنه كافر من جملة الكفار، وهذا

حق لا يختلف فيه اثنان من المسلمين). اهـ

(١) الرسائل والمسائل النجدية (٣/٩-١٠). وانظر الدرر السنية (١/٤٧٤).



وذلك أننا لا نختلف في كفر المتولي لكن ما التولي؟ ومن المتولي؟ هذا محل البحث وفيه التنازع، وكلام ابن حزم لا يفيد شيئاً في بيان معنى التولي، وإنما أفاد كفر فاعله، وهذا واضح لا إشكال فيه ولا نزاع، ثم على افتراض أن ابن حزم حكى إجماعاً فإنه يقال فيه ما يقال في الحالة الثانية الآتية.

**الثانية:** أن الذين حكوا إجماعاً جعلوا المظاهرة الكفرية كل إعانة للكفار حتى القولية، وهذا الإجماع مخروم بيقين ولا يعول عليه منصفٌ عالم بخبره.

### وبرهان خرم الإجماع المحكي ما يلي:

أولاً: أن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ صرح بأن حاطباً لم يكفر مع أن فعله إعانة قوية للكفار أمام جيش الإسلام الذي يتقدمه رسول الله ﷺ.

قيل للشافعي: رأيت المسلم يكتب إلى المشركين من أهل الحرب بأن المسلمين يريدون غزوهم أو بالعورة من عوراتهم هل يحل ذلك دمه ويكون في ذلك دلالة على ممالأة المشركين؟





قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: (لا يحل دم من ثبتت له حرمة الإسلام إلا أن يقتل أو يزني بعد إحصان أو يكفر كفراً بيناً بعد إيمان ثم يثبت على الكفر وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كافر بأن يحذر أن المسلمين يريدون منه غرة ليحذرها أو يتقدم في نكايه المسلمين بكفر بين).

فقلت للشافعي: أقلت هذا خبراً أم قياساً؟

قال: (قلته بما لا يسع مسلماً علمه عندي أن يخالفه بالسنة المنصوصة بعد الاستدلال بالكتاب فقليل للشافعي فاذا ذكر السنة فيه) - ثم ساق خبر حاطب ثم قال - :

قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: (في هذا الحديث مع ما وصفنا لك طرح الحكم باستعمال الظنون لأنه لما كان الكتاب يحتمل أن يكون ما قال حاطب كما قال من أنه لم يفعله شاكاً في الإسلام، وأنه فعله ليمنع أهله، ويحتمل أن يكون زلة لا رغبة عن الإسلام، واحتمل المعنى الأقبح، كان القول قوله فيما احتمل فعله، وحكم رسول الله فيه بأن لم يقتله ولم يستعمل عليه الأغلب ولا أحد أتى في مثل هذا أعظم في الظاهر من هذا لأن أمر رسول الله ﷺ مبين في عظمته



لجميع الأدميين بعده فإذا كان من خابر المشركين بأمر رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ يريد غرتهم فصدقه ما عاب عليه الأغلب مما يقع في النفوس فيكون لذلك مقبولاً كان من بعده في أقل من حاله وأولى أن يقبل منه مثل ما قبل منه).

قيل للشافعي: أفرأيت إن قال قائل: إن رسول الله ﷺ قال قد صدق إنما تركه لمعرفته بصدقه لا بأن فعله كان يحتمل الصدق وغيره؟

فيقال له: (قد علم رسول الله ﷺ أن المنافقين كاذبون وحقن دماءهم بالظاهر فلو كان حكم النبي ﷺ في حاطب بالعلم بصدقه كان حكمه على المنافقين القتل بالعلم بكذبهم ولكنه إنما حكم في كل بالظاهر وتولى الله عز وجل منهم السرائر، ولئلا يكون لحاكم بعده أن يدع حكماً له مثل ما وصفت من علل أهل الجاهلية.

وكل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو عام حتى يأتي عنه دلالة على أنه أراد به خاصاً أو عن جماعة المسلمين الذين لا يمكن فيهم أن يجهلوا له سنة أو يكون ذلك موجوداً في كتاب الله



تعالى). اهـ<sup>(١)</sup> فكيف يقال بعد ذلك: بأن أي إعانة تولي وهي كفر بالإجماع؟

وهذا الشافعي ينقض الإجماع رَحْمَةُ اللَّهِ بصراحة ووضوح.

ثانياً: أن الإمام القرطبي صرح بوضوح أن من كثر إطلاعه الكفار على عورات المسلمين لا يكفر إذا كان اعتقاده سليماً ودافعه أمراً دنيوياً مع أن هذه إعانة قوية للكفار قال رَحْمَةُ اللَّهِ: من كثر تطلعه على عورات المسلمين وينبه عليهم ويعرف عدوهم بأخبارهم لم يكن بذلك كافراً: (إذا كان فعله لغرض دنيوي واعتقاده على ذلك سليم ؛ كما فعل حاطب حين قصد بذلك اتخاذ اليد ولم ينو الردة عن الدين) اهـ<sup>(٢)</sup>

أفليس هذا صريحاً في خرم الإجماع الذي ينص على أن أدنى إعانة قولية أو فعلية تولي كفري؟

(١) كتاب الأم (٤/٢٤٩-٢٥٠).

(٢) التفسير (١٨/٥٢).



ثالثاً: قال ابن الجوزي: (قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ

فَأِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] فيه قولان:

أحدهما: من يتولهم في الدين، فإنه منهم في الكفر.

والثاني: من يتولهم في العهد فإنه منهم في مخالفة

العهد). اهـ<sup>(١)</sup>

فلاحظ - أيها القارئ الكريم - أن ابن الجوزي بقوله هذا لم يجرم الإجماع المزعوم فحسب، بل لم يحك القول الذي يدعي عليه الإجماع وهو: أن التولي الكفري يكون بأدنى الإعانة ولو قولية - لم يحكه ابن الجوزي من الأقوال في المسألة، مع محاولة ابن الجوزي - المعروف بسعة الاطلاع - استقصاء أقوال المفسرين في تفسيره: (زاد المسير)، كما كتب لابنه ناصحاً ومبيناً له عظم تفسيره: (وما ترك المغني، وزاد المسير حاجة إلى شيء من التفاسير) اهـ<sup>(٢)</sup>

(١) زاد المسير (٢/٣٧٨).

(٢) رسالة لفتة الكيد ص ٦٦.



رابعاً: قال أبو الفضل محمود الألوسي: وقيل: المراد ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] كافر مثلهم حقيقة، وحكي عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - ولعل ذلك إذا كان توليهم من حيث كونهم يهوداً أو نصارى.. ا.هـ<sup>(١)</sup>

**خامساً:** أن أئمة المذاهب الأربعة أبا حنيفة ومالكاً والشافعي وأحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ لا يرون كفر الجاسوس الذي يفشي سر المسلمين إلى الكفار، وهذا ما اختاره ابن تيمية - وسيأتي نقل مهم عنه في آخر البحث يتعلق بآية التولي - وابن القيم

قال ابن القيم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (ثبت أن حاطب بن أبي بلتعة لما جس عليه، سأله عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ضرب عنقه فلم يمكنه وقال: (ما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم) وقد تقدم حكم المسألة مستوفى.

واختلف الفقهاء في ذلك، فقال سحنون: إذا كاتب المسلم أهل الحرب قتل ولم يستتب وماله لورثته وقال غيره من أصحاب

(١) روح المعاني (٣/١٥٧).



مالك رَحِمَهُ اللهُ: يجلد جلدًا وجيعاً وبطال حبسه وينفى من موضع يقرب من الكفار. وقال ابن القاسم: يقتل ولا يعرف لهذا توبة وهو كالزنديق. وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد رَحِمَهُمُ اللهُ: لا يقتل، والفريقان احتجوا بقصة حاطب وقد تقدم ذكر وجه احتجاجهم ووافق ابن عقيل من أصحاب أحمد مالكا وأصحابه). اهـ<sup>(١)</sup>

سادساً: الشيخ المحقق عبد الرحمن السعدي، في تفسيره سورة المائدة آية ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] حيث قال:

(لأن التولي التام يوجب الانتقال إلى دينهم، والتولي القليل يدعو إلى الكثير ثم يتدرج شيئاً فشيئاً حتى يكون العبد منهم اهـ، فهذا صريح في أن الكفر لا يكون إلا بالتولي التام وما عداه ليس كفراً، والتولي التام راجع للأديان وهي أمور اعتقادية)<sup>(٢)</sup>.

(١) زاد المعاد (٥/٦٤). وانظر زاد المعاد (٣/٤٢٢-٤٢٤) والبدائع (٤/٩٣٩-٩٤١) والصارم المسلول (٢/٣٧٢).  
(٢) التفسير (ص ٢٣٥).



سابعاً: العلامة الأصولي والمفسر- الشيخ محمد الأمين

الشنقيطي حيث قال في تفسيره عند قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ﴾ **يُنَكِّمُ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ** ﴿﴾ قال: (ويفهم من ظواهر الآيات أن من تولى الكفار عامداً اختياراً، رغبة فيهم أنه كافر مثلهم). اهـ<sup>(١)</sup>

فلم يجعل رَحْمَةُ اللَّهِ التَّكْفِيرَ مطلقاً، بل قرنه بأمر قلبي أو اعتقادي وهو: أن يتولى الكفار رغبة فيهم.

ثامناً: الشيخ المحقق محمد بن صالح العثيمين رَحْمَةُ اللَّهِ فِي

تفسيره سورة المائدة آية ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يُنَكِّمُ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ ذكر أن نصرتهم من كبائر الذنوب كقول رسول الله ﷺ (من غشنا فليس منا) ثم قال: (المهم على كل حال من هنا تعرف أن كلمة الموالاتة التي نهى الله عنها هي موالاتهم بالمناصرة والمعونة مما يعود عليهم بالانفع فهذا حرام لكن قلت لكم: إلا إذا عاونهم

(١) أضواء البيان (٢/١١١).



وناصرهم على من هو أشد إيذاء للمسلمين منهم فهذا لا بأس به). اهـ<sup>(١)</sup>، فلم يحكم رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى النصرة بأنها كفر.

**أيها القراء:** أليس هذا الإجماع مخروماً بأن هؤلاء الأئمة الكبار لم يكفروا الجاسوس الذي يفشي - سر المسلمين إلى الكافرين الذي قد يكون مؤداه قتل عشرات بل مئات من المسلمين.

فبهذا يظهر لك جلياً أن الإجماع المزعوم مخروم لا يصح التعويل عليه عند أهل الإنصاف العالمين بخبره.

ومحاولة بعضهم جعل مسألة الجاسوس مسألة خاصة لا يجرم بها الإجماع محاولة فاشلة لوجوه:

أولاً: أن الذين حكوا الإجماع أكدوا كل صورة حتى الصور القولية ولم يستثن أحد منهم ولو مرة صورة الجاسوس، ولو كانت هذه مستثناة - عندهم - لأبانوها وما تركوها، ويؤكد هذا الوجه الذي يليه.

(١) المائة (شريط رقم ٥١) الوجه الثاني).





**ثانياً:** أن مما يتمايز به دليل الإجماع أنه قطعي الدلالة فليس هو من الأدلة المجملة حتى يحتاج إلى بيان.

**ثالثاً:** أن الذين نقلوا الإجماع علماء متأخرون، ولو كان في المسألة إجماعٌ لما أغفله الأولون من المفسرين والفقهاء مع كثرتهم ودقتهم.

**رابعاً:** أن في كلام العلماء الأوائل والمتأخرين من علق التكفير بالاعتقاد - كما سبق - لا على العمل، فهؤلاء إذا ذكروا مسألة الجاسوس ذكروها تمثيلاً - قطعاً - لا تخصيصاً لأنهم لا يكفرون بمجرد العمل.<sup>(١)</sup>

يردد بعضهم شبهة وهي أن حاطباً كان متأولاً ولولاه لكفر، وتفنيده هذه الشبهة من أوجه:

(١) قد استفدت من رسالة (الوقفات على شيء مما في كتاب التبيان من المغالطات) الرد الأول والثاني لمؤلفه أبي عبد الله البمني - جزاه الله خيراً -.



أ- أن رسول الله ﷺ لما سأل حاطباً عن عذره، لم يعتذر حاطب بأنه تأول دليلاً شرعياً بل ذكر أنه فعل ما فعل لحظ دنيوي.

ب- أن رسول الله ﷺ لم يفهم أن حاطباً كان متأولاً لذلك لم يكشف شبهة كان حاطب متمسكاً بها، ودواء الشبه كشفها.

ج- أن رسول الله ﷺ أقر بأنه عاص، لكنه مغفور له لكونه من أهل بدر لا لأجل التأويل.

بيان ذلك أن المتأولين غير آثمين، وعليه فهم غير محتاجين إلى حسنات - كحضور بدر - تغفر بها سيئاتهم، وقد حكى ابن حزم الإجماع على ذلك (الفصل ٣/ ٢٧٠)، وانظر كلام ابن تيمية في الاستقامة (٢/ ١٤٣) مجموع الفتاوى (١١٣/ ١) (٢٨٤/ ٣) (١٨٠/ ١٢) والرد على البكري ص (٢٥٩، ٣٢٩) والأصفهانية (١٤٤ - ١٤٥).



**الثانية:** الموالاة المحرمة، وهذا يختلف باختلاف أصناف الكفار - كما تقدم - إلا أن جميعهم يعادي ويبغض بغضاً دينياً، ويعتقد بطلان دينهم وأن مصيرهم النار، وهناك مسائل فقهية اختلف فيها أهل العلم خلافاً معتبراً كحكم تعزية الكافر وحدود جزيرة العرب، فمثل هذه المسائل من اعتقد حرمتها فلا يفعلها، لكن لا يشنع به على المخالف، وإن كان له حق أن يبين قوله ويدعو إليه لأن قوله أيضاً في حيز المسائل التي يسوغ المخالفة فيها، ولهذا ضوابط مذكورة في مضامنها من كتب وكلام أهل العلم.

**الثالثة:** جائزة، وهي المعاملة الحسنة لغير الحربيين والأصل في هذا الباب، قوله تعالى ﴿لَا يَنْهَى كُفْرَ اللَّهِ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]، ومنه الزواج من الكتابيات دون العكس، وأكل ذبائح أهل الكتاب، ومنه وهو أمر مستحب إن لم يجب



دعوتهم إلى الإسلام وترك ما هم عليه من دين منسوخ محرف  
وهكذا....

**تنبيه:** إن كثيراً من الأحكام في هذا الباب تختلف  
بحسب المصلحة، فحالة القوة لها أحكام مغايرة لحالة الضعف،  
كما تقدم ذكر هذا.





## الشبهة الرابعة

### إلغاء شرعية الجهاد

ومن تأكيد الأسس وتثبيتها أن جهاد الدفع أو الطلب أمران مشروعان من أنكر شرعيتها ارتد وخرج من الملة، لأنه أنكر شيئاً مقررأ في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، لكن من المهم أن يعرف أن لهذا الجهاد وقتاً وشروطاً ومقاصد من أجلها شرع، أنه على هذه التمهيدات فيما يلي:

**التمهيد الأول:** أن جهاد الأعداء وقتالهم في الشريعة مشروع لغيره لا لذاته، وهو إقامة دين الله في الأرض، كما قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣].

قال ابن جرير الطبري: فقاتلوهم حتى لا يكون شرك، ولا يعبد إلا الله وحده لا شريك له، فيرتفع البلاء عن عباد الله من الأرض وهو الفتنة، ويكون الدين كله لله، يقول: وحتى تكون الطاعة والعبادة كلها لله خالصة دون غيره، وبنحو الذي



قلنا قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك، ثم ساقه بإسناده عن ابن عباس، والحسن، وقتادة، والسدي، وابن جريج، وغيرهم رَجَّهَ اللَّهُ ١. هـ<sup>(١)</sup>

وقال أبو عبد الله القرطبي: (فدلت الآية والحديث على أن سبب القتال هو الكفر؛ لأنه قال ﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ أي كفر، فجعل الغاية عدم الكفر وهذا ظاهر) ١. هـ<sup>(٢)</sup>

وقال ابن دقيق العيد: (لأن الجهاد وسيلة إلى إعلان الدين ونشره وإخماد الكفر ودحضه ففضيلته بحسب فضيلة ذلك). ١. هـ<sup>(٣)</sup>

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي في تفسيره: (ثم ذكر تعالى المقصود من القتال في سبيله، وأنه ليس المقصود به سفك دماء الكفار وأخذ أموالهم، ولكن المقصود به أن يكون الدين لله تعالى فيظهر دين الله تعالى، على سائر الأديان، ويدفع كل ما يعارضه من

(١) التفسير (٩/ ١٦٢).

(٢) التفسير (٢/ ٣٥٤).

(٣) فتح الباري (كتاب الجهاد باب فضل الجهاد).



الشرك وغيره، وهو المراد بالفتنة، فإذا حصل هذا المقصود فلا قتل ولا قتال) ١.هـ

وفي حديث أبي موسى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله) متفق عليه. قال ابن تيمية: فالعقوبة على ترك الواجبات وفعل المحرمات هي مقصود الجهاد في سبيل الله ١.هـ<sup>(١)</sup>

وقال ابن القيم: (ولأجلها أي التوحيد جردت سيوف الجهاد) ١.هـ<sup>(٢)</sup>.

ولو كان الجهاد مقصوداً لذاته لما سقط بأخذ الجزية كما قال تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩]، وفي حديث بريدة في صحيح مسلم: (كان رسول الله

(١) مجموع الفتاوى (٣٠٨ / ٢٨).

(٢) زاد المعاد (٣٤ / ١) وأعلام الموقعين (٤ / ١).



ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال: اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدًا، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال فذكر الإسلام، فإن لم يستجيبوا فالجزية، فإن لم يعطوا فالقتال<sup>(١)</sup>.

**التمهيد الثاني:** إذا تبين أن الجهاد مشروع لغيره، وهو إقامة دين الله في الأرض فقبل الدعوة إليه لا بد من الفقه الشرعي الدقيق والنظر المتعمق الطويل هل الدعوة بهذه الوسيلة تحقق الغاية المقصودة وهي إقامة دين الله أم لا؟

ومن الأمور المعينة على إدراك واقع المسلمين أنهم إذا كانوا في ضعف من جهة العدة والعتاد بالنسبة لعدوهم فلا يصح لهم أن يسلكوا مسلك جهاد العدو وقتاله لكونهم ضعفاء، ويوضح ذلك أن الله لم يأمر رسوله ﷺ والصحابة بقتال الكفار

(١) صحيح مسلم (٣٢٦١).





لما كانوا في مكة، لضعفهم من جهة العدة والعتاد بالنسبة لعدوهم.

قال ابن تيمية: (وكان مأموراً بالكف عن قتالهم لعجزه وعجز المسلمين عن ذلك، ثم لما هاجر إلى المدينة وصار له بها أعوان أذن له في الجهاد، ثم لما قووا كتب عليهم القتال ولم يكتب عليهم قتال من سألهم؛ لأنهم لم يكونوا يطيقون قتال جميع الكفار. فلما فتح الله مكة وانقطع قتال قريش وملوك العرب، ووفدت إليه وفود العرب بالإسلام أمره الله تعالى بقتال الكفار كلهم إلا من كان له عهد مؤقت، وأمره بنبذ العهود المطلقّة، فكان الذي رفعه ونسخه ترك القتال) ا.هـ<sup>(١)</sup>

وقال: (وسبب ذلك أن المخالفة لهم لا تكون إلا مع ظهور الدين وعلوه كالجهاد، والزامهم بالجزية والصغار، فلما كان المسلمون في أول الأمر ضعفاء لم تشرع المخالفة لهم، فلما كمل الدين وظهر وعلا، شرع ذلك) ا.هـ<sup>(٢)</sup>

(١) الجواب الصحيح (١/ ٢٣٧).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٤٢٠).



وقال: (فكان ذلك عاقبة الصبر والتقوى اللذين أمر الله بهما في أول الأمر، وكان إذ ذاك لا يؤخذ من أحد من اليهود الذين بالمدينة ولا غيرهم جزية، وصارت تلك الآيات في حق كل مؤمن مستضعف لا يمكنه نصر الله ورسوله بيده ولا بلسانه، فينتصر بما يقدر عليه من القلب ونحوه، وصارت آية الصغار على المعاهدين في حق كل مؤمن قوي يقدر على نصر الله ورسوله بيده أو لسانه، وبهذه الآية ونحوها كان المسلمون يعملون آخر عمر رسول الله ﷺ وعلى عهد خلفائه الراشدين، وكذلك هو إلى قيام الساعة، لا تزال طائفة من هذه الأمة قائمين على الحق ينصرون الله ورسوله النصر التام، فمن كان من المؤمنين بأرض هو فيها مستضعف أو في وقت هو فيه مستضعف فليعمل بآية الصبر والصفح عن من يؤذي الله ورسوله من الذين أوتوا الكتاب والمشركين.

وأما أهل القوة فإنما يعملون بآية قتال أئمة الكفر الذين يطعنون في الدين، وبآية قتال الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) (١) هـ.

(١) الصارم المسلول (٢/ ٤١٣).



وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: (هذه الآيات تتضمن الأمر بالقتال في سبيل الله، وهذا كان بعد الهجرة إلى المدينة، لما قوي المسلمون للقتال أمرهم الله به، بعدما كانوا مأمورين بكف أيديهم) اهـ<sup>(١)</sup>

وقال رَحِمَهُ اللهُ: (ومنها: أنه لو فرض عليهم القتال - مع قلة عددهم وعددهم، وكثرة أعدائهم - لأدى ذلك إلى اضمحلال الإسلام، فروعياً جانب المصلحة العظمى على ما دونها، وغير ذلك من الحكم. وكان بعض المؤمنين يودون أن لو فرض عليهم القتال في تلك الحال غير اللائق فيها ذلك، وإنما اللائق فيها القيام بما أمروا به في ذلك الوقت من التوحيد والصلاة والزكاة ونحو ذلك، كما قال تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا﴾ [النساء: ٦٦] فلما هاجروا إلى المدينة، وقوي الإسلام، كتب عليهم القتال في وقته المناسب لذلك). اهـ<sup>(٢)</sup>

(١) التفسير ص ٨٩.

(٢) التفسير ص ١٨٨.



وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين: (لا بد فيه من شرط وهو أن يكون عند المسلمين قدرة وقوة يستطيعون بها القتال، فإن لم يكن لديهم قدرة فإن إقحام أنفسهم في القتال إلقاء بأنفسهم إلى التهلكة، ولهذا لم يوجب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْقِتَالَ وهم في مكة، لأنهم عاجزون ضعفاء فلما هاجروا إلى المدينة وكونوا الدولة الإسلامية وصار لهم شوكة أمروا بالقتال، وعلى هذا فلا بد من هذا الشرط، وإلا سقط عنهم كسائر الواجبات لأن جميع الواجبات يشترط فيها القدرة لقوله تعالى: ﴿فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا﴾ [التغابن: ١٦] وقوله: ﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. أه (١)

وقال رداً على سؤال يتعلق بحاجة المجتمع الإسلامي للجهاد في سبيل الله بعد بيانه رَحْمَةُ اللَّهِ فَضْلُ الْجِهَادِ وَمَنْزِلَتُهُ الْعَظِيمَةُ فِي الشَّرْعِ الْإِسْلَامِيِّ لِيَكُونَ الدِّينُ كُلَّهُ لِلَّهِ، وأضاف: (هل يجب القتال أو يجوز مع عدم الاستعداد له؟)



فالجواب: لا يجب ولا يجوز ونحن غير مستعدين له، والله لم يفرض على نبيه وهو في مكة أن يقاتل المشركين، وأن الله أذن لنبيه في صلح الحديبية أن يعاهد المشركين ذلك العهد الذي إذا تلاه الإنسان ظن أن فيه خذلاناً للمسلمين.

كثير منكم يعرف كيف كان صلح الحديبية حتى قال عمر بن الخطاب: يا رسول الله ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟ قال: بلى. قال: فلم نعطي الدنية في ديننا؟، فظن أن هذا خذلان، ولكن الرسول ﷺ ما في شك أنه أفقه من عمر، وأن الله تعالى أذن له في ذلك وقال: إني رسول الله ولست عاصيه وهو ناصري... وإن كان ظاهر الصلح خذلاناً للمسلمين.

وهذا يدلنا يا إخواني على مسألة مهمة وهو قوة ثقة المؤمن بربه.. المهم أنه يجب على المسلمين الجهاد حتى تكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله، لكن الآن ليس بأيدي المسلمين ما يستطيعون به جهاد الكفار حتى ولو جهاد مدافعة وجهاد المهاجمة ما في شك الآن غير ممكن حتى يأتي الله بأمة واعية تستعد إيمانياً



ونفسياً، ثم عسكرياً، أما نحن على هذا الوضع فلا يمكن أن نجاهد) ا.هـ<sup>(١)</sup>.

ومما يزيد أن القوة شرط لإقامة جهاد الطلب ابتداءً أن الله اشترط في العدد للوجوب أن يكون الرجل المسلم مقابل اثنين، كما قال تعالى ﴿ **أَكْثَرَ حَقًّا أَلَيْسَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ** ﴾ [الأنفال: ٦٦] فلو كان الكفار ثلاثة أضعاف المسلمين لما وجب عليهم القتال، ولصح لهم الفرار، كما فعل الصحابة في مؤتة.

فهذا يؤكد أن القوة شرط، ومن هذا - أيضاً - ما أخرج مسلم عن النواس بن سمعان في قصة قتل عيسى عليه السلام للدجال قال: قال رسول الله ﷺ: (بينما هو كذلك، إذ أوحى الله إلى عيسى: إني قد أخرجت عبداً لي لا يدان (أي لا قدرة) لأحد

(١) لقاء الخميس الثالث والثلاثين في شهر صفر / ١٤١٤ هـ.



بقتالهم، فحرز عبادي إلى الطور (أي ضمهم إلى جبل الطور)  
ويبعث الله يأجوج ومأجوج...)

قال النووي: قال العلماء معناه لا قدرة ولا طاقة - ثم  
قال - لعجزه عن دفعه، ومعنى حرزهم إلى الطور أي ضمهم  
واجعل لهم حرزاً أ.هـ.<sup>(١)</sup>

ففي هذا الحديث أنه لما كانت قوة عيسى عليه السلام  
ضعيفة بالنسبة ليأجوج ومأجوج أمره الله ألا يقاتلهم  
ويجاهدهم، فدل هذا على أن القدرة شرط.

**التمهيد الثالث:** بالإضافة إلى قوة العدة والعتاد، فلا بد  
من قوة الإيمان والإسلام عند المسلمين، وإلا فإذا كانت ذنوب  
المسلمين ظاهرة شاهرة متكاثرة، وكان قيامهم بالدين ضعيفاً لا  
سيما في أمر التوحيد والسنة بأن يكون الشرك والبدع وعموم  
المعاصي شائعاً عند المسلمين مألوفاً، ويكون أهلها غالبين، فإذا

(١) شرح مسلم (١٨ / ٦٨).



كان حال المسلمين كذلك، فإنهم عن نصر. الله محجوبون إلا أن يشاء الله بفضله ورحمته.

قال تعالى ﴿أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

قال ابن جرير: ﴿قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا﴾ يعني قلتم لما أصابتكم مصيبتكم بأحد ﴿أَنَّى هَذَا﴾ من أي وجه هذا ومن أين أصابنا هذا الذي أصابنا ونحن مسلمون وهم مشركون وفينا نبي الله ﷺ يأتيه الوحي من السماء وعدونا أهل كفر بالله وشرك قل يا محمد للمؤمنين بك من أصحابك ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ يقول: قل لهم: أصابكم هذا الذي أصابكم من عند أنفسكم بخلافكم أمري وترككم طاعتي لا من عند غيركم ولا من قبل أحد سواكم) ا.هـ<sup>(١)</sup>

ونقله عن جماعة من السلف كعكرمة والحسن وابن جريج والسدي.

(١) جامع البيان في تفسير القرآن (٤/ ١٠٨).





وقال أبو درداء: (إنما تقاتلون بأعمالكم).<sup>(١)</sup>

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: (قلتم أنى هذا أي من أين أصابنا ما أصابنا وهزمننا؟ قل هو من عند أنفسكم حين تنازعتهم وعصيتهم من بعد ما أراكم ما تجبون، فعودوا على أنفسكم باللوم واحذروا من الأسباب المردية). اهـ<sup>(٢)</sup>

وقال ابن تيمية: (وحيث ظهر الكفار، فإنما ذاك لذنوب المسلمين التي أوجبت نقص إيمانهم، ثم إذا تابوا بتكميل إيمانهم نصرهم الله، كما قال تعالى ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وقال ﴿أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أِنَّا هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]. اهـ<sup>(٣)</sup>

وقال: (وأما الغلبة فإن الله تعالى قد يدل الكافرين على المؤمنين تارة، كما يدل المؤمنين على الكافرين، كما كان يكون

(١) علقه البخاري (كتاب الجهاد، باب عمل صالح قبل القتال).

(٢) التفسير ص ١٥٦.

(٣) الجواب الصحيح (٦/ ٤٥٠).



لأصحاب النبي ﷺ مع عدوهم، لكن العاقبة للمتقين فإن الله يقول ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُدُ ﴾ [غافر: ٥١] وإذا كان في المسلمين ضعف، وكان عدوهم مستظهِراً عليهم كان ذلك بسبب ذنوبهم وخطاياهم؛ إما لتفريطهم في أداء الواجبات باطنياً وظاهراً، وإما لعدوانهم بتعدي الحدود باطنياً وظاهراً، قال الله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَوْلُوا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، وقال تعالى ﴿ أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ [آل عمران: ٤٠] الَّذِينَ إِنْ مَكَانَتْهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْأُمُورِ ﴾ [الحج: ٤٠ - ٤١]. اهـ<sup>(١)</sup>

وقال ابن القيم: (فلو رجع العبد إلى السبب والموجب لكان اشتغاله بدفعه أجدى عليه، وأنفع له من خصومة من جرى

(١) مجموع الفتاوى (١١ / ٦٤٥) وانظر (٨ / ٢٣٩) (١٤ / ٤٢٤).



على يديه، فإنه - وإن كان ظالماً - فهو الذي سلطه على نفسه بظلمه. قال الله تعالى ﴿ **أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ** ﴾ [آل عمران: ١٦٥] فأخبر أن أذى عدوهم لهم، وغلبتهم لهم: إنما هو بسبب ظلمهم. وقال الله تعالى ﴿ **وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ** ﴾ [الشورى: ٣٠]. اهـ<sup>(١)</sup>

وقال: (وكذلك النصر والتأييد الكامل، إنما هو لأهل الإيمان الكامل، قال تعالى: ﴿ **إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُدُ** ﴾ [غافر: ٥١-٥٢]، وقال: ﴿ **فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ** ﴾ [الصف: ١٤].

فمن نقص إيمانه نقص نصيبه من النصر، والتأييد، ولهذا إذا أصيب العبد بمصيبة في نفسه أو ماله، أو بإدالة عدوه عليه، فإنما هي بذنوبه، إما بترك واجب، أو فعل محرم. وهو من نقص إيمانه.

(١) مدارج السالكين (٢/ ٢٤٠).



وبهذا يزول الإشكال الذي يورده كثير من الناس على قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] ويجيب عنه كثير منهم بأنه لن يجعل لهم عليهم سبيلاً في الآخرة، ويجيب آخرون بأنه لن يجعل لهم عليهم سبيلاً في الحجة.

**والتحقيق:** أنها مثل هذه الآيات، وأن انتفاء السبيل عن أهل الإيمان الكامل، فإذا ضعف الإيمان صار لعدوهم عليهم من السبيل بحسب ما نقص من إيمانهم، فهم جعلوا لهم عليهم السبيل بما تركوا من طاعة الله تعالى. فالؤمن عزيز غالب مؤيد منصور، مكفي، مدفوع عنه بالذات أينما كان، ولو اجتمع عليه من باقطارها، إذا قام بحقيقة الإيمان وواجباته، ظاهراً وباطناً. وقد قال تعالى للمؤمنين: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتْرُكَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥].

فهذا الضمان إنما هو بإيمانهم وأعمالهم، التي هي جند من جنود الله، يحفظهم بها، ولا يفردها عنهم ويقتطعها عنهم، كما



يَتَرُ الكافرين والمنافقين أعمالهم، إذ كانت لغيره، ولم تكن موافقة لأمره). اهـ (١)

وإن المسلمين إذا رجعوا إلى دينهم الحق القائم على الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، فإن الله ينصرهم، ويجعل لهم العزة والتمكين كما قال تعالى ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ﴾ [النور: ٥٥].

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي: (هذا من أوعاده الصادقة، التي شوهدها تأويلها ومخبرها، فإنه وعد من قام بالإيمان والعمل الصالح من هذه الأمة، أن يستخلفهم في الأرض، يكونون هم الخلفاء فيها، المتصرفين في تدبيرها، وأنه يمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم، وهو دين الإسلام، الذي فاق الأديان كلها، ارتضاه لهذه الأمة، لفضلها وشرفها ونعمته عليها، بأن يتمكنوا من إقامته، وإقامة شرائعه الظاهرة والباطنة، في أنفسهم وفي

(١) إغاثة اللهفان (٢/ ١٨٢).



غيرهم، لكون غيرهم من أهل الأديان وسائر الكفار مغلوبين ذليلين، وأنه يبذلهم من بعد خوفهم الذي كان الواحد منهم لا يتمكن من إظهار دينه، وما هو عليه إلا بأذى كثير من الكفار، وكون جماعة المسلمين قليلين جداً بالنسبة إلى غيرهم، وقد رماهم أهل الأرض عن قوس واحدة، وبغوا لهم الغوائل. فوعدهم الله هذه الأمور وقت نزول الآية، وهي لم تشهد الاستخلاف في الأرض والتمكين فيها، والتمكين من إقامة الدين الإسلامي، والأمن التام، بحيث يعبدون الله ولا يشركون به شيئاً، ولا يخافون أحداً إلا الله، فقام صدر هذه الأمة، من الإيمان والعمل الصالح بما يفوقون على غيرهم، فمكّنهم من البلاد والعباد، وفتحت مشارق الأرض ومغاربها، وحصل الأمن التام والتمكين التام.

فهذا من آيات الله العجيبة الباهرة، ولا يزال الأمر إلى قيام الساعة، مهما قاموا بالإيمان والعمل الصالح، فلا بد أن يوجد ما وعدهم الله، وإنما يسلط عليهم الكفار والمنافقين، ويدلهم في بعض الأحيان، بسبب إخلال المسلمين بالإيمان والعمل الصالح). أه



أيها المسلمون الصادقون والمؤمنون الموقنون هذا سبيل عز الإسلام والمسلمين، وتمكينه في الأرض، فاسلكوه واجتهدوا في تكثير سالكيه، ولا يغرنكم الشيطان، ويخذلنكم بأن هذا الطريق بعيد متناه تفنى الأعمار دونه، كما لبس على كثيرين؛ لأننا لم نؤمر من ربنا إلا بإبلاغ ما يحبه الله ورسوله ﷺ والسير على الطريق النبوي، ولم نطالب بالتأجيل، وقطف الثمار قال تعالى:

﴿ **إِن عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ** ﴾ [الشورى: ٤٨]، ولنكن على علم أن الله لو أراد هداية المدعويين، وعز الإسلام والمسلمين لفعل كما قال تعالى: ﴿ **وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ** ﴾ [الأنعام: ٣٥] وكن على ذكر من أن من تعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه.

**تنبيه:** إن من لديه معرفة ولو قليلة بحال الأمة الإسلامية اليوم وكان ناصحاً أميناً ليرى أن ما يقوم به بعضهم من دعوة الأمة لجهاد الكفار جهاد الطلب هو من إهلاكها



والتردي بها في الهاوية لأن أمتنا - وإلى الله المشتكى - تفقد في هذه الأزمان قوتها الدينية، فرايات الشرك من دعاء الأولياء والتقرب إليهم مرفوعة، وأطناب التصوف والبدع مضروبة، ناهيك عن الإلحاد والتحريف لأسماء الله وصفاته من جهة الأشاعرة والمعتزلة والجهمية، فهو الشيء المقرر في أكثر جامعاتها ومعاهدها المسماة إسلامية.

أما في الدعوة إلى الله فتحزب وجماعات جاهلية توالي وتعادي على الحزب، يميلون مع الأهواء حيث مالت: جماعة هدفها الحكم فحسب فسعت لتكثير الناس ولو على غير الدين باسم المصلحة؛ ليقفوا معها لنيل الهدف المنشود كجماعة الإخوان المسلمين، وجماعة هدفها هداية المدعويين ولو على غير السبيل والطريق المستقيم؛ لذا تراهم لا يتورعون عن الوقوع في الحرام لهداية غيرهم فترى كثيراً من أتباعها جهالاً لا علم لهم كجماعة التبليغ. ومن عجيب أمر هاتين الجماعتين أنهما لا يدعوان إلى التوحيد ونبذ الشرك كي لا يفرقوا الناس عنهم.





أما الفساد الأخلاقي والتبع لسنن الغرب الكافر فهو هدي الكثير لاسيما الشباب والشابات، فإذا كانت هذه حال أكثر أمتنا - اليوم - فهي أمة ظالمة لا يولى عليها إلا أمثالها من الظلمة كما قال تعالى ﴿ **وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾ [الأنعام: ١٢٩] فكما تكونوا يولى عليكم، بل وهم عن نصر الله بعيدون؛ لأنهم لم ينصروا الله كما قال تعالى ﴿ **إِن نَّصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ** ﴾ [محمد: ٧] إلا أن يتفضل الله بفضله ورحمته الواسعة.

ثم من جهة العدة والعتاد فنحن - كما لا يخفى - ضعفاء بالنسبة لعدونا الكافر فهو المصنع للأسلحة والمحتكر، ونحن المستهلكون لرديء ما صنع؛ لذا الوسيلة الناجعة الناجحة لعز الأمة وتمكينها الرجوع إلى الله والدعوة بالكلمة رويداً رويداً، فإن أغلق باب ولج الداعية من باب آخر وهكذا ﴿ **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ** **يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا** ﴾ [الطلاق: ٢].



والذين يدعون الأمة - الآن - لجهاد العدو الكافر هم  
في الحقيقة يسعون لهلاكها من حيث لا يدرون.

قال الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين: (ولهذا  
لوقال لنا قائل: الآن لماذا لا نحارب أمريكا وروسيا وفرنسا  
وانجلترا؟؟؟؟)!!!  
لماذا؟؟

لعدم القدرة الأسلحة التي قد ذهب عصرها عندهم هي  
التي في أيدينا وهي عند أسلحتهم بمنزلة سكاكين الموقد عند  
الصواريخ ما تفيد شيئاً فكيف يمكن أن نقاتل هؤلاء؟

ولهذا أقول: إنه من الحمق أن يقول قائل: أنه يجب علينا  
أن نقاتل أمريكا وفرنسا وانجلترا وروسيا كيف نقاتل هذا تأباه  
حكمة الله عز وجل ويأباه شرعه لكن الواجب علينا أن نفعل ما أمر  
الله به ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، هذا



الواجب علينا أن نعد لهم ما استطعنا من قوة، وأهم قوة نعدّها هو الإيمان والتقوى) ... ١.٠.١ هـ<sup>(١)</sup>.

بل حتى إحياء روح الجهاد في أرض مسلمين تمكنت منها الكفار لا يصح إذا كان يترتب عليه مفسد أعظم من إهلاك المسلمين وزيادة تسليط للكافرين كما نراه من حولنا.

**فائدة:** اعترض بعضهم على القول بعدم مشروعية الجهاد- الآن- لأننا نعيش حالة ضعف بما روى الشيخان عن معاوية بن أبي سفيان أن رسول الله ﷺ قال:

(ولا تزال عصابة من المسلمين يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم إلى يوم القيامة).

وفي صحيح مسلم قال عبد الله بن عمرو بن العاص:

(لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق، هم شر من أهل الجاهلية، لا يدعون الله بشيء إلا رده عليهم. فبينما هم على ذلك

(١) شرح بلوغ المرام من كتاب الجهاد الشريط الأول الوجه (أ).



أقبل عقبة بن عامر فقال له مسلمة: يا عقبة! اسمع ما يقول عبد الله، فقال عقبة: هو أعلم وأما أنا فسمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله، قاهرين لعدوهم، لا يضرهم من خالفهم، حتى تأتيهم الساعة، وهم على ذلك) فقال عبد الله: (أجل ثم يبعث الله ريحاً كريح المسك مسها مس الحرير، فلا تترك نفساً في قلبه مثقال حبة من الإيمان إلا قبضته، ثم يبقى شرار الناس عليهم تقوم الساعة).

فقال المعارض: في هذين الحديثين وما في معناهما تأكيد استمرار الجهاد في كل زمان، وأن المسلمين لا ينقطعون عنه إلى أن تهب هذه الريح الطيبة.

وما فهمه هذا المعارض من استمرار الجهاد مردود من ثلاثة أوجه:

أولاً: أن سنة رسول الله ﷺ العملية أكبر شاهد، وأظهر دليل على أن قتاله لم يكن دائماً مستمراً، بل كان ينقطع ما بين



غزوة وأخرى، وهذا رد واضح على المستدلين بظاهر هذه النصوص.

**ثانياً:** (أن عيسى عليه السلام إذا نزل فسيقاتل اليهود وغيرهم، فإذا أخرج الله يأجوج ومأجوج أوحى إليه ألا تقاتلهم وخذ من معك إلى جبل الطور؛ لأنه لا قوة لك عليهم) أخرجه مسلم عن النواس بن سمعان -وقد تقدم- فها هو عيسى عليه السلام لا يستمر مقاتلاً إلى أن يبعث الله الريح الطيبة.

**ثالثاً:** أن السنة يفسر بعضها بعضاً فلا يصح لأحد أن يأخذ بعضاً من كلام رسول الله ﷺ وبينني عليه دون النظر في كلامه الآخر الذي يفسره، فقد تقدم من الدلائل على أن جهاد الطلب لا يصح في حالة الضعف، وجهاد الدفع يسقط بعد تمكن العدو.



### فإن قيل: فما معنى هذين الحديثين؟

فيقال: معناهما أنه لا تزال عصابة قائمة بأمر الله ومنه الجهاد إذا جاء وقته وهو وجود القوة الإيمانية والعسكرية وكانت مصلحة الإسلام والمسلمين في إقامته. واعترض بعضهم بجهاد المسلمين للتتار وانتصارهم عليهم.

فيقال: الرد على هذا من أوجه وأكتفي بوجهين:

أولاً: إن جهاد المسلمين للتتار من جنس جهاد الدفع لا الطلب.

ثانياً: هذا حدث تاريخي واقعي منقول، فعلى فرض التعارض فالأدلة الشرعية لا ترد بالأحداث التاريخية.

إذا تقررت هذه التمهيدات واتضح فإن من المعلوم عند أهل السنة أن ترك الطاعة الواجبة إثم ولا يلزم منه إنكار شرعيته، فمن ترك صلة الأرحام أو بر الوالدين وغيرها فإنه يكون آثماً لا كافراً لأنه ليس لازم الترك إنكار الشرعية إلا عند



الخوارج والمعتزلة والمتأثرين بهم. وقد تقدمت الإشارة إلى هذه المسألة عند الكلام على ترك الحكم بما أنزل الله.

هذا كله إذا كان الترك مع القدرة على الجهاد والمصلحة ترجح القيام به، فكيف وأنه لا قدرة على الجهاد والمصلحة تدعو إلى تركه في مثل هذه الحالة كما تقدم بيانه.

**التمهيد الرابع:** أن أمر الجهاد مناط بولاية الأمر لا بغيرهم، فلا يجوز جهاد مجاهد إلا بإذنهم، لما ستأتي من الأدلة. وإليك طرفاً من كلام أهل العلم في تعليق الجهاد بولي الأمر:

قال ابن قدامة: (وأمر الجهاد موكول إلى الإمام واجتهاده، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك) ا.هـ<sup>(١)</sup>

---

(١) المغني (١٦/١٣).



وقال القرطبي: (ولا تخرج السرايا إلا بإذن الإمام ليكون متجسماً لهم عضداً من ورائهم، وربما احتاجوا إلى درئه) ا.هـ<sup>(١)</sup>

قال الخطاب: (مسألة: قال ابن عرفة الشيخ عن الموازية: أيغزى بغير إذن الإمام؟ قال: أما الجيش والجمع فلا إلا بإذن الإمام وتولية والٍ عليهم - ثم قال - قال ابن حبيب: سمعت أهل العلم يقولون: إن نهى الإمام عن القتال لمصلحة حرمت مخالفته إلا أن يدهمهم العدو) ا.هـ<sup>(٢)</sup>

وقال صاحب المحرر: (ولا يجوز الغزو إلا بإذن الإمام إلا أن يفاجئهم عدو يخشى كلبه بالإذن فيسقط) ا.هـ<sup>(٣)</sup>

وقال البهوتي: (أما إذا كان الكفار قاصدين المسلمين بالقتال فللمسلمين قتالهم دعوة دفاعاً عن نفوسهم وحريمهم. وأمر الجهاد موكلول إلى الإمام واجتهاده، لأنه أعرف بحال الناس وبحال

(١) الجامع لأحكام القرآن (٥/٢٧٥).

(٢) مواهب الجليل (٣/٣٤٩).

(٣) المحرر في الفقه (٢/١٧٠).





العدو ونكايتهم وقربهم وبعدهم، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك) ا.هـ<sup>(١)</sup>

وقال: (ولا يجوز الغزو إلا بإذن الأمير لأنه أعرف بالحرب وأمره موكل إليه، ولأنه إن لم تجز المبارزة إلا بإذنه فالغزو أولى) ا.هـ<sup>(٢)</sup>

وكتب الشيخ سعد بن حمد بن عتيق رَحِمَهُ اللهُ إلى الإخوان من أهل الأرطاوية والخطوط وغيرهم من عتبية ومطير وقحطان وغيرهم: (ومما انتحله بعض هؤلاء الجهلة المغرورين الاستخفاف بولاية المسلمين والتساهل بمخالفة إمام المسلمين، والخروج عن طاعته، والافتيات عليه بالغزو وغيره، وهذا من الجهل والسعي في الأرض بالفساد بمكان، يعرف ذلك كل ذي عقل وإيمان، وقد علم بالضرورة من دين الإسلام أنه لا دين إلا بجماعة، ولا جماعة إلا بإمامة، ولا إمامة إلا بسمع وطاعة، وإن الخروج عن طاعة ولي أمر

(١) كشف القناع (٤١/٣).

(٢) كشف القناع (٧٢/٣).



المسلمين من أعظم أسباب الفساد في البلاد والعباد، والعدول عن  
سبيل الهدى والرشاد) ا.هـ<sup>(١)</sup>

وقال الشيخ عمر بن محمد بن سليم في رسالة كتبها إلى  
الإخوان من أهل الأرطاوية نحو كلام الشيخ سعد بن حمد بن  
عتيق<sup>(٢)</sup>.

والشواهد من كلام أئمة الدعوة كثيرة.

ومن الأدلة على وجوب إذن ولي الأمر والإمام في  
الجهاد ما يلي:

أ - ما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن رسول  
الله ﷺ قال: (إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به، فإن أمر  
بتقوى الله تعالى وعدل كان له بذلك أجر، وإن يأمر بغيره كان  
عليه منه).

فهذا خبر بمعنى الأمر وهو نص في المسألة.

(١) الدرر السننية كتاب الجهاد (ط٢ ٣٠٢/٧)، طه (١٣٩/٩).

(٢) المرجع السابق (ط٢ ٣١٣/٧)، طه (١٦٦/٩)..



قال النووي: (الإمام جنة): أي كالستر؛ لأنه يمنع العدو من أذى المسلمين، ويمنع الناس بعضهم من بعض، ويحمي بيضة الإسلام، ويتقيه الناس، ويخافون سطوته، ومعنى يقاتل من ورائه: أي يقاتل معه الكفار والبغاة والخوارج وسائر أهل الفساد والظلم<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حجر: (لأنه يمنع العدو من أذى المسلمين، ويكف أذى بعضهم عن بعض، والمراد بالإمام: كل قائم بأمر الناس)<sup>(٢)</sup>.

ب- ما روى الشيخان أن حذيفة بن اليمان قال: قلت: يا رسول الله، فما ترى إن أدركني ذلك؟ قال: تلزم جماعة المسلمين وإمامهم. فقلت: فإن لم تكن لهم جماعة ولا إمام. قال: فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض على أصل شجرة حتى يأتيك الموت وأنت على ذلك).

**وجه الدلالة:** أنه مأمور بالتزام جماعة المسلمين وإمامهم

(١) شرح مسلم (١٢/٢٣٠).

(٢) فتح الباري (٦/١٣٦).



وَأَلَّا يَفَارِقَهُمْ.

فإن قيل: الذي يذهب -الآن- إلى الجهاد هو ينتقل من جماعة مسلمين وإمامهم إلى جماعة مسلمين آخرين وإمامهم، فهو إذن ملازم لجماعة المسلمين وإمامهم.

قيل: هذا لا يجوز وهو عين الغدر الذي نهى عنه رسول الله ﷺ فيما رواه الشيخان عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: (إن الغادر ينصب له لواء يوم القيامة، يقال: هذا غدره فلان). وقد استدل به ابن عمر على حرمة خلع البيعة من يزيد إلى ابن مطيع وابن حنظلة.

ومن الأدلة أيضًا على حرمة مثل هذا ما خرجه مسلم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (من خلع يدًا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له).

ج - قاعدة: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب).

فهذه القاعدة دليل على تعليق أمر الجهاد بولي الأمر وإلا لصار الأمر فوضى، ولتنازع الناس فيما بينهم، بل لعل بعضهم



يقتل بعضاً، فهذا لا يرى الجهاد مناسباً، والآخر يقاتله لتصوره أنه ينكر شرعيته، وآخرون يقاتلون طائفة مسلمة ابتداء لظنهم كفرهم وهكذا....

**تنبيه:** طار جمع من الغلاة في باب الجهاد بكلمة فرحوا لما ظفروا بها وهي ظنهم أن الإمام العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ يَنْكُرُ إِجْبَابَ إِذْنِ وَلي الأَمْرِ فِي الجِهَادِ، وَبنوا ذلك على قوله رَحِمَهُ اللهُ: وَبلغنا: (أن ابن نبهان، لما أشرف على النسخة، كتب اعتراضات وأصل فيها أصولاً، لا يدري هل سبقه إليها مبتدع أم لا؟ فلو قيل لهم: من هذا مذهبه؟ ومن قال به؟ لم يجب عن ذلك بما يصلح أن يعد جواباً. فمن ذلك فيما بلغنا عنه: أنه لا جهاد إلا مع إمام، فإذا لم يوجد إمام فلا جهاد) ا.هـ<sup>(١)</sup>

وليس مراد الشيخ الإمام عبدالرحمن بن حسن إنكار مطلق إذن ولي الأمر في الجهاد بل مراده شيء غير ما يذكره هؤلاء

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٨ / ١٦٧).



وهو اشتراط إذن ولي الأمر في جهاد الدفع مع عدم وجوده لذا  
نص على قوله: (فإذا لم يوجد إمام فلا جهاد) ا.هـ

ويؤكد هذا أن الإمام عبد الرحمن بن حسن جعل القول  
الذي جاء به ابن نبهان قولاً محدثاً مبتدعاً لم يسبقه إليه أحد.

ولا يمكن أن يكون هذا في مطلق إيجاب إذن الإمام في  
الجهاد لأن إيجاب إذن الإمام في الجهاد مشهور في كتب الحنابلة  
كالمغني وغيره ولا يمكن يخفى عليه رَحْمَةُ اللَّهِ فضلاً عن أقوال بقية  
أهل العلم من المالكية وغيرهم.

ثم أخيراً لنفرض - جدلاً - أن كلام الإمام عبد الرحمن  
بن حسن يدل على ما ذهبوا إليه فقد تقدم ذكر الأدلة على خلافه  
وإثبات الخلاف في المسألة فما الذي دعاهم إلى أن يتمسكوا به  
دون أقوال بقية أهل العلم والأدلة الشرعية؟؟





## الشبهة الخامسة

### محاربة الدين بسجن الدعاة والمجاهدين وهذا كفر

والرد على هذه الشبهة من أوجه :

**الوجه الأول:** أن أكثر الذين ذهبوا إلى الجهاد وعادوا لم يسجنوا ولم يمسوا بسوء، وخير برهان هو الواقع المشاهد الذي نعايشه، وهو أوضح من أن يمثل عليه، فلو كان هذا هو سبب السجن لما ترك هؤلاء.

**الوجه الثاني:** أن علماء السنة الكبار كالإمام ابن باز وابن عثيمين - رحمهما الله - كانوا يدعون ويحثون على الجهاد الأفغاني الأول، ولو كان السبب ما تزعم لكانوا أولى بالسجن هم وطلابهم السائرون على طريقتهم.



**الوجه الثالث:** أن الدولة السعودية - حماها الله -  
وقفت مع الجهاد الأفغاني الأول وقفة مشرفة وصدعت بالتأييد  
حتى في هيئة الأمم المتحدة.

وإليك مقتطفات من كلمة صاحب السمو الملكي الأمير  
سلطان بن عبدالعزيز في هيئة الأمم المتحدة التي ألقاها نيابة عن  
خادم الحرمين الشريفين بتاريخ ١٧/١/١٤٠٦هـ في الجمعية العامة  
للأمم المتحدة:

(إننا من على هذا المنبر نعرب عن ارتياحنا لموقف  
الولايات المتحدة الأمريكية المؤيد للشعب الأفغاني في حقه في  
تقرير مصيره...

كما نعرب عن ارتياحنا لموقف الاتحاد السوفيتي المؤيد  
للسبب الفلسطيني في حقه في تقرير مصيره، إلا أن مؤازرة  
الاتحاد السوفيتي للقضية العربية وتأييده للحق العربي في فلسطين  
لا يبرر إطلاق يده في أفغانستان واحتلالها عسكرياً وسلب  
الشعب الأفغاني استقلاله وكرامته...





كما أن معارضة الولايات المتحدة للاحتلال السوفيتي لأفغانستان ومطالبتها بمنح حق تقرير المصير للشعب الأفغاني لا يبرر دعمها غير المحدود وغير المشروط لإسرائيل وعدم تأييدها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته على أرضه، ويجب على الولايات المتحدة تأييد الحق والعدل والشرعية الدولية، ثم قال:

إن مصداقية هذه المنظمة معرضة للاهتزاز إذا هي استمرت بالاكتماء بإصدار القرارات والتوصيات، لقد حثت الأمم المتحدة وأدانت بما فيه الكفاية ومع ذلك لم تتحقق التسوية الشاملة والعادلة لهذه القضية (قضية فلسطين)، ونتساءل بعد ذلك هل بقي أمام الأمم المتحدة سوى دفع هذا الإجماع من مستوى الإدانة إلى مستوى الإجراء الملموس للوصول إلى تلك التسوية. إن هذه المنظمة لم يعد أمامها من خيار سوى استرجاع مصداقيتها والتأكيد عليها بإعطاء قراراتها صفة الجدية ولا جدية دون تنفيذ. ثم قال:



إن ما حدث في أفغانستان هو مؤشر خطير لما يمكن أن يحدث في العالم، والعالم الثالث بصفة خاصة، إذا استمر هذا التوجه دون وقفة حاسمة من المجتمع الدولي.

فمن يدافع عن شعوب دول العالم الثالث إزاء احتلال مباشر مماثل لما تعرضت له الشقيقة أفغانستان.

لقد دخل التواجد السوفيتي في أفغانستان عامه السادس وما زال المجاهدون الأفغان يخوضون حرباً ضارية دفاعاً عن دينهم وبلادهم وحقوقهم.

ولقد بذلت منظمة المؤتمر الإسلامي جهوداً مكثفة لإزالة مظاهر القهر والاحتلال التي تعرض لها الشعب الأفغاني ليتمكن من تحرير إرادته وتأمين حقه في الحرية والاستقلال، كما بذلت منظمة الأمم المتحدة جهوداً مشكورة لإيجاد حل لهذه القضية.

إن المملكة العربية السعودية إذ تؤيد تلك المساعي، فإنها تلفت النظر إلى أن أية جهود تبذل في هذا الإطار لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار حقوق المجاهدين الأفغان ومطالبهم، وهي إذ



تحبي أولئك المجاهدين، فإنها تؤيد تأييداً كاملاً مطالب الشعب الأفغاني بالجلء عن أراضيه وإقامة حكم يرتضيه لنفسه يحافظ به على حياده ويحفظ عقيدته) اهـ<sup>(١)</sup>

فبالله عليكم - أهل الإنصاف - هل يقال لمن هذا موقفهم إنهم يسجنون المجاهدين، ولأنهم مجاهدون يقولون: ربنا الله!!؟

إذا بقي أن نتساءل: لماذا سجنتم دولة التوحيد - حماها الله - بعض الدعاة والقادمين من الجهاد الأفغاني؟

السبب هو أن كثيراً من الشباب الموحد لما جاء إلى أرض أفغانستان للجهاد والدفاع عن أرض المسلمين تلقفتهم أيدي تكفيرية مفسدة تسعى إلى إفساد أفكارهم والتليس عليهم تجاه علمائهم وولاتهم، فتحاول إقناعهم بفساد علمائهم وكفر حكامهم، والبعض يحاول إقناعهم حتى بكفر علمائهم، وليس هذا تقولاً وافتراء بل هو ما دلت عليه الوقائع وأقر به القائمون

(١) مجلة الفيصل العدد (١٠٦) ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ ص ٢٠.



بالتفجيرات في بلاد التوحيد بدءاً بتفجير العليا عام ١٤١٧ هـ  
مروراً بتفجير شرق الرياض ثم مجمع المحيا.

إذا عرفت حال بعض الشباب المشاركين في الجهاد بعد  
ذهابهم إلى أرض أفغانستان عرفت سبب سجن بلاد التوحيد  
لهم. وكما قيل: إذا عرف السبب بطل العجب.

وبهذا تعرف أن اتهام بلاد الحرمين بأنها تسجن  
المجاهدين والدعاة وهي في الواقع إنما تسجن أصحاب الأفكار  
الفاسدة الشاذة عرفت أن هذا الإطلاق من جنس إطلاق اللفظ  
المجمل ليتم لبس الحق بالباطل، كما هو صنيع أهل البدع في كل  
زمان وحين؛ لذا إذا سمع هذه المقولة من لا دراية له استقر في  
نفسه أن بلاد الحرمين عدوة للإسلام والمسلمين - قاتل الله  
الظالمين.



قال شيخنا محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (والدروس في المساجد قائمة إلا من حصل منه مخالفة، أو خشي منه فتنة، فهنا لا بد أن يمنع الشر أو ما هو من أسباب الشر) اهـ<sup>(١)</sup>



---

(١) شريط أهداف الحملات الإعلامية ضد حكام و علماء بلاد الحرمين. وانظر كلاماً مفيداً للشيخ عبد العزيز ابن باز في مجموع فتاواه (٤٠٣/٨).



## الشبهة السادسة

التكفير لهذه الدولة باستحلال الربا فإن تحريم الربا معلوم من الدين بالضرورة فمن استحله فقد كفر

وجواب هذه الشبهة أن يقال:

لاشك أن الربا حرام ومن كبائر الذنوب، وسبب عظيم من أسباب تدهور الاقتصاد وذهاب البركة وتسلب الأعداء من الداخل والخارج قال تعالى ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾

يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿البقرة: ٢٧٥﴾

ولا يكون كفراً مخرجاً من الملة بمجرد التعامل به، وهذا مما لا يخالف فيه حتى هؤلاء التكفيريين إلا أنهم جعلوه كفراً إذا أذن وصرح له وحي - كما سيأتي -، وهذا تكفير بما لم يكفر الله



به ولا رسوله ﷺ، والتكفير - كما تقدم - حق لله، فأين من كلام الله ورسوله ﷺ أن هذا كفر؟

والحماسة والاندفاع والعيول والتهويل ليست مبرراً شرعياً للتكفير بما ليس مكفراً؛ لذا لما استعظم الفاروق أبو حفص عمر بن الخطاب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأرضاه - فعل حاطب وكفره به لم يوافق على ذلك النبي الكريم محمد ﷺ - كما تقدم في حديث حاطب -، وإنه لو فتح الباب للحماسة والعاطفة لكفرت خلقاً كثيراً ممن لم يكفرهم الله ولا رسوله ﷺ، ولعله لو ذكر لمتحمس عاطفي أن رجلاً ينفق على المباحات والحرام من الخمر والزنا الملايين، ولو طلبت منه صدقة ريال واحد لما تصدق به، لعل مثل هذا لو ذكر له لكفره بحجة أن هذا الرجل معاند مستكبر وهكذا...

والقول بأن حماية المحرم كفر مفتقر إلى دليل، وهذه دونكم مصنفات أهل العلم فأين الدليل على أن مثل هذا كفر؟! بل دلت الأدلة على أن المحرمات ليست كفراً إلا إذا كانت على وجه كفري كالإباء والاستكبار والإعراض والجحود، وهذه



ألفاظ شرعية بيتها الشريعة ووضحها أهل العلم، ولم يجعلوا للحماسات فيها مدخلاً، **فالكفر** لأجل الاستكبار أو الإعراض أثم إلا إذا كان عارفاً بمدلول هذه الألفاظ شرعاً على طريقة أهل العلم الراسخين، وإلا صار متكلماً في العلم بجهل، والمتكلم في العلم بجهل لا يضر إلا نفسه.

وما أكثر الخائضين في هذه المسائل بجهل، ومن أمثلة ذلك عبثهم بمدلول لفظ (الالتزام) كما تقدم بيانه. ولو سألت أحدهم عن رجل شراب للخمر كثير الزنا قد جعل حرساً يدافعون عنه إذا جاءه رجال الحسبة، فهل مثل هذا يكفر لأجل أنه حمى الحرام؟! فما هم قائلون؟ ألم يقرأوا في كتب الاعتقاد السلفية للأئمة السلف الماضين أن أهل السنة لا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنوب ما لم يستحلها، رداً منهم على الخوارج والمتأثرين بهم؟

فليتق الله هؤلاء من صنيعهم واعتقادهم، وليعلموا أن الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة، ولعلي أشير إشارة خفية





يفهمها أولو الألباب دون غيرهم في موضوع الربا، وهي علة أصناف الربا الستة في حديث عبادة وغيره.

سئل سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: هل وجود بعض المعاصي من الكبائر في هذه البلاد كالبنوك الربوية يجوز الخروج على ولاة الأمر وعدم طاعتهم؟

فأجاب: (وجود المعاصي لا يجوز الخروج، وجود المعاصي من الوالي ومن الرعية لا يجوز الخروج على ولاة الأمور، ولكن يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى ولاة الأمور أن يجتهدوا في إزالة المنكر، وأن يتقوا الله وأن يجتهدوا في إزالة المنكر بالطرق الشرعية، وعلى العلماء المناصحة وعلى أفراد الرعية تقوى الله والاستقامة والحذر من المنكر والتواصي بترك المنكر، والتواصي بالأمر بالمعروف كما قال عز وجل ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]،



أما شق العصا أو الخروج على ولاة الأمور بسبب المعصية الربا وغيره، فهذا من دين الخوارج من أعمال الخوارج..أ.هـ<sup>(١)</sup>

سئل فضيلة الشيخ صالح الفوزان: فضيلة الشيخ - وفقكم الله - هناك من يدعو الشباب وبخاصة في الانترنت إلى خلع البيعة لولي أمر هذه البلاد، وسبب ذلك لوجود البنوك الربوية وكثرة المنكرات الظاهرة في هذه البلاد. فما توجيهكم حفظكم الله.

فأجاب: (توجيهنا أن هذا كلام باطل ولا يقبل، وهذا يدعو إلى الضلال، ويدعو إلى تفريق الكلمة، وهذا يجب الإنكار عليه، ويجب رفض كلامه وعدم الالتفات إليه لأنه يدعو إلى باطل يدعو إلى منكر ويدعو إلى شر وقتنة). أهـ<sup>(٢)</sup>



(١) شريط أهداف الحملات الإعلامية ضد حكام و علماء بلاد الحرمين.

(٢) المرجع السابق.



## الشبهة السابعة

**أنه لا عهد ولا أمان لهؤلاء الكفار**

وذلك لأمرين :

الأول: أن هؤلاء الحكام كفار ولا يعتد بأمانهم.

الثاني: أن الكفار قتلوا المسلمين في عدة أماكن فيكونون

بهذا نقضوا العهد.

وجواب الأمر الأول من أوجه :

الوجه الأول: أنه تقدم عدم صحة التكفير لحكام هذه البلاد، وأن غاية ما كفروهم به - لو ثبت - هي أمور مختلف في التكفير بها، والمسائل المختلف فيها لا يكفر بها الأعيان - كما تقدم -، فعليه يكون التزام أمانهم واجباً، وقد أخرج البخاري عن علي: (ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلماً



فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل<sup>(١)</sup>.

**الوجه الثاني:** لو قدر أن الأمر كفر في ذاته بلا خلاف، فإن تنزيهه على المعين محتاج إلى توافر الشروط وانتفاء الموانع، قال ابن تيمية: (ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاسة الذين نفوا أن الله تعالى فوق العرش لما وقعت محنتهم: أنا لو وافقتكم كنت كافراً لأنني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهال، وكان هذا خطاباً لعلمائهم وقضائهم وشيوخهم وأمرائهم). اهـ<sup>(٢)</sup>

وقال: (هذا مع أنني دائماً ومن جالسني يعلم ذلك مني: إني من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية؛ إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة وفاسقاً أخرى وعاصياً أخرى، وإني أقرر أن الله قد

(١) صحيح البخاري (١٧٣٧)، صحيح مسلم (٢٤٣٣).

(٢) الرد على البكري ص ٢٦٠.



غفر لهذه الأمة خطأها؛ وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية  
القولية والمسائل العملية). اهـ<sup>(١)</sup>

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: (وإذا كنا لا نكفر من  
عبد الصنم الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد  
البدوي وأمثالهما؛ لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من  
لم يشرك بالله؟! إذا لم يهاجر إلينا، أو لم يكفر ويقاتل  
﴿سُبْحٰنَكَ هٰذَا بَهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]) اهـ<sup>(٢)</sup>

**الوجه الثالث:** أن الكافر إذا دخل بلاد المسلمين  
سيعطيه الأمان آخرون غير ولي الأمر كالعاملين في الجوازات  
وغيرهم، وأمان هؤلاء صحيح بالإجماع.

(١) مجموع الفتاوى (٢٢٩/٣).

(٢) الدرر السنية (١٠٤/١).



**الوجه الرابع:** أن شبهة الأمان وهو ظنهم الأمان كالأمان الحقيقي قال ابن تيمية: (ومعلوم أن شبهة الأمان كحقيقته في حقن الدم) ا.هـ<sup>(١)</sup>

وقال: (هذا الكلام الذي كلموه به صار مستأمناً، وأدنى أحواله أن يكون له شبهة أمان، ومثل ذلك لا يجوز قتله بمجرد الكفر، فإن الأمان يعصم دم الحربي ويصير مستأمناً بأقل من هذا كما هو معروف في مواضعه) ا.هـ<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعي في الأم في باب الأمان: (وإذا أمن من دون البالغين والمعتوه قاتلوا أم لم يقاتلوا لم نجز أمانهم، وكذلك إن أمن ذمي قاتل أم لم يقاتل لم نجز أمانه، وإن أمن واحد من هؤلاء فخرجوا إلينا فعلياً ردهم إلى مآمنهم ولا نعرض لهم في مال ولا

(١) الصارم المسلول (٢/٥٢٢).

(٢) الصارم المسلول (٢/١٨٢).



نفس من قبل أنهم ليسوا يفرقون بين من في عسكرنا ممن يجوز  
أمانه ولا يجوز وننبذ إليهم فنقاتلهم) ا.هـ<sup>(١)</sup>

بل قال الأوزاعي في أهل الذمة: (إن غزا الذمي مع  
المسلمين فأمن أحداً فإن شاء الإمام أمضاه وإلا فليرده إلى أمانه).<sup>(٢)</sup>  
قارن هذا بفعال هؤلاء المبطلين في الاستهانة بالذمم والأمان!!

**الوجه الخامس:** أنه لو قدر أنه لا أمان لهم فإن قتلهم  
يجر على الإسلام والمسلمين الأضرار الجسيمة من منع الدعوة إلى  
الله، وإيذاء المسلمين المتغربين في بلاد الكفر، بل ويكون سبباً  
لتسلط الكفار الأقوياء على المسلمين الضعفاء، وما خبر حرب  
دولتين من دول الإسلام (أفغانستان والعراق) على إثر وجراء  
تفجير البرجين في نيويورك عنا ببعيد.

(١) وانظر للفائدة كتاب "كشف الشبهات في مسائل العهد والجهاد" لأخينا الشيخ فيصل بن  
قزاز، فإنه مفيد ومنه استفدت فجزاه الله خيراً.  
(٢) نقله الحافظ (٧/٧٧٦).



## وإليك بعض المسائل الشرعية المتعلقة بالأمان ليُدري قدر تشديد الشرع فيه :

### المسألة الأولى: أمان المرأة

بعد إجماعهم على أمان الرجل العاقل البالغ، فقد ذكر خلاف في المرأة، قال الحافظ: قال ابن المنذر: (أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة، إلا شيئاً ذكره عبد الملك - يعني ابن الماجشون صاحب مالك - لا أحفظ ذلك عن غيره قال: إن أمر الأمان إلى الإمام، وتناول ما ورد مما يخالف ذلك على قضايا خاصة، قال ابن المنذر: (وفي قول النبي ﷺ: (يسعى بذمتهم أدناهم) دلالة على إغفال هذا القائل) انتهى.

وجاء عن سحنون مثل قول ابن الماجشون فقال: (هو إلى الإمام، إن أجازته جاز وإن رده رد). اهـ<sup>(١)</sup>

وبوّب البخاري: باب أمان النساء وجوارهنّ، ثم روى حديث أم هانئ: (قد أجرنا من أجزت يا أم هانئ).

(١) الفتح (٧/٧٧٥)





وقال ابن عبد البر: (وكان ابن الماجشون وسحنون يقولان: أمان المرأة موقوف على إجازة الإمام له، فإن أجاز له جاز، فهو قول شاذ لا أعلم أحدا قال به غيرهما من أئمة الفتوى) اهـ<sup>(١)</sup>

وقال ابن قدامة: (وبالمرأة، فإن أمانها يصح في قولهم جميعاً. قالت عائشة: إن كانت المرأة لتجير على المسلمين فيجوز.

وعن أم هانئ أنها قالت: يا رسول الله إني أجرت أحماني، وأغلقت عليهم، وإن ابن أمي أراد قتلهم. فقال لها رسول الله ﷺ: (قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ، إنما يجير على المسلمين أدناهم) رواهما سعيد. وأجارت زينب بنت رسول الله ﷺ أبا العاص بن الربيع فأمضاه رسول الله ﷺ) اهـ<sup>(٢)</sup>

وهذا هو الصواب لعموم حديث: (ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم) ولحديث أم هانئ.

(١) الاستذكار (٨٨/١٤) وانظر الاستذكار (١٤٠/٦).

(٢) المغني (٧٦/١٣).



### المسألة الثانية / أمان العبد:

قال ابن عبد البر: (واختلف العلماء أيضاً في أمان العبد: فقال مالك والشافعي وأصحابهما، والثوري، والأوزاعي، والليث، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وداود بن علي: أمانه جائز قاتل أو لم يقاتل. وهو قول محمد بن الحسن.

وقال أبو حنيفة: أمانه غير جائز إلا أن يقاتل، وهو قول أبي يوسف، وروي عن عمر معناه). اهـ<sup>(١)</sup>

وقال: (أما أمان العبد فكان أبو حنيفة لا يجيزه إلا أن يقاتل.

واختلف على أبي يوسف في ذلك. وقال محمد بن الحسن: يجوز أمانه وإن لم يقاتل. وهو قول مالك، والثوري، والأوزاعي، والليث، والشافعي.

(١) التمهيد (٢١/١٨٨).



وعن عمر من طرق أنه أجاز أمان العبد، ولا خلاف في ذلك  
بين السلف إلا ما خرج من مخرج الشذوذ) ا.هـ<sup>(١)</sup>

وقال الحافظ: (وأما العبد فأجاز الجمهور أمانه قاتل أو لم  
يقاتل.

وقال أبو حنيفة: إن قاتل جاز أمانه وإلا فلا.

وقال سحنون: إذا أذن له سيده في القتال صح أمانه وإلا  
فلا) ا.هـ<sup>(٢)</sup>

والصواب صحة أمانه لعموم حديث (يسعى بها  
أدناهم).

(١) الاستذكار (١٤/٨٨).

(٢) فتح الباري (٧/٧٧٦).



### المسألة الثالثة/ الصبي المميز:

قال ابن قدامة: (فأما الصبي المميز فقال ابن حامد: فيه روايتان: إحداهما لا يصح أمانه. وهو قول أبي حنيفة والشافعي؛ لأنه غير مكلف، ولا يلزمه بقوله حكم فلا يلزم غيره كالمجنون. والرواية الثانية: يصح أمانه. وهو قول مالك.

وقال أبو بكر: يصح أمانه رواية واحدة. وحمل رواية المنع على غير المميز، واحتج بعموم الحديث، ولأنه مسلم مميز فصح أمانه، كالبالغ وفارق المجنون، فإنه لا قول له أصلاً) ا.هـ<sup>(١)</sup>

قال الحافظ: (وأما الصبي فقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز. قلت: وكلام غيره يشعر بالترقية بين المراهق وغيره، وكلام المميز الذي يعقل. والخلاف عن المالكية والحنابلة) ا.هـ<sup>(٢)</sup>

والصواب صحة أمان المميز لعموم حديث (يسعى بها أدناهم) فإن الشريعة توسع باب الأمان.

(١) المغني (١٣/٧٧).

(٢) الفتح (٧/٧٧٦).



### المسألة الرابعة/ الأسير:

قال ابن قدامة: (ويصح أمان الأسير إذا عقده غير مكره لدخوله في عموم الخبر ولأنه مسلم مكلف مختار فأشبهه غير الأسير. وكذلك أمان الأجير والتاجر في دار الحرب، وبهذا قال الشافعي.

وقال الثوري: لا يصح أمان أحد منهم. ولنا عموم الحديث والقياس على غيرهم) ا.هـ<sup>(١)</sup>

وقال الحافظ (٧٧٦/٧): (وحكى ابن المنذر عن الثوري أنه استثنى من الرجال الأحرار الأسير في أرض الحرب فقال: لا ينفذ أمانه، وكذلك الأجير) ا.هـ<sup>(٢)</sup>

والصواب صحة أمانه لعموم حديث علي ولأن الشرع يوسع الأمان.

(١) المغني (٧٧/١٣).

(٢) الفتح (٧٧٦/٧).



### المسألة الخامسة / المجنون:

قال ابن قدامة: (ولا يصح أمان مجنون ولا طفل لأنه كلامه غير معتبر، ولا يثبت به حكم).

ولا يصح أمان زائل العقل بنوم أو سكر أو إغماء لذلك، ولأنه لا يعرف المصلحة من غيرها فأشبه المجنون.

ولا يصح من مكره لأنه قول أكره عليه بغير حق، فلم يصح كالإقرار) ا.هـ<sup>(١)</sup>

قال الحافظ: (وأما المجنون فلا يصح أمانه بلا خلاف كالكافر) ا.هـ<sup>(٢)</sup>

(١) المغني (٧٧/١٣).

(٢) الفتح (٧٧٦/٧).



### المسألة السادسة/ الكافر:

قال ابن قدامة: (ولا يصح أمان كافر وإن كان ذمياً لأن النبي ﷺ قال: (ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم) فجعل الذمة للمسلمين، فلا تحصل لغيرهم ولأنه متهم على الإسلام وأهله، فأشبهه الحربي) ا.هـ<sup>(١)</sup> وتقدم عن الحافظ ابن حجر أنه نفى الخلاف في المسألة.

### المسألة السابعة/ بأي شيء يكون الأمان:

قال ابن عبد البر: (ولا خلاف علمته بين العلماء في أن من أمن حربياً بأي كلام لهم به الأمان، فقد تم له الأمان. وأكثرهم يجعلون الإشارة الأمان إذا كانت مفهومة بمنزلة الكلام) ا.هـ<sup>(٢)</sup>

وجواب الأمر الثاني (أن الكفار قتلوا المسلمين في عدة أماكن فيكونون بهذا نقضوا العهد) من أوجه:

(١) المغني (٧٧/١٣).

(٢) الاستذكار (٨٧/١٤).



أولاً: تقدم في هذا الكتاب بيان بالدليل الشرعي لا العاطفي الحماسي أن كل دولة لها حاكم هي مستقلة بحكمها.

ثانياً: أن هناك فرقاً بين حال القوة والضعف، ففي حال الضعف يصبر على كثير من الضيم دون حال القوة كما تقدم الكلام عن صلح الحديبية.

ثالثاً: أن في نقض العهد بين المسلمين والكفار مطلقاً إضراراً بالمسلمين في شرق الأرض وغربها.

رابعاً: أن الذي يحدد نقض العهد وبقائه ولي الأمر لا عامة الناس، وإلا صار الأمر فوضى، والفوضى محرمة وما لا يتم ترك المحرم إلا به فهو واجب.







## الشبهة الثامنة

يجوز نقض العهد الذي التزمناه

عند دخول بلاد الكفار حين ختم الجواز

بدليل أنه روى جابر وأبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (الحرب خدعة) متفق عليه

الجواب من وجهين:

الأول: فرق كبير في الشرع بين نقض العهد (الخيانة) والخدعة، فالأول محرم بالإجماع.

أما الثاني: جائز في الحرب بالإجماع فإن الخدعة ليس فيها نقض للعهد، وإنما إبداء أمر وفعل خلافه مخادعة للمحاربين، ومن سوى بينهما فقد سوى بين ما فرقت الشريعة بينها فقياسه فاسد لكونه خطأ من حيث الأصل ولمخالفته الشرع من جهة أخرى، فالآيات القرآنية والأحاديث النبوية متواترة في الإيفاء



بالعهد قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] وقال ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ بل وجاء النهي عن الغدر في الحرب بأدلة خاصة منها ما خرج مسلم عن بريدة أن رسول الله ﷺ: (اغزوا باسم الله، قاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا)، ومن أبلغ ما نحن بصدد الحديث الذي خرج مسلم عن حذيفة قال: ما منعتني أن أشهد بدمياً إلا أني خرجت أنا وأبي حسيل قال: فأخذنا كفار قريش قالوا: إنكم تريدون محمداً؟ فقلنا: ما نريده، ما نريد إلا المدينة.

فأخذوا منا عهد الله وميثاقه لننصرفن إلى المدينة ولا نقاتل معه.

فأتينا رسول الله ﷺ فأخبرناه الخبر. فقال: (انصرفا، نفي لهم بعهدهم ونستعين الله عليهم) وفي لفظ (تفيا لهم بعهدهم).  
 رأيتم كيف الإيفاء بالعهد عند رسول الله ﷺ وأصحابه، قارن واقع هؤلاء المبطلين بهذه النصوص !!



الثاني: أن هذه الفعال لو جازت جدلاً - وهذا من المحال شرعاً - لحرم فعله لما يترتب عليه من المفاسد العظيمة كما تقدم بيانه، ودين الله قائم على جلب المصالح ودرء المفاسد.





## الشبهة التاسعة

### يجوز في الشرع قتل الكفار وتدمير دورهم ولو قتل في ذلك بعض المسلمين

كما جوز العلماء الترس بإجماع، قال القرطبي: (قد يجوز قتل الترس وذلك إذا كانت المصلحة ضرورية كلية ولا يتأتى لعاقل أن يقول لا يقتل الترس في هذه الصورة بوجه، لأنه يلزم منه ذهاب الترس والإسلام والمسلمين). اهـ (١)

قال ابن تيمية: (ولهذا اتفق الفقهاء على أنه متى لم يمكن دفع الضرر عن المسلمين إلا بما يفضي إلى قتل أولئك المتترس بهم جاز ذلك). اهـ (٢)

### الجواب من وجهين:

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٦/٢٨٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٥٢/٢٠).



**الأول:** أن قتل المسلمين الذين تترس بهم جائز بالاتفاق الذي نقله ابن تيمية، أما تدمير دور الكفار وقتل أنفسهم فهو محرم إذا كانوا في بلادنا معاهدين أو بدخولنا بلادهم، وقد أخذوا العهود والمواثيق على من دخل عليهم بالتزام الأمن وذلك بتختيم جواز الدخول - كما تقدم بيانه - فعلى هذا لا يصح قياس ما حرم الله بما أجاز.

**الثاني:** أن حالة التترس اضطرارية، وذلك بأن تترس الكفار بمسلمين لقتل مسلمين أكثر أو إفساد مفسدة أكبر؛ لذا جازت من درء المفسدة الكبرى بما هو أخف، وواقع هؤلاء المفجرين العكس تماماً، فإنهم في غير حالة الاضطرار، وأيضاً يفسدون أكثر مما يصلحون إن كانوا يصلحون شيئاً.





## الشبهة العاشرة

ثبت في البخاري ومسلم عن ابن عباس عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) فبقاؤهم منكر يجب إزالته

### والجواب من أوجه:

**الوجه الأول:** أن غاية ما يفيد الحديث وجوب إخراجهم لا قتلهم، والمنكر لا يزال بمنكر أكبر منه وهو قتل المعاهد، فقد أخرج البخاري عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: (من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة) (١).

**الوجه الثاني:** أن قتلهم يجر على المسلمين مفسد عظمى على مستوى الأفراد والجماعات والدول، وما ترتب عليه مفسدة أكبر حرم فعله كما تقدم بيانه.

(١) صحيح البخاري (٢٩٣٠).



**الوجه الثالث: أن العلماء اختلفوا في حدود جزيرة**

**العرب التي يحرم على المشركين دخولها على أقوال:**

**قال ابن عبد البر: (أما قوله: [أرض العرب وجزيرة**

**العرب] في هذا الحديث، فذكر ابن وهب عن مالك قال: (أرض**

**العرب مكة والمدينة واليمن).**

**وذكر أبو عبيد القاسم بن سلام عن الأصمعي قال:**

**(جزيرة العرب من أقصى عدن إلى أبين إلى ريف العراق في**

**الطول، وأما في العرض فمن جدة وما والاها من سائر البحر إلى**

**إطرا الشام).**

**وقال أبو عبيدة: (جزيرة العرب ما بين حفر أبي موسى إلى**

**أقصى اليمن في الطول، وأما في العرض فمن بير يبرين إلى منقطع**

**السماعة) - ثم قال - :**

**قال مالك بن أنس: (جزيرة العرب المدينة ومكة واليمامة**

**واليمن).**



قال: وقال المغيرة بن عبد الرحمن: (جزيرة العرب المدينة ومكة واليمن وقرياتها).

وذكر الواقدي عن معاذ بن محمد الأنصاري أنه حدثه عن أبي وجزة يزيد بن عبيد السعدي أنه سمعه يقول:

(القرى العربية: الفرع، وينبع، والمروة، ووادي القرى، والجار، وخيبر). قال الواقدي: وكان أبو وجزة السعدي عالماً بذلك.

قال أبو وجزة: (وانما سميت قرى عربية لأنها من بلاد العرب).

وقال أحمد بن المعذل: حدثني بشر بن عمر قال: قلت لمالك: (إننا لنرجو أن تكون من جزيرة العرب يريد البصرة)؛ لأنه لا يحول بيننا وبينكم نهر، فقال: (ذلك أن كان قومك تبؤوا الدار والإيمان).

قال أبو عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (قال بعض أهل العلم: إنما سمي الحجاز حجازاً لأنه حجز بين تهامة ونجد، وإنما قيل لبيلاد العرب





جزيرة لإحاطة البحر والأنهار بها من أقطارها لا وإطرافها فصاروا  
فيها مثل جزيرة من جزائر البحر) ا.هـ<sup>(١)</sup>

قال ابن قدامة: (ولا يجوز لأحد منهم سكنى الحجاز. وبهذا  
قال مالك والشافعي إلا أن مالكا قال: أرى أن يجلووا من أرض العرب  
كلها؛ لأن رسول الله ﷺ قال: (لا يجتمع دينان في جزيرة العرب)،  
— ثم قال —:

(وجزيرة العرب ما بين الوادي إلى أقصى اليمن). قاله  
سعيد بن عبدالعزيز.

وقال الأصمعي وأبو عبيد: (هي من ريف العراق إلى عدن  
طولاً، ومن تهامة وما وراءها إلى أطراف الشام عرضاً).

وقال أبو عبيدة: (هي من حفر أبي موسى إلى اليمن طولاً،  
ومن رمل يبرين إلى منقطع السماوة عرضاً).

---

(١) التمهيد (١/١٧٢).



قال الخليل: (إنما قيل لها جزيرة لأن بحر الحبش وبحر فارس والفرات قد أحاطت بها، ونسبت إلى العرب لأنها أرضها ومسكنها ومعدنها).

وقال أحمد: (جزيرة العرب المدينة وما والاها)؛ يعني أن الممنوع من سكنى الكفار به المدينة وما والاها، وهو مكة، واليامة، وخيبر، والينبع، وفدك، ومخاليقها وما والاها. وهذا قول الشافعي لأنهم لم يجلوا من تيباء ولا من اليمن.

وقد روي عن أبي عبيدة بن الجراح أنه قال: (إن آخر ما تكلم به النبي ﷺ أن قال: (أخرجوا اليهود من الحجاز)، فأما إخراج أهل نجران منه فلأن النبي ﷺ صالحهم على ترك الربا، فنقضوا عهده.

فكان جزيرة العرب في تلك الأحاديث أريد بها الحجاز، وإنما سمي حجازاً لأنه حجز بين تهامة ونجد. ولا يمنعون أيضاً



من أطراف الحجاز، كتياء وفيد ونحوهما لأن عمر لم يمنعهم)  
ا.هـ. (١)

وقال القرطبي في تفسيره: (وأما جزيرة العرب وهي مكة  
والمدينة واليامة واليمن ومخاليقها.

فقال مالك: (يخرج من هذه المواضع كل من كان غير  
الإسلام، ولا يمنعون من التردد بها مسافرين). وكذلك قال  
الشافعي رَحِمَهُ اللهُ غير أنه استثنى من ذلك اليمن.

ويضرب لهم أجل ثلاثة أيام كما ضربه لهم عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ  
حين أجلاهم. ولا يدفنون فيها ويلجئون إلى الحل) ا.هـ. (٢)

قال الحافظ: (لكن الذي يمنع المشركون من سكناه منها  
الحجاز خاصة وهو مكة، والمدينة، واليامة، وما والاها، لا فيما  
سوى ذلك مما يطلق عليه اسم جزيرة العرب لاتفاق الجميع على أن  
اليمن لا يمنعون منها مع أنها من جملة جزيرة العرب، هذا مذهب

(١) المغني (١٣/٢٤٢).

(٢) (١٠٤/٨).



الجمهور، وعن الحنفية يجوز مطلقاً إلا المسجد، وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة.

وقال الشافعي: لا يدخلون الحرم أصلاً إلا بإذن الإمام لمصلحة المسلمين خاصة. اهـ (١)

قال ابن مفلح: (ويمنعون الإقامة بالحجاز قيل: هو ما بين اليمامة والعروض، وبين اليمن ونجد، وسمي به؛ لأنه حجز بين تهامة ونجد كالمدينة، وقيل: نصفها تهامي ونصفها حجازي، واليمامة وسمي العروض، وكان اسمها حجراً، فسميت اليمامة باسم امرأة).

وقال ابن الأثير: (اليمامة: الصقع المعروف شرقي الحجاز). وهذا يقتضي أن لا يكون من الحجاز، وفيه تكلف، وخيبر شرقي المدينة لما روى أبو عبيدة بن الجراح أن آخر ما تكلم به النبي ﷺ قال: (أخرجوا اليهود من الحجاز) رواه أحمد.

(١) فتح الباري (٦١٦/٧).



وقال عمر: سمعت النبي ﷺ يقول: (لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا أترك فيها إلا مسلماً) رواه الترمذي. وقال: حسن صحيح.

والمراد الحجاز بدليل أنه ليس أحد من الخلفاء أخرج أحداً من اليمن وتيماء قال أحمد: جزيرة العرب المدينة وما والاها، وكذا اليمن وفدك، ومخاليفها معروف باليمن، تسمى بها القرى المجتمعة كالرستاق في غيرها.

وقال الشيخ تقي الدين: (تبوك ونحوها وما دون المنحنى وهو عقبة الصوان من الشام كعمان، ولهم دخوله، والأصح بإذن إمام لتجارة).

فإن دخلوا لتجارة لم يقيموا في موضع واحد أكثر من أربعة أيام، قاله القاضي لأن الزائد على الأربعة حد يتم به المسافر فصار كالمقيم، والمذهب أنهم لا يقيمون فوق ثلاثة أيام لأن عمر أذن لمن دخل تاجراً إقامة ثلاثة أيام فدل على المنع في الزائد) ١هـ.

(١) المبدع (٣/٣٨١).



قال ابن القيم: (ثم اختلف الفقهاء بعد ذلك فقال مالك:

أرى أن يجلو من أرض العرب كلها؛ لأن رسول الله ﷺ قال: (لا يجتمع دينان في جزيرة العرب)، وفي صحيح مسلم من حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: (لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب، حتى لا أدع فيها إلا مسلماً)، وقال الشافعي: يمنعون من الحجاز، وهو مكة والمدينة واليمامة ومخاليفها وهي قراها.

أما غير الحرم منه فيمنع الكتابي وغيره من الاستيطان والإقامة به، وله الدخول بإذن الإمام لمصلحة كأداء رسالة أو حمل متاع يحتاج إليه المسلمون، وإن (ومن) دخل لتجارة ليس فيها كثير حاجة لم يأذن له إلا بشرط أن يأخذ من تجارته شيئاً، ولا يمكن من الإقامة أكثر من ثلاث.

وقد أدخل بعض أصحاب الشافعي اليمن في جزيرة العرب، ومنعهم من الإقامة فيها، وهذا وهم، فإن النبي ﷺ بعث معاذاً قبل موته إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً، وأقرهم فيها وأقرهم أبو بكر بعده وأقرهم عمر وعثمان وعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ولم



يجلوهم من اليمن مع أمر رسول الله ﷺ بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، فلم يعرف عن إمام أنه أجلاهم من اليمن.

وإنما قال الشافعي وأحمد: يخرجون من مكة والمدينة واليامة وخيبر وينبع ومخاليقها، ولم يذكر اليمن، ولم يجلوها من تيماء أيضاً، وكيف يكون اليمن من جزيرة العرب وهي وراء البحر، فالبحر بينها وبين الجزيرة؟ فهذا القول غلط محض.

**حكم دخول أهل الذمة الحرم:** وأما الحرم فإن كان حرم مكة فإنهم يمتنعون من دخوله بالكليية، فلو قدم رسول لم يجز أن يأذن له الإمام في دخوله ويخرج الوالي أو من يثق به إليه، ولا يختص المنع بخطة مكة بل الحرم كله. وأما حرم المدينة فلا يمنع من دخولهم لرسالة أو تجارة أو حمل متاع.

**فصل:** فهذا تفصيل مذهب أحمد رَحِمَهُ اللهُ فعنده: يجوز لهم دخول الحجاز للتجارة لأن النصارى كانوا يتجرون إلى المدينة في زمن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كما تقدم.

وحكى أبو عبد الله بن حمدان عنه رواية: أن حرم المدينة كحرم مكة في امتناع دخوله.



والظاهر أنها غلط على أحمد، فإنه لم يخف عليه دخولهم  
بالتجارة في زمن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبعده وتمكينهم من ذلك.

ولا يأذن لهم في الإقامة أكثر من ثلاثة أيام، وقال  
القاضي: أربعة، وهي حد ما يتم المسافر للصلاة— ثم قال —:

**فصل:** وأما تفصيل مذهب مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنهم يقرون عنده  
في جميع البلاد إلا جزيرة العرب: وهي مكة والمدينة وما والاها.  
وروى عيسى بن دينار عنه دخول اليمن فيها. وروى ابن حبيب أنها  
من أقصى عدن وما والاها من أرض اليمن كلها إلى ريف العراق في  
الطول، وأما في العرض فمن جدة وما والاها من ساحل البحر إلى  
أطراف الشام، مصر في المغرب والمشرق، وما بين المدينة إلى منقطع  
السماء، ولا يمنعون من الاجتياز بها مسافرين، ولكن لا يقيمون.

**فصل:** وأما أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فعنده: لهم دخول الحرم كله  
حتى الكعبة نفسها، ولكن لا يستوطنون به. وأما الحجاز فلهم  
الدخول إليه والتصرف فيه والإقامة بقدر قضاء حوائجهم، وكأن  
أبا حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قاس دخولهم مكة على دخولهم مسجد رسول الله





ﷺ، ولا يصح هذا القياس، فإن لحرم مكة أحكاماً يخالف بها المدينة، على أنها ليست عنده حرماً) ١.هـ<sup>(١)</sup>

قال النووي: (وفي هذا دليل على أن مراد النبي ﷺ بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب إخراجهم من بعضها وهو الحجاز خاصة لأن تيماء من جزيرة العرب لكنها ليست من الحجاز) ١.هـ<sup>(٢)</sup>

والذي يظهر أن جزيرة العرب هي الحجاز وحدها؛ لأن رسول الله ﷺ وخلفاءه لم يخرجوهم من اليمن، ولأن عمر لم يخرج إلا يهود خيبر إلى تيماء، فقد أخرج البخاري عن عمر أنه أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز، وذكر يهود خيبر إلى أن قال: أجلاهم عمر إلى تيماء وأريحاء.

(١) أحكام أهل الذمة (١/٣٩٢).

(٢) شرح مسلم (١٠/٢١٢-٢١٣).



فإن قيل: ألم يخرج الإمام أحمد عن أبي عبيدة بن الجراح أن رسول الله ﷺ قال: (أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب)؟

فيقال: لعله عند من يصححه يحمل على أن إخراجهم لأمر خارجي لا لكونهم كفار بدلالة أنه لم يخرج غيرهم من الكفار في بقية جزيرة العرب كاليمن مثلاً.

هذا ما رجحه أبو عبيد في كتاب الأموال فقال: (وإنما نرى عمر استجاز إخراج أهل نجران - وهم أهل صلح - لحديث يروى عن النبي ﷺ فيهم خاصة. يحدثونه عن إبراهيم بن ميمون مولى آل سمرة عن ابن سمرة عن أبي عبيدة عن النبي ﷺ أنه كان آخر ما تكلم به أن قال: (أخرجوا اليهود من الحجاز، وأخرجوا أهل نجران من جزيرة العرب).



قال أبو عبيد: (وإنما نراه قال ذلك ﷺ لنكتث كان منهم،  
أو لأمر أحدثوه بعد الصلح، وذلك بين في كتاب كتبه عمر إليهم قبل  
إجلائه إياهم منها). اهـ<sup>(١)</sup>

فإذا كانت المسألة اجتهادية فلا يجوز لأحد أن يلزم غيره  
بقوله بالإجماع كما حكاه ابن تيمية فقال: (وإما إلزام السلطان في  
مسائل النزاع التزام قول بلا حجة من الكتاب والسنة، فهذا لا يجوز  
باتفاق المسلمين ولا يفيد حكم حاكم بصحة قول دون قول في مثل  
ذلك إلا إذا كان معه حجة يجب الرجوع إليها فيكون كلامه قبل  
الولاية وبعدها سواء، وهذا بمنزلة الكتب التي يصنفها في العلم.

نعم الولاية تمكنه من قول حق ونشر علمٍ قد كان يعجز  
عنه بدونها، وباب القدرة والعجز غير باب الاستحقاق وعدمه.

نعم للحاكم إثبات ما قال زيد وعمرو ثم بعد ذلك إن كان  
ذلك القول مختصاً به كان مما يحكم فيه الحكام، وإن كان من  
الأقوال العامة كان من باب مذاهب الناس). اهـ<sup>(٢)</sup>

(١) كتاب "الأموال" ص ١٠٠.

(٢) مجموع الفتاوى (٣/٢٤٠):



**الوجه الرابع:** أن المراد بالحديث الاستيطان لا الإقامة  
لحاجة أو غير دائمة بدلالة أن كفاراً كانوا موجودين في المدينة،  
فمن هو أبو لؤلؤة المجوسي القاتل لعمر؟ وتقدم ما يدل على هذا  
من كلام أهل العلم.





## الشبهة الحادية عشرة

**أن بعض حكام المسلمين يحمي صروح الشرك من  
أضرحة وأوثان تعبد من دون الله**

وهذا فعل شنيع وإثم وجرم كبير سبب لذهاب الدنيا  
والدين وتغلب الكفرة الكافرين على المسلمين، لكن التأثيم  
الشديد شيء غير التكفير، ومن كفر بمثل هذا.

**فالرد عليه من وجهين:**

**أولاً: أن هناك فرقاً بين تكفير النوع والعين فلا يلزم من  
تكفير الفعل تكفير الفاعل، وهذا ما عليه محققون مبرزون  
كالأئمة أبي العباس ابن تيمية إذ قال: (إننا بعد معرفة ما جاء  
الرسول نعلم بالضرورة أنه لم يشرع لأمته أن تدعو أحداً من  
الأموات، لا الأنبياء، ولا الصالحين، ولا غيرهم لا بلفظ الاستغاثة  
ولا بغيرها، ولا بلفظ الاستعاذة ولا بغيرها، كما أنه لم يشرع لأمته  
السجود لميت ولا لغير ميت ونحو ذلك، بل إنه نهى عن كل هذه الأمور**



وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله تعالى لكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين لم يكن تكفيرهم بذلك حتى يتبين لهم ما جاء به الرسول ﷺ مما يخالفه. (١)

ثانياً: أن من حمى الكفر لذاته فهو كافر؛ لأن لازمه رضاه وإقراره له، أما إذا حماه لدافع آخر فهذا مع كونه إثماً وجرماً كبيراً لكنه ليس كفراً إذ ليس لازمه الرضا.

ثم لا دليل يدل على التكفير بحماية الكفر لغير ذاته، كما تبقى الكنائس شرعاً في الأرض التي فتحها المسلمون صلحاً (٢) كما يدل على هذا فعل الخلفاء الراشدين وهم بذلك لا يسمحون لأحد أن يعتدي عليها ولو كان هذا محرماً لما فعله الخلفاء الراشدون فضلاً عن أن يكون كفراً.

فيتجلى لنا بهذا أنه لا يلزم من حماية الشرك كفر الحاكم بل لا بد من النظر إلى الدوافع لذا لم يلزم من حماية الكنيسة التي

(١) الرد على البكري ص ٣٧٧.

(٢) أحكام أهل الذمة للإمام ابن القيم (١٢٠٢/٣)



يزاول فيها الشرك الأكبر كفر الحاكم، فإذا وجدت كنيسة في أرض مسلمين فحماها السلطان لدوافع غير الرضا، فإن فعله لا يوصف بالكفر فضلاً عن أن يكفر لأنه لم يحمها لذاتها وإنما لأمر آخر.



تم المقصود والحمد لله

١٤٢٥ / ٥ / ٢١ هـ

**وراجعته المراجعة الأخيرة**

**مع بعض الزيادات والإضافات**

١٤٢٧ / ٣ / ٣ هـ







## الفهارس

٦.....	مقدمة الطبعة الثانية.....
٤٥.....	مقدمة الطبعة الأولى.....
٤٦.....	التكفير بحق ليس مذموماً.....
<b>٤٨.....</b>	<b>الشبهة الأولى.....</b>
٤٨.....	التكفير بالحكم بغير ما أنزل الله وجوابها من وجهين.....
٥٦.....	لا تكفير للأعيان في المسائل المتنازع فيها.....
٦١.....	تحرير محل النزاع في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله.....
٦٨.....	إيراد المسألة على وجه مناظرة.....
<b>١٣٠.....</b>	<b>الشبهة الثانية.....</b>
١٣٠.....	التكفير بالتحاكم إلى هيئة الأمم وجوابها.....
١٣١.....	تصور حال هيئة الأمم.....
١٣٤.....	العهود والمواثيق التي تحفظت منها الدولة السعودية.....
	المصلحة تقتضي انضمام الدولة السعودية إلى هيئة الأمم. ١٣٧
١٤٠.....	لم يحكم علماء السنة المعاصرون على كفر الانضمام إلى هيئة الأمم.....
١٤١.....	فتوى الشيخ محمد بن عثيمين في جواز الانضمام إلى هيئة الأمم.....



### الشبهة الثالثة ..... ١٤٢

- ١٤٢ ..... التكفير بإعانة الكفار وجوابها.
- ١٤٣ ..... التعامل مع الكفار درجات.
- ١٥٧ ..... الرد على من زعم أن حاطباً كان متأولاً.

### الشبهة الرابعة ..... ١٦١

- ١٦١ ..... إلغاء شرعية الجهاد وجوابها.
- ١٦١ ..... تمهيدات تتعلق بالجهاد.
- ١٦٨ ..... كلام نفيس للشيخ العثيمين رَحِمَهُ اللهُ.
- حديث ((لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق)) ١٨٣.

### الشبهة الخامسة ..... ١٩٥

- ١٩٥ ..... حرب الدين بسجن الدعاة والمعاهدين وجوابها.

### الشبهة السادسة ..... ٢٠٢

- ٢٠٢ ..... التكفير باستحلال الربا وجوابها.

### الشبهة السابعة ..... ٢٠٧

- ٢٠٧ ..... لا عهد ولا أمان لهؤلاء الكفار وجوابها.
- بيان أن أمان الولاية للكفار نافذ و صحيح من أوجهه ٢٠٩.
- ٢١٢ ..... صحة أمان المرأة.



- ٢١٤ ..... صحة أمان العبد.
- ٢١٦ ..... صحة أمان المميز.
- ٢١٧ ..... صحة أمان الأسير.
- ٢١٨ ..... عدم صحة أمان المجنون.
- ٢١٩ ..... عدم صحة أمان الكافر.
- ٢١٩ ..... بأي شيء يكون الأمان.
- الرد على قول: أنه لا أمان للكفار لأن آخرين قتلوا المسلمين في عدة أماكن ٢١٩
- الشبهة الثامنة ..... ٢٢١**
- ٢٢١ ..... جواز نقض العهد بشبهة الحرب خدعة وجوابها.
- الشبهة التاسعة ..... ٢٢٤**
- ٢٢٤ ..... جواز قتل بعض المسلمين في سبيل قتل الكفار كالتترس وجوابها.
- الشبهة العاشرة ..... ٢٢٦**
- ٢٢٦ ..... وجوب إخراج المشركين من جزيرة العرب وجوابها.
- الشبهة الحادية عشر ..... ٢٤١**
- ٢٤١ ..... سماح بعض حكام المسلمين بصروح الشرك في دولته وجوابها.